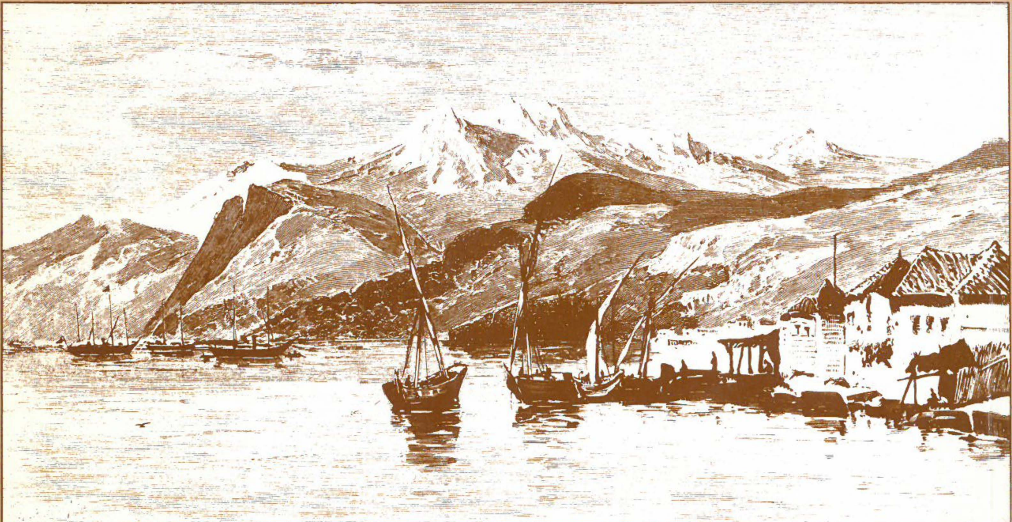
فواز سعدون

الحركة الإصلاحية

في بيروت في أواخر العصر العثماني



دار النهار

5 281109 000275
الحركة الاصلاحية
ISBN 2-84289-214-3

بيروت، وهي القديمة من قدم التاريخ، كانت في الوقت نفسه، في زمن «حركة الإصلاح»، مدينة حديثة، لا يزيد عمرها عن القرن الواحد. في بداية القرن التاسع عشر، لم تكن بيروت إلاّ بلدة ساحلية صغيرة، ناعسة، لا تذهب إلى أبعد من أسوارها في الحجم (من الحد الغربي لساحة البرج إلى باب إدريس، ومن بوّابة يعقوب إلى البحر)، وعدد سكّانها لا يتعدّى الستّة آلاف، والأغلبية الساحقة منهم من المسلمين. وقد بقيت القرية على حالها الوادع هذا حتى العشرينات من ذلك القرن، عندما بدأت أولى السفن البخارية ترد السواحل العثمانية من بلاد أوروبا الصناعية، جالبة معها بضائع العالم الحديث وتأثيراته. وسرعان ما وجدت هذه السفن في المياه العميقة لميناء بيروت - وفي قرب بيروت من دمشق وما يليها من بلاد الداخل - ما يوفّر خير مرفأ لها على الساحل الشامي.

عند ذلك الوقت بدأت بيروت تنمو من جديد، ونموّها هذا ترافقه حركة تحديث كانت خجولة، تتردّد في خطاها في البداية إلى أن جاء الوقت الذي نضجت فيه واستوت بعد عام ١٨٤٠، وأكثر من ذلك بعد عام ١٨٦٠، فأخذت حركة التحديث هذه تتقدّم بخطى جريئة ثابتة. وجاء نمو بيروت الاقتصادي في تلك الفترة يجذب إليها الناس من جبل لبنان ومن غير جبل لبنان من بلاد الشام، بما فيه أعداد كبيرة من المسيحيّين. ومن هؤلاء من استقرّ على حدة في محيط هضبة الأشرفية، إلى الشرق من البلدة القديمة، ومنهم من آثر الاستقرار في المصيطبة وما يليها من الأحياء الغربية الإسلامية الناشئة حديثاً، من المصيطبة حتى ضاحية رأس بيروت. وما كاد القرن التاسع عشر يقترب من نهايته حتى أصبح عدد سكّان بيروت يفوق المئة ألف، بل المئة وخمسين ألفاً في أواخر العقد الأوّل من القرن العشرين، وسكّان المدينة يتساوون في العدد أكثر فأكثر بين المسيحيّين والمسلمين.

(من مقدمة الدكتور كمال الصليبي)

فواز سعدون

الحركة الإصلاحية
في بيروت في أواخر العصر العثماني

دار النهار

بالتعاون مع

مؤسسة صائب سلام للثقافة والتعليم العالي

شارع بشير القصّار، قُردان
هاتف: ٨٦٥٨٤٨
ص ب: ١٤٠٥٧٥٧، بيروت، لبنان

رسالة دولة الرئيس صائب سلام إلى المؤلّف

عزيزي السيد فوّاز سعدون

تحية وبعد،

تسلّمت بيد السرور نسخة دراستك «الحركة الإصلاحية في بيروت» فأشكرك على هذه الهدية الثمينة والقيّمة. فهي ثمينة لي شخصياً بالنسبة لصلتي الشخصية بها، وهي في نظري قيّمة جداً بموضوعها من الناحية التاريخية والوطنية. وإني لأقدّر لك ما بذلته من جهد فيها ومن عناية.

«الحركة الإصلاحية في بيروت» عشتها يوماً بيوم أيام طفولتي ووعيت الكثير من أحداثها المثيرة. وكان يحزّ في نفسي على مرّ السنين أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من الباحثين والمؤرخين، ليس لعلاقتي الشخصية بها فحسب، وذلك من خلال والدي ورفاقه، بل لأنها في يقيني الشرارة الأولى في القرن العشرين لثورة نفسية قومية عربية، انبثق عنها مباشرة أول مؤتمر عربي شامل في تاريخ العرب الحديث وهو مؤتمر باريس عام ١٩١٣ الذي قام في منشئه على روّاد تلك الحركة العربية من شباب بيروت ورجالاتها.

وقد كانت تلك «الحركة» وما عاصرها، أيام نضالٍ قومي، نظيف وبريء ـ وأكاد أقول ساذج ـ وإذا فات أصحابه الوعي الكامل لحقائق الأمور السياسية، وللمخطّطات الدولية المستترة، فلم ينقصهم في ميدان نضالهم التفكير الوطني الحرّ، ولا البذل والعطاء السخيّ، على الرغم من تعرّضهم للحرمان والاضطهاد وما رافق ذلك من تضحية أدّت ببعضهم إلى غياهب السجون، وبالآخرين إلى أعواد المشانق.

نعود إلى دراستك القيّمة، فقد قرأتها بشغف ودقّة، وتابعت متنها وتفاصيل مراجعه بعناية، فأهنئك على مجهودك وإنتاجك مع ضآلة المراجع المتوافرة. وكم أتمنى أن تكون هذه الدراسة منطلقاً لدراسات وافية لتلك الحقبة التاريخية الهامّة من نهضة العرب الحديثة وأن تشمل في ما تشمل التنقيب الواسع عن وثائق لا بد أن تكون متوافرة في سجلات «الباب العالي» وفي وزارات الخارجية الأجنبية، وبصورة خاصة الإفرنسية.

وإني لأشاركك التقدير للأستاذ كمال الصليبي الذي وعى وحده من بين أساتذة التاريخ أهمّية «الحركة الإصلاحية في بيروت»، فعهد إليك بدراستها.

ولك تكراراً شكري النابع، - ولا حياء - من شعوري البيروتي الذي أعتزّ به، ومن حرصي العربي، إذ أن ما غاصت فيه الأمة العربية اليوم من تناقضات، وما انغمس فيه الكثيرون من أنانيات وانتماءات غير سليمة كاد يطمس آثار روّاد النهضة الأوائل على كل صعيد.

وعلى أمل أن ألقاك قريباً مع الصديق الدكتور كمال الصليبي، أتمنى لك دوام النجاح والتوفيق.

صائب سلام

٧٨/٧/٢٠

مقدمة

يعالج الأستاذ فوّاز سعدون في هذا المؤلّف موضوع «حركة الإصلاح» البيروتية (١٩١٢ - ١٩١٣)، وهي حلقة من حلقات النهضة العربية لم يعالجها الباحثون في تاريخ العرب الحديث حتى الآن إلاّ بشكل عابر، على أهمّيتها. ويشرّفني أن أكتب المقدّمة لهذه الدراسة المركّزة في الموضوع، وأن أحاول وضع «حركة الإصلاح» في إطارها التاريخي الأوسع، تلبية لرغبة من دولة الرئيس صائب سلام، وهو كبير القوم الذي من بيته العريق في حيّ المصيطبة - وبمبادرة من والده الطّيب الذكر «أبو علي» سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) - إنطلقت هذه الحركة العربية الرائدة.

كان ذلك في أواخر العهد العثماني، وفي السنوات التي سبقت اندلاع «الحرب العظمى» ،أي الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ - ١٩١٨،. وبيروت آنذاك، ومنذ عام ١٨٨٨، قاعدة لولاية عثمانية تحمل اسمها، وتضمّ المدن الساحلية وأجزاء أخرى ممّا هو اليوم لبنان، بالإضافة إلى المنطقة الساحلية من الجمهورية العربية السورية الحالية، ومعظم فلسطين. وكان الولاة يعيّنون لولاية بيروت هذه من قاعدة السلطنة العثمانية في استانبول. والفريق المسيطر هناك، منذ عام ١٩٠٨ وبشكل أوضح بعد عام ١٩١٣، يتمثّل بجمعية «الإتّحاد والترقّي» (وهي المسمّاة أيضاً «تركيا الفتاة»). ومحازبو هذا الفريق يسمّون «الإتّحاديّين». و «الإتّحاديّون» هؤلاء يعملون جاهدين إلى توطيد أركان الحكم المركزي في الدولة وإلى «تتريك» البلاد الداخلة في تكوينها، بما في تلك البلاد من عناصر قوميّة مختلفة، والعنصر العربي من أهمّ هذه العناصر أو «الجنسيّات» كما كان يقال آنذاك.

وكان «الإتّحاديّون» في سياستهم هذه يظهرون العنصرية التركية بوضوح

بارز.. وهم أوّل من قال بتفوُّق العنصر التركي (أو «الثوراني»)، كما درجت تسميته) على سائر «الجنسيّات» التي كانت تحتويها الدولة العثمانية، بما فيه «الجنسيّة» العربية. واختلفت ردّة الفعل على السياسة العنصرية هذه التي نهجها «الإتّحاديّون» بين عنصر وآخر من العناصر الخاضعة للحكم العثماني، وكذلك بين فريق وآخر من العنصر الواحد. وهذا ما كان عليه الوضع في بيروت بشكل خاص.

هذه المدينة، وهي القديمة من قدم التاريخ، كانت في الوقت نفسه، في زمن «حركة الإصلاح»، مدينة حديثة، لا يزيد عمرها عن القرن الواحد. في بداية القرن التاسع عشر، لم تكن بيروت إلاّ بلدة ساحلية صغيرة، ناعسة، لا تذهب إلى أبعد من أسوارها في الحجم (من الحد الغربي لساحة البرج إلى باب إدريس، ومن بوّابة يعقوب إلى البحر)، وعدد سكّانها لا يتعدّى الستّة آلاف، والأغلبية الساحقة منهم من المسلمين. وقد بقيت القرية على حالها الوادع هذا حتى العشرينات من ذلك القرن، عندما بدأت أولى السفن البخارية ترد السواحل العثمانية من بلاد أوروبا الصناعية، جالبة معها بضائع العالم الحديث وتأثيراته. وسرعان ما وجدت هذه السفن في المياه العميقة لميناء بيروت ـ وفي قرب بيروت من دمشق وما يليها من بلاد الداخل ـ ما يوفّر خير مرفأ لها على الساحل الشامي.

عند ذلك الوقت بدأت بيروت تنمو من جديد، ونموّها هذا ترافقه حركة تحديث كانت خجولة، تتردّد في خطاها في البداية إلى أن جاء الوقت الذي نضجت فيه واستوت بعد عام ١٨٤٠، وأكثر من ذلك بعد عام ١٨٦٠، فأخذت حركة التحديث هذه تتقدّم بخطى جريئة ثابتة. وجاء نمو بيروت الاقتصادي في تلك الفترة يجذب إليها الناس من جبل لبنان ومن غير جبل لبنان من بلاد الشام، بما فيه أعداد كبيرة من المسيحيّين. ومن هؤلاء من استقرّ على حدة في محيط هضبة الأشرفية، إلى الشرق من البلدة القديمة، ومنهم من آثر الاستقرار في المصيطبة وما يليها من الأحياء الغربية الإسلامية الناشئة حديثاً، من المصيطبة حتى ضاحية رأس بيروت. وما كاد القرن التاسع عشر يقترب من نهايته حتى أصبح عدد سكّان بيروت يفوق المئة ألف، بل المئة وخمسين ألفاً في أواخر العقد الأوّل من القرن العشرين، وسكّان المدينة يتساوون في العدد أكثر فأكثر بين المسيحيّين والمسلمين.

ورافق نمو المدينة، منذ البداية، حركة تعليميّة فريدة من نوعها في المنطقة. وكان المبشّرون المسيحيّون الأجانب أوّل من قام بتنشيط هذه الحركة. الإنجيليّون منهم، وهم القادمون من بريطانيا أو من الولايات المتّحدة الأميركية، اتّخذوا بيروت مركزاً لنشاطهم في ما كان يعرف آنذاك بـ «سوريا» ابتداءً من العام ١٨٢٠. ثم لحقهم الآباء اليسوعيون وغيرهم من المرسلين الكاثوليكيين الذين أخذوا ينشطون هم أيضاً في بيروت ابتداءً من العام ١٨٣٤. الإنجيليّون ينشئون المدارس الابتدائية والثانوية للبنين وللبنات في الأجزاء الغربية المختلطة من المدينة، والكاثوليكيّون يفعلون الشيء نفسه في الأجزاء الشرقية المسيحية منها. وما لبث الفريقان أن ذهبا إلى أبعد من ذلك. فكان من جرّاء التنافس بينهما أن الطباعة دخلت بيروت لأوّل مرّة عن طريق «المطبعة الأميركية» في زقاق البلاط، تنافسها «المطبعة الكاثوليكية» في الأشرفية. والتنافس بين الفريقين بلغ الذروة عام ١٨٦٦ عندما أقام المرسلون الأميركيون «الكليّة السوريّة الإنجيلية» في رأس بيروت (وهي اليوم الجامعة الأميركية)، رافعين التعليم في المدينة لأوّل مرّة إلى المستوى الجامعي، فردّ عليهم الآباء اليسوعيون بإنشاء «كليّة القدّيس يوسف» في الأشرفية عام ١٨٧٤.

ولم يتأخّر مسلمو بيروت كثيراً عن ركب النهضة التعليمية هذه بل سرعان ما اقتدوا بها، فأخذوا هم أيضاً ينشئون المدارس والجمعيات الخيرية للإهتمام بالتربية والتعليم، متّبعين في ذلك الأنماط الحديثة. ومن أهم المؤسسات التي أحدثوها «جمعية المقاصد الخيريّة الإسلامية»، التي تأسست عام ١٨٧٤، وكان «أبو علي» سلام هو الذي يتولّى رئاسة هذه الجمعية من «حركة الإصلاح». أضف إلى هذه المؤسسة «المدرسة العثمانية» التي تحوّلت في ما بعد إلى «الكليّة العثمانية»، والمؤسسة هذه، وهي التي زالت من الوجود بعد الحرب العالمية الأولى، كانت في الواقع تنافس الكليّة الإنجيلية وكذلك الكليّة اليسوعية في زمانها، إذ كان يؤمّها الطلاب من مختلف أقطار العالم العربي والإسلامي. ويلاحظ أن مثل هذه المؤسّسات التعليمية الإسلامية في بيروت، الهادفة إلى التحديث، لم تتأسّس بدافع من جهة أجنبية، بل بمبادرة من وجهاء البلدة المتنوّرين، السابقين لزمانهم، وهم المتّكلون على أنفسهم والواعدون لأهميّة التعاضد في ما بينهم. هؤلاء في ذلك الوقت كانوا يمثّلون جيلاً من المسلمين ـ وكذلك من المسيحيّين ـ لم

يأت مثله بعد، أناس لم يعترفوا بشيء اسمه المستحيل. وكان «أبو علي» سلام، صاحب «حركة الإصلاح» البيروتية، من أواخر الذين مثّلوا ذلك الجيل.

ولم تكن فكرة العروبة قد ترسّخت بعد في أذهان مسلمي بيروت والبلاد العربية عامة في ذلك الوقت، بل ربّما لم تكن هذه الفكرة واردة لديهم عند بداية حركة التحديث في صفوفهم. والواقع هو أن مسيحيّي بيروت، وليس مسلموها، كانوا أوّل من نادى بهذه الفكرة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت في زمانها تمثّل دولة الإسلام، والسلطان فيها هو في الوقت نفسه خليفة المسلمين، وإن كان هناك من يشكّ بحقّه في الخلافة. ولذلك بقي المسلمون من العرب - ومنهم مسلمو بيروت - يوالون الدولة العثمانية إلى أن بدأت هذه الدولة تتحوّل بعد أن تسلّمت حركة «تركيا الفتاة» زمام أمورها عام ١٩٠٨، وبسرعة، إلى إمبراطورية تركية تتحكّم برعاياها من غير الأتراك، مسلمين كانوا أو غير مسلمين.

في ذلك الوقت بدأ المسلمون العرب - وفي بيروت خاصةً - يعون عروبتهم بشكل أوضح فأوضح، إلى أن جاءت «حركة الإصلاح» البيروتية، في جملة تحرّكات أخرى مماثلة لها، تعبّر عن هذا الوعي العربي الجديد. وكانت هناك تحرّكات هدفت منذ البداية إلى استقلال العرب عن الدولة العثمانية في أقرب فرصة وبأيّة طريقة. أما الحركة البيروتية، فكانت في جملة تلك التي نادت بضرورة محافظة العرب على قوميتهم ووعيهم لمصالحهم الخاصة حيثما وجدوا، لكن دون الخروج على الدولة العثمانية للوقوع في شرك الأجانب. وكان المطلب الأساسي لهذه الحركة هو إقامة نظام «لا مركزي» لإدارة الولايات - ومنها ولاية بيروت - يوفّر للعرب الحرمة في ديارهم، ويجعلهم مساوين للأتراك في الدولة الجامعة، يتمتّعون باستقلال ذاتي إلى أقصى حدّ ممكن، ويبقون في الوقت نفسه «تابعين» للسلطان العثماني «المتبوع»، حسب التعبير المألوف في ذلك الوقت.

وكانت هناك في الفترة نفسها، كما سبق، تحركّات عربيّة أخرى، منها ما كان يسعى إلى اللاّمركزيّة نفسها التي كانت «حركة الإصلاح» تطالب بتحقيقها، ومنها ما كان يخطّط سرّاً أو علناً لأبعد من ذلك. وكانت هذه التحرّكات، على الأقلّ بمعظمها، تلقى الدعم الخفيّ من جهات أجنبيّة تسعى إلى

تحطيم الدولة العثمانية واقتسام أراضيها، وأهمّ هذه الجهات بريطانيا وفرنسا. أمّا الحركة البيروتية، فربّما كانت هي وحدها الحركة العربية المستقلّة والمنطلقة من ذاتها، دون أن تكون لها أقلّ علاقة بأيّة جهة أجنبية، كما كان الواقع بالنسبة إلى غيرها إلى حدّ أو أكثر. وكثيراً ما كانت «حركة الإصلاح» تتلقّى عروض الدعم من هذا الفريق الأجنبي أو ذاك، فترفضها رفضاً قاطعاً، بل ترفض مجرّد البحث فيها.

وهكذا جاءت حركة «أبو علي» ورفاقه في زمانها حركة بريئة - وربّما بريئة إلى حدّ السذاجة كما يصفها أحياناً الرئيس صائب سلام، وهو الذي خبر هذه الحركة عن كثب في سنوات حداثته. ولولا هذه البراءة الساذجة التي تميّزت بها «حركة الإصلاح»، لكان زعماؤها تبوّأوا المناصب الحكومية الرفيعة في لبنان وغير لبنان بعد زوال الدولة العثمانية وقيام عهد الانتداب كما حصل لغيرهم، بدلاً من أن يبقوا مستبعدين سياسيّاً بل ملاحقين في بلدهم من قبل السلطات الفرنسية.

هذا الكتاب يتحدّث عن قصّة «حركة الإصلاح»، تلك الحركة التي قامت في وقتها تستمدّ براءتها وصفاءها من براءة بيروت. حركة لم تنجح في تحقيق أهدافها، لكنّها خلّفت بعدها تراثاً وطنيّاً ما زلنا نلمس أثره حيّاً في بيروت إلى اليوم، وهو من غالي تراثنا.

كمال سليمان الصليبي

كلمة المؤلّف

منذ بداية اشتغالي بهذه الدراسة وجدت نفسي أضرب في أرض بكر مجهولة المعالم ليس بالنسبة إلي فقط، وإنما أيضاً، بالنسبة إلى معظم الباحثين، ولا أقول كلهم.

وقد لا يكون ذلك صحيحاً، ولكنني شخصياً لم أستطع أن أجد في ما نشر مرجعاً أو كتاباً أو دراسةً عربيةً أو أجنبيةً تفرّد لموضوع هذه الدراسة أكثر من أسطر قليلة، وفي أحسن الأحوال وأفضلها، أكثر من مئة كلمة ونيف.... ولم يتبيّن لي، بعد ذلك، أن كل ما كتب بصدد هذا الموضوع صحيح حتماً. وإذا كنت لا أدّعي لنفسي فتحاً، فلعلّ من الأفضل أن أقول صراحة إن هذه الدراسة كادت تكون مستحيلة لولا وجود بعض أشرطة الميكروفيلم في قسم الميكروفيلم التابع لمكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، أحدهما لمذكرات بخط يد أحد قادة الحركة الإصلاحية المرحوم سليم علي سلام، والأشرطة الأخرى لبعض الجرائد التي كانت تظهر في الفترة التي نشأت وتطورت فيها الحركة الإصلاحية البيروتية (١٩١٢ - ١٩١٣). ومن ناحيةٍ أخرى، حاولت جهدي أن أبتعد ما استطعت، خلال الكتابة، عن التفسير والتبرير وتحميل الأحداث والأشياء معاني فوق ما تستطيع تحمله. وعلي أن أعرب هنا عن شكري البالغ للأستاذ كمال سليمان الصليبي الذي تفضل وأشرف على هذه الدراسة، لما كان يزودني به من حينٍ إلى آخر من تشجيع ونصائح قيمة، وللثقة الكبيرة التي أولاني إياها عندما عهد إلي بمثل هذا الموضوع دون أن يغرب عن بالي، على كل حال، أن أشدّد على تحمّلي شخصياً مسؤولية جميع ما ورد في ثنايا هذا البحث.

وأزجي شكري أيضاً إلى الأستاذ محمد علي مكي القارىء الثاني لهذه الدراسة وإلى الدكتور خوري أمين مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، وإلى السيدة نعماني المسؤولة عن قسم الميكروفيلم في تلك المكتبة، وإلى كل من أسهم بشكل أو بآخر في إخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود.

مدخل

سجلّ الإصلاح العثماني

لم يتخذ أمر الإصلاح طابعاً حيوياً وخطيراً في السياسة العثمانية الرسمية إلا في أواخر القرن الثامن عشر في عهد السلطان المصلح سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) مع أنه يمكن اعتبار أن جميع البدايات النظرية والعملية للقضية الإصلاحية تعود إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر[١].

وينقسم الإصلاح في التاريخ العثماني الحديث إلى ثلاثة أنواع:

الإصلاح الرسمي، والإصلاح السلفي، والإصلاح الانقلابي الدستوري [٢]. فالنوع الأول من الإصلاح بدأ جدياً بتنفيذ بعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية والتنسيقية ذات الطبيعة العسكرية أو شبه العسكرية في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤)[٣]. ولم يكتب للإصلاح الرسمي نصر شبه حاسم إلا في عهد شقيق سليم الثالث وخليفته محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، الذي وفّق في ١٥ حزيران ١٨٢٦ في القضاء على العناصر الرجعية في الدولة، وخاصة فرق

---

(١) عمر عبد العزيز عمر، محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية، ١٩٧٧، مكتب كريدية إخوان، بيروت، ص ١١٩، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.

(٢) إرتأينا هذه التسمية لأن دعاة هذا الإصلاح (الإنقلابي الدستوري) توسّلوا لتنفيذه وسيلة الإنقلاب العسكري، واتّخذوا غاية أولية لهم هي إعادة دستور عام ١٨٧٦ (القانون الأساسي) الذي علّقه عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٨.

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، طبعة ١٩٦٥، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٧٢، ٧٦.

الإنكشارية وبعض علماء الدين، التي ـ أي هذه العناصر ـ كانت منذ زمن بعيد قد انتهت إلى الوقوف في وجه أي إصلاح ينتظر منه أن يمكّن الدولة من الوقوف على قدميها إزاء الأخطار والهزائم العديدة التي كانت تتعرّض لها[٤]. وبعد هذا الانتصار «الوقعة الخيرية» كما دعاها معاصروها[٥] سار أمر الإصلاح الرسمي سيراً حسناً تكرّس بسلسلة من القوانين والنظم الإصلاحية التي كانت بمثابة برامج عمل أكثر منها تشريعات قاطعة[٦] أهمّها خط كلخانة ٣ ت٢ ١٨٣٩ وخط همايون أو «التنظيمات الخيرية» (عام ١٨٥٦) في عهد عبد المجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٦١)[٧] ودستور ١٨٧٦ أو القانون الأساسي الذي أصدره مدحت باشا، المصلح الشهير، بناءً على رغبة عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بعيد توليه عرش السلطنة.

ولكن الإصلاح الرسمي ما عتم أن أصيب بنكسة جزئية في بداية عهد عبد الحميد الثاني الذي، إثر هزيمة الدولة في الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨) وتلكؤ بريطانيا في تقديم المساعدة إليها، فضّل أن يعطّل القانون الأساسي والحريات العامة، ويحكم السلطنة حكماً استبدادياً[٨]. وصرف عبد الحميد عنايته، بعد ذلك، إلى تحويل الجيش العثماني إلى جيش حديث مدرّب على أحدث الطرق العسكرية الألمانية[٩] وأحدث عدداً كبيراً من المدارس العسكرية الإعدادية

---

(٤) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٢٩، ١٣٨. أنظر أيضا كارل برولكمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، بيروت ١٩٧٧، ص ٥٣٨، ٥٤٠. أنظر أيضا ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٨.

(٥) أنظر ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٨١.

(٦) أنظر عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٧) د. كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩ ص ٧٧، أنظر أيضاً عمر عبد العزيز عمر، المرجع، السابق ص ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢.

يمكن القول، بوجه الإجمال، إن المثل الأعلى للإصلاح العثماني الرسمي كان إعادة تنظيم الجيش والإدارة حسب الأساليب الغربية: أنظر عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٣٦. أنظر أيضاً ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٨١ .

(٨) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

(٩) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥٨٩. أنظر أيضاً ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٩٣.

والعالية ومعاهد للحقوق والإدارة والتجارة والزراعة، وأنشأ سكة حديد الحجاز لتيسير أداء فريضة الحج ولإقامة البرهان على قوة مشاعره الدينية[١٠]. أما الإصلاح السياسي فاقتصر همّ عبد الحميد الثاني منه على تعزيز فكرتي الخلافة والجامعة الإسلامية[١١].

أما النوع الثاني من الإصلاح الذي عرفه التاريخ العثماني، أي الإصلاح السلفي، فيمكن اعتبار حركة «الموحّدين» أو ما يعرف اليوم بالحركة الوهابية التي ظهرت في نجد على يد محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢) أهم معالم هذا النوع من الإصلاح. وقامت هذه الحركة على أمرين أساسيين: التوحيد وفتح باب الاجتهاد[١٢]، وهدفت إلى العودة بالإسلام إلى حاله الأول عن طريق الرجوع إلى القرآن والسنّة وآثار السلف الصالح.

ومن قبيل الإصلاح السلفي أيضاً الحركة السنوسية في شمال أفريقيا وحركة الجامعة الإسلامية التي نشأت على يد جمال الدين الأفغاني الذي دعا إلى مقاومة الدول الأوروبية وإلى أن «العالم الإسلامي يجب عليه أن يتّحد إتّحاداً دفاعياً عاماً، مستمسّك الأطراف، وثيق العرى، ليستطيع بذلك الذود عن كيانه ووقاية نفسه من القضاء المستقبل. وللوصول إلى هذه الغاية الكبيرة إنما يجب عليه اكتناه تقدّم الغرب والوقوف على تقدّمه وقدرته. أما النوع الثالث من الإصلاح، فهو ما ارتأينا تسميته بالإصلاح الإنقلابي الدستوري، وقام على أيدي رجال حركة «تركيا الفتاة»، الذين توصّلت إحدى جمعياتهم المعروفة باسم «الإتحاد والترقّي» في تموز عام ١٩٠٨، إلى القيام بحركة إنقلابية عسكرية انطلاقاً من قواعدها في مقدونيا. وتوصلت هذه الحركة إلى إجبار عبد الحميد الثاني على إعادة الحياة إلى القانون الأساسي والبرلمان العثماني.

وبعد فشل ثورة عام ١٩٠٩ «المضادة» التي قام بها الجنود والدراويش

(١٠) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(١١) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٢٠٣ -. ٢٠٤.

(١٢) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٧.

بتدبير من عبد الحميد الثاني، جرى عزل هذا الأخير، وسيطر الإتّحاديون تماماً على مقاليد الأمور حتى اليوم الثامن من ت[2] عام ١٩١٢، يوم سقوطهم في نهاية الجولة الأولى من الحرب البلقانية، بعد أن أثبتوا فشلهم في تحقيق إصلاح يذكر غير الإعادة الصورية للقانون الأساسي وللحياة إلى البرلمان العثماني.

الفصل الأول

نشأة الحركة الإصلاحية

الظروف الدولية

أحدث نجاح إنقلاب العاشر من تموز عام ١٩٠٨ إرباكاً شديداً في الخطط التي أعدّتها الدول الأوروبية لتقاسم السلطنة العثمانية[١]، وأدّى من جهةٍ أخرى إلى إطلاق موجة جديدة من الاحتلال والإلحاق لأراضي الدولة العثمانية والتحضير لتقسيم ما تبقى منها[٢] فلم تمض سوى أشهر قليلة على إعادة المشروطية (القانون الأساسي) حتى أعلنت بلغاريا، من جانب واحد، استقلالها رسمياً عن الدولة العثمانية[٣] وأعقب ذلك إعلان النمسا ضم البوسنة والهرسك إلى أمبراطوريتها. وفي العام التالي (١٩٠٩) أعلنت كريت انضمامها رسمياً إلى اليونان[٤]، وفي كل هذه المسائل لم يقدر العهد الجديد على صنع شيء يذكر. وبعد عامين من سيطرة الإتّحاديين على السلطة (١٩٠٩ - ١٩١١) هاجمت إيطاليا ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيّة بني غازي بأربعين ألف جندي لم يجدوا أمامهم سوى أربعة آلاف جندي عثماني والمقاومة الأهلية[٥]، فالقوّات العثمانية المناط بها الدفاع عن تلك البلاد نقلها الإتّحاديون إلى اليمن لضرب ثورة الإمام في تلك الأصقاع[٦]. ونقم الإيطاليون

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، طبعة ١٩٦٥، دار العلم للملايين، بيروت، ص ١١٣.

(٢) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ - ١٩٢٠)، معهد الإنماء العربي، ص ١٨٩.

(٣) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٤) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١١٤.

(٥) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٦) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣١.

على المقاومة العنيفة التي جوبهوا بها في طرابلس الغرب وبني غازي، فعمدوا إلى ضرب بيروت في ٢٤ شباط ١٩١٢ عن طريق أسطولهم، وفعلوا مثل ذلك بالموانىء العثمانية وبمضائق الدردنيل، واحتلّوا الجزر العثمانية في بحر إيجه[٧]. وبادرت دول الإتّفاق الثلاثي ،إنكلترا وفرنسا وروسيا، إلى الضغط على الباب العالي ليجنح إلى الصلح ويتنازل عن ولاية طرابلس الغرب ومتصرّفية بني غازي لإيطاليا، ورأت الدولة العثمانية نفسها مهددة من جهة البلقان بتحالف بلغاريا واليونان وسربيا والجبل الأسود ضدّها، وأدركت أن لا قدرة لها على متابعة الحرب ضد إيطاليا، فاضطرّت إلى توقيع صلح أوشي معها (١٨ تشرين الثاني ١٩١٢) الذي نصّ على إنهاء الحرب بين الطرفين وعلى سحب الجيوش العثمانية من طرابلس الغرب وبني غازي[٨].

وفي تشرين الأول ١٩١٢ أعلنت دول المحالفة البلقانية الحرب على الدولة العثمانية، وأنزلت بجيوشها هزائم متعدّدة أدّت إلى سقوط الحكومة الموالية لحزب «الإتّحاد والترقّي» وقيام حكومة «إئتلافية»[٩] برئاسة أحد رجالات عهد السلطان السابق عبد الحميد، كامل باشا، الذي وقع الهدنة مع البلقانيين وأرسل وفداً إلى مؤتمر الصلح في لندن[١٠].

العلاقات العربية ـ الإتّحادية خلال هذه الفترة (١٩٠٩ ـ ١٩١٢)

من المسلّم به أن الإتحاديين، منذ استفحال سيطرتهم على مقاليد الأمور في استانبول بعد فشل ثورة آذار عام ١٩٠٩ ضدهم، قد دأبوا على انتهاج سياسة معادية للعناصر العثمانية غير التركية قوامها «التتريك» والتمييز العنصري. ولا شك أن التمييز الذي يلمسه العرب في عهد الإتّحاديين فعل فعله في إثارة نقمتهم. ففي العهود السابقة كان العربي ـ إذا ما تثقف بثقافة الأتراك وجعل نفسه واحداً منهم ـ يجد

(٧) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٨) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٩) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٦٠١.

(١٠) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣٠.

سبيله أحياناً إلى منصب عال في الجيش أو الوظائف المدنية أو بطانة السلطان، ولكن عندما جاء الإتّحاديون عزلوا الكثرة الساحقة من كبار الضبّاط والموظّفين العرب بسبب عنصرهم العربي وعيّنوا في المناصب الشاغرة أتراكاً، حتى لم يبق في الجيش كله سوى ضابط عربي واحد برتبة لواء «زكي باشا الحلبي». لقد ظهرت في عهد الإتّحاديين سيادة العنصر التركي أكثر من ذي قبل فلم يعد حتى للعرب الذين يجيدون اللغة التركية مجال للمشاركة في وظائف الدولة القيادية، وتطلع العرب فوجدوا أن ليس لهم من الدولة إلا التبعية..

وقد زاد في تقليل ثقة العرب بالإتّحاديين وإخلاصهم، أن قادتهم كانوا من الماسونيين، وأن نفوذ اليهود كان متغلغلاً في صفوفهم[١١]. ومن جهةٍ أخرى، سيطر الاستعمار الألماني ثقافياً وفكرياً على قيادات «حزب الإتّحاد والترقّي» بواسطة النظريات العنصرية التي كان يصنعها «مفكرون» مرتزقة أمثال اليهودي الألماني ليون كاهون الذي نشر في سنة ١٨٩٦ كتاباً بعنوان «مدخل إلى تاريخ آسيا» أشاد فيه بجنكيز خان وبتيمورلنك وبالعنصر الطوراني[١٢]. ولم يتغير شيء في نظم الدولة العثمانية من الحكم المطلق، وقد حل محل السلطان الثالوث أنور ـ طلعت ـ جمال، الذي مارس سياسة المذابح الجماعية (قتل أكثر من ٩٠ ألف أرمني في أضنه سنة ١٩٠٩)[١٣].

(١١) سليمان موسى، الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨ ـ ١٩٢٤) دار النهار، بيروت، ص ٦١– ٦٢.

(١٢) كسبار دردريان «المجلة الثقافية العربية ٧١»، السنة ١٥، العدد ٩، ص ٢٠٣.

(١٣) كسبار دردريان، المرجع السابق، ص ٢٠٣. سلك الاتحاديون مسلكاً دموياً أيضاً في ما يتعلّق باضطرابات حوران وألبانيا وثورة الإمام في اليمن. أنظر وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠١. أنظر أيضاً ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣١.

كان مدير تحرير جريدة (تركيا الفتاة) (الجون ترك) يهودياً ومموّلوها كانوا يهوداً أيضاً، وكان مندوبو الحركة الصهيونية كالدكتور جاكبسون رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ومدير بنك (أنجلو بالستين)، يتمتّعون بنفوذ عظيم في الأوساط السياسية في استنابول بعد سقوط عبد الحميد الثاني الذي يحمل إليه نبأ عزله على يد وفد رباعي يتقدّمه أحد قادة الحركة الماسونية في سالونيك وهو المحامي اليهودي عمانويل كاراسوفتوس، أنظر أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٢، ٤٤. أنظر أيضاً عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٢.

ومهما يكن الأمر فإن المطالبة بالاستقلال الذاتي بدت بوادرها في أجزاء مختلفة من الامبراطورية العثمانية لاسيما في الجزيرة العربية ومصر ولبنان وسوريا، لكن لأسباب متباينة[١٤] وذلك منذ أواسط القرن الثامن عشر. ولكن ازدياد روح العداء العربي للأتراك لم يستفحل إلا في عهد السلطان عبد الحميد[١٥] وبلغ ذروته في العهد الإتّحادي كنتيجة حتمية للسياسة الإتّحادية المعادية للعرب وسواهم من العناصر العثمانية غير التركية.

قيام الحركة البيروتية

أشاعت الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية قلقاً عميقاً على المصير العثماني ومصير الإسلام برمّته، وخاصة أن تطوّرات الأمور كلها كانت تؤكّد تصميم الدول الأوروبية على التهام أراضي الدولة العثمانية واستعمارها[١٦]. وكما يحدث عادةً في حالات القلق العميق التي تعصف بالأمم نتيجة تعرّض مصيرها للخطر، بدأ رواج الشائعات وشاع يومئذٍ أن الإفرنسيين سيرسلون أسطولهم إلى هذه البلاد أيضاً. كل ذلك كان باعثاً لبعض الولايات على التفكير في مصيرها، فكان نصيب ولاية بيروت من هذه الذكرى أكثر من غيرها نظراً إلى موقعها الجغرافي وإلى الأطماع الجائمة حولها من قديم الزمن[١٧]. وأصبحت حاضرة الولاية نهبة للتحرّكات المثيرة للريبة، إذ كان واضحاً وجود قسم من أهالي بيروت - جلّه من النصارى - يتطلّع إلى الإحتلال الفرنسي[١٨]، وقسم آخر، أقل شأناً، استهوته مظاهر النهضة الاقتصادية التي أدركتها مصر تحت الحماية الإنكليزية[١٩]،

---

(١٤) TOYNBEE A - J. and KIRKWOOD. K.P. 'TURKEY P.42 زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية،دار النهار،بيروت،ص ٤٤.

(١٥) زين زين، المرجع السابق، ص ١٩١ (الهامش ٢٣ وما بعد).

(١٦) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(١٧) مذكرات أبي علي سلام، ص ٩ و ١٠.

(١٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ٩ و ١٠.

(١٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٩. أنظر أيضاً «المقتطف» ١ آذار ١٩١٧، الموافق ٧ جمادي الأولى سنة ١٣٣٥هـ،الجزء الثالث من المجلد الخمسين، ص ٢١١.

فرغب بدوره في أن تنال بيروت حظاً من ذلك تحت حماية إنكليزية مماثلة[٢٠]، ووجد بالإضافة إلى هؤلاء وأولئك قسم أضأل عدداً، قوامه عدد[٢١] من المثقفين الذين درسوا في أوروبا وعادوا إلى بيروت ودمشق ومدن عربية أخرى وهم يحملون في عقولهم اتّجاهات قومية، ورغبة عامة في الإصلاح والعمل على «نيل حقوق العرب وتطوير البلاد»[٢٢].

ومن ناحيةٍ أخرى، كان السوريون المقيمون في مصر يشنّون حملة إعلامية ضد الإتّحاديين على صفحات مجلة المنار، وأدّت هذه الحملة التي اتخذت طابع السجال السياسي مع أنصار المركزية والتتريك إلى بعث مناخ سياسي معاد لهذين الأمرين الأخيرين في كل من بيروت ودمشق وبغداد والبصرة وغيرها[٢٣] من مدن المشرق العربي. وظالت هذه «الأجواء ـ المسيسة» بصورة خاصة فئات التجّار والمثقّفين، وكان أن جاء صمود حزب «الائتلاف والحرية» العثماني المعارض للاتحاديين والمؤيّد «اللامركزية» إلى السلطة مناسبة في الوقت نفسه لإشاعة مناخ سياسي ملائم للدعوة إلى «اللامركزية»، وشكل كل هذا منطلقاً لقيام عدد من الحركات الإصلاحية في العديد من المدن التي ذكرنا، تطالب بالإصلاح[٢٤]. وفي بيروت، قام أحد زعماء النصارى، نخلة بك التويني، بالاتصال بالقنصل الفرنسي في الشام، المقيم في بيروت، وتدارس معه أحوال البلاد وحصل منه على وعد بالمساعدة العسكرية قوامه أن ترسل فرنسا عشرين ألف جندي فرنسي لمساعدة البيروتيين في حالة إعلانهم الثورة على الدولة العثمانية[٢٥]. وبادر التويني إلى مفاتحة أحد وجهاء المسلمين وزعمائهم، عضو مجلس إدارة الولاية، سليم أفندي علي

(٢٠) مذكرات أبي علي سلام ص ٩. رأى كيتشنر أن على حكومته أن تنهض مرافق مصر الاقتصادية كي تتمكّن من إيفاء ديونها. أما النهضة الثقافية والتعليمية خصوصاً فإنه رأى فيها خطراً على الوجود الإنكليزي في مصر.

(٢١) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة، مطبعة دار الكشاف، بيروت، الجزء الأول، ص ٢٢.

(٢٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢٣) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢٤) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٢٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٩.

سلام، بموضوع الثورة وبالعرض الفرنسي للمساعدة في حالة قيامها[٢٦]. ولكن مبادرة التويني لم تسفر عن نتيجة إيجابية لصالح مشروع الثورة وإنما أسفرت عن ذهاب الزعيم البيروتي المسلم إلى الوالي الجديد أدهم بك، فأخبره بتطلّعات بعض البيروتيين نحو الإحتلال الفرنسي، وبعض آخر نحو الحماية الإنكليزية دون أن يذكر له ما دار بينه وبين التويني[٢٧] وحقيقة موقف هذا الأخير. وأراد الوالي أن يقف على رأي سلام في ما يتوجّب على حكومة الولاية عمله لتدارك الأوضاع، فأجابه سلام: «إن سوء الحالة، بقطع النظر عن ضعف الدولة وقوتها لا يمكن أن يعالج إلا بإجراء إصلاحات واسعة النطاق ليس في ولايتنا وحسب بل في جميع الولايات»[٢٨].

وبعد مذاكرة مطولة بين الرجلين، إقتنع الوالي العثماني بوجهة نظر الوجيه البيروتي فأرسل إلى الصدر الأعظم كامل باشا تقريراً عن الحالة السياسية في المدينة جاء فيه: «يتجاذب البلاد عوامل مختلفة، ولقد ولّى قسم عظيم من الأهالي وجههم نحو إنجلترا أو فرنسا لإصلاح الحالة التعيسة التي هم فيها، فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي، تخرج البلاد من يدنا لا محالة»[٢٩]. وردّ الصدر الأعظم كامل باشا طالباً من الوالي دعوة مجلس الولاية إلى الاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج إصلاحي للحكومة[٣٠].

بادر سليم أفندي علي سلام، بعد اجتماعه الأخير بالوالي أدهم بك، إلى الإتصال بأحد أصدقائه من الوجهاء المسلمين، مختار بك بيهم، وأحاطه علماً بحديثه والوالي في موضوع الإصلاح، وأخذ الإثنان يجتمعان لفترة من الوقت ويتداولان في هذا الشأن إلى أن خلصا إلى ضرورة أن يشركا معهما جملة من الأصدقاء)[٣١].

(٢٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٩.

(٢٧) مذكرات أبي علي سلام، ص٩.

(٢٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ١٠.

(٢٩) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٣٠) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٧، أنظر أيضاً محمد جميل بيهم، قوافل العروبة وموكبها خلال العصور،ج ١، مطبعة الكشاف، بيروت ١٩٤٨، ص ٢٢.

(٣١) مذكرات سليم علي سلام، ص ١٠.

فلما تمّ ذلك الاشراك، بدأت هذه المجموعة من البيروتيين تعمل الرأي في أفضل الطرق الموصلة إلى غاية الإصلاح.

وبعد اجتماعات ومداولات كثيرة، توصّلوا جميعاً إلى قناعة مشتركة بضرورة «تأليف هيئة وطنية إصلاحية تكون حائزة صفة النيابة عن الأهالي عموماً»[٣٢]. ولا شك في أن هذه القناعة المشتركة «لم يتمّ التوصّل إليها بسهولة، إذ أن وجهات نظر البيروتيين كانت مختلفة، خصوصاً لوجود فئة ذات وزن كانت حريصة على التخلّص من الحكم العثماني وتعمل بالاتفاق مع فرنسا، أحد أعضائها، على ضم مدن الساحل إلى لبنان، وعلى السعي إلى استقلاله تحت حماية فرنسا. وكان المسلمون، من جهةٍ أخرى، مع حرصهم على اللامركزية وتأمين حقوق العرب في السلطنة، يضنّون بالدولة العثمانية ولا يرضون عنها بديلاً من الدول الأجنبية»[٣٣].

وكان الحلّ الوسط الذي وصل إليه الفريق المؤسّس للحركة الإصلاحية[٣٤] بمسلميه ومسيحييه، أن تجمّع اللائحة الإصلاحية التي ستقدمها الحركة إلى السلطات العثمانية بين شروط اللامركزية ووجود مستشارين أجانب في جهاز حكومة الولاية بالإضافة إلى مفتش أجنبي لكل لواء[٣٥].

ولا شك أيضاً في أن الإرتباطات السريّة لبعض الإصلاحيين بقناصل الدول الأجنبية لم تكن، على الأقل جزئياً[٣٦]، أمراً خافياً على البعض الآخر من الإصلاحيين، ولكن هذا الأمر كان من حقائق الواقع السياسي البيروتي والعثماني عامة.. وموقف المسيحيين كان ينتظم منذ زمن طويل من منطق الحماية الأوروبية المفروضة على الإمبراطورية العثمانية والتي أضحت مع الوقت «عرفاً» تقبّلته الدولة مرغمة»[٣٧].

---

(٣٢) مذكرات سليم علي سلام، ص ١٠.

(٣٣) محمد علي بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ١، مطبعة الكشاف بيروت ١٩٤٨، ص ٢٢ - ٢٣.

(٣٤) وهم: سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، كامل الصلح، بترو طراد، أيوب تابت.

(٣٥) محمد علي بيهم المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣٦) مذكرات سليم علي سلام، ص ٩.

(٣٧) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

وكانت أول خطوة عملية قام بها الفريق المؤسّس لحركة الإصلاح البيروتية أنه سعى إلى كسب جانب الصحافة المحلية ونيل تأييدها لمشروع الإصلاح إدراكاً منه لأهمية الدور الإعلامي القصوى في تحرّك يريد أن ينال من تأييد الأهلين ما وسعه ذلك، ويتوقّف نجاحه بمقدار ما يحرزه على هذا الصعيد من تقدّم(٣٨). وتم ذلك للفريق المؤسّس، فانطلقت جرائد بيروت «وكلها بعنوان واحد جليل مغزاه وكبير معناه» وهو الإصلاح(٣٩). وشارك أعضاء الفريق المؤسّس بأنفسهم في هذه الحملة الهادفة إلى تزيين أمر الإصلاح في عيون الناس فكان من قبيل ذلك المقالة التالية التي كتبها أبو علي سلام(٤٠):

«ما أعظم سروري عندما أقرأ الجرائد المحلية وعلى الخصوص جريدتكم الغرّاء وكلها تضرب على نفحة واحدة لا أرى للأمة ولا للدولة حياة بدونها ألا وهي الإصلاح. لا أظن يوجد أحد منّ الله عليه بنعمة البصر والبصيرة إلا ويرى أن الحالة التي أوصلتنا سوء الإدارة الماضية بعدم إعطائها وإجرائها الإصلاحات اللازمة لحياة هذه الدولة.. ولذلك وجب على كل امرؤ (امرىءِ)(٤١) من الأمة كبيرها وصغيرها غنيّها وفقيرها أميرها وحقيرها أن يضم صوته لصوت المطالبين بالإصلاح وأن يفدي كل رخيص وغال بهذا السبيل للوصول للضّالة المنشودة وهي الإصلاح.

والإصلاح يكون على أنواع متعدّدة، وكفانا ما جرّبناه من الإصلاحات المركزية التي لم تتعدّ دائرة الحبر على الورق، ولذلك وجب علينا الآن أن نسعى لوسائل الإصلاح الحقيقي وهي المسمّاة باللامركزية ولما كانت هذه أيضاً على

(٣٨) «المفيد»، السبت ٨ آذار ١٩١٣.

(٣٩) «المفيد» السبت ٨ آذار ١٩١٣.

(٤٠) جريدة «الإتحاد العثماني» العدد ١٢٨٦، ٢٢ ك٢، ١٩١٢. أنظر مذكرات سليم علي سلام، ص ١١.
إرتأينا ترك الأخطاء الإملائية كما وردت في النص الأصلي ووضع علامات استفهام في حال الشك بسقوط إحدى الكلمات أو انكسار المعنى.
«لسان الحال» السبت ١٨ ك١ ١٩١٢.

(٤١) ارتأينا ترك الأخطاء الإملائية كما وردت في النص الأصلي ووضع علامات استفهام في حال الشك بسقوط احدى الكلمات أو انكسار المعنى.

أنواع وجب علينا أن نراعي بها حالتنا الحاضرة لنحيا بها حياة طيبة ويعتزّ بها جانب الدولة والملّة لأنه لا دولة حية إلا بشعب حي ولا دولة عزيزة إلا بشعب غني وقوي، وعليه وجب علينا أن نبيّن ما هي اللامركزية التي تلائم البلاد، وتحيي العباد، وتشدّ عضد الدولة، ورفعها للمركز الذي يليق بها، ولما كنتُ كأحد أفراد الأمة، يحق لي ما يحق لها، جئت باسطاً رأيي بهذا الموضوع فأقول:

من رأيي أن تسلّم الأوقاف الإسلامية للمجالس الملّية أسوة بأوقاف بقية الطوائف.

أن يشكّل في كل ولاية مجلس عمومي ذو سلطة واسعة يعهد إليه بتدبير أمور داخلية الولاية، وأن يترك له واردات المصارف والنافعة على أن يستخدم مؤقتاً ولو لبضع سنوات إختصاصيين أجانب من الدول الصغرى لتنظيم الأمور وتمشية الأشغال لبينما يتسنّى لنا إيجاد رجال من أبناء البلاد يكون (تكون) بهم الكفاءة (الكفاية) للعمل (وليس للقول) وأن يترك له أيضاً قسم من واردات المسقفات.

أن يستخدم أيضاً مفتّشون أجانب من الدول الصغرى يعيّنون من قبل الدولة وذلك لدوائر العدلية والرسومات والبوسطة والتلغراف والضبط والربط.

أن يؤذن للمجالس العمومية بالإشراف على جميع أعمال المأمورين وأن يؤذن لهم بعقد القروض وتحقيق الخيرات وبقية الأعمال النافعة مباشرة أو بالواسطة.

أن تعطى البلديات سلطة واسعة تخوّلها إجراء الإصلاحات اللازمة كفرض الضرائب وتنفيذ الأوامر وعقد القروض أيضاً، وذلك بتصديق المجالس العمومية وأن تستخدم هذه أيضاً مهندسين أجانب.

أن يُعطى المجلس العمومي الحق بتعيين بقية المأمورين، ما عدا الرؤساء لأن الطريق القديمة وهي استخدام جميع المأمورين حتى أنفار البوليس والخفراء من المركز هي فكرة مجحفة بحقوق أهل البلاد. واطمأن مؤسّسوا (مؤسّسو) حركة الإصلاح إلى أنهم صاروا قادرين على نيل تأييد «عمومي» كاف لتحرّكاتهم بعد أن رأوا أن دائرة التأييد لقضايا الإصلاح قد اتسّعت وصارت تستغرق أحاديث الناس...

وأكثر أوقات الأهلين[٤٢] وتلهج بها السنة العامّة والخاصّة، وتخوض بحديثها الصحف والمجلات، وتخصص لها الفصول الطويلة والمقالات الافتتاحية[٤٣]، فأقدموا على تنفيذ الجزء الثاني والأهم من الخطة التي اتفقوا عليها[٤٤]، والقاضي بـ «أن تُدعى المجالس الملّية من قبل فريق من أعيان الطوائف الثلاث ومن الصحافيين والمحامين إلى الاجتماع وانتخاب هيئة مختلطة من العثمانيين تقدّر بأربعة وثمانين شخصاً، ثم تنتخب هذه الهيئة الممثّلة لأهالي بيروت على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم لجنة للقيام بمشروعنا الإصلاحي ومتابعته»[٤٥].

وعقد الإصلاحيون اجتماعاً لهم في النادي الائتلافي ليل الأحد الواقع فيه ٢٩ كانون الثاني استمر إلى منتصف الليل، وتداولوا فيه أمور القضية الإصلاحية، وقرّروا كتابة دعوات إلى المجالس المالية لمختلف الطوائف لتنتخب ممثّلين عنها يصيرون أعضاء في «جمعية عمومية إصلاحية» يناط بها تمثيل مختلف فئات الأهلين وطوائفهم في السعي إلى الإصلاح[٤٦].

وفي الخامس من كانون الثاني ١٩١٣، اجتمع المجلس الملّي الإسلامي، تجاوباً مع دعوة الإصلاحيين، وناقش القضية المطروحة أمامه وأصدر القرار الآتي نصه[٤٧]:«بناءً على رغبة الحكومة بإجراء الاصلاحات رغب فريق من أهالي بيروت إلى رؤساء الطوائف إنتخاب ٨٤ ذاتاً من جميع الملل والنحل، ٤٢ من الطائفة الإسلامية[٤٨] ٤٢ من سائر الطوائف الأخرى بواسطة المجالس الملّية، فأرسلوا

(٤٢) «لسان الحال»، السبت ٢٨ ك١ ١٩١٢ .

(٤٣) «المفيد» الأحد ٢٩ ك١ ١٩١٢.

(٤٤) الجزء الأول كان، كما بينا، يقوم على كسب ولاء الصحافة المحلية، والتوسّل بها للدعاية لأمر الإصلاح بين الأهلين. أنظر لسان الحال السبت ١٨ ك١ ١٩١٢. أنظر أيضاً «المفيد» الاثنين ٣٠ ك١ ١٩١٢.

(٤٥) «المفيد»، الاثنين ٣٠ ك١ ١٩١٢.

(٤٦) «المفيد»، الاثنين ٣٠ ك١ ١٩١٢.

(٤٧) «المفيد»، الاثنين ٦ ك٢ ١٩١٣.

(٤٨) كانت الطائفة الإسلامية تعتبر ، من قبل السلطان العثمانية، شاملة للسنّة والشيعة والدروز جميعاً.

تحريراً إلى فضيلة مفتي أفندي بتاريخ ٢ محرّم سنة ٣٣١ بصفته رئيساً للمجلس الملّي الإسلامي، لأجل تفويض المجلس المرقوم لانتخاب (انتخاب) ٤٢ عضواً من أبناء الطائفة ليجتمعوا مع مندوبي سائر الطوائف ليؤلّفوا لجنة عمومية لتقرير الإصلاحات اللازمة للولاية وتنظيم لائحة فيها ليقدّمها وفد ينتخب منهم إلى ذوي الشأن في الآستانة، وعليه فقد اجتمع المجلس المرقوم عصر يوم الأحد ٢٧محرّم وانتخب الذوات الآتية أسماؤهم مع حفظ الألقاب:[٤٩]...

وتقرر أن يتبلّغوا إنتخابهم بواسطة بيان من قبل الرئيس، وأن يدعوهم لاجتماع لدى اللزوم».

ولا شك أن هذا التجاوب السريع من قبل أعلى هيئة دينية إسلامية محلّية مع الطلب الإصلاحي، يصحّ اعتباره في ظل المعطيات السياسية القائمة يومذاك بمثابة شهادة «حسن سلوك» أو بمثابة «الفتوى» التي منحت مشروع الإصلاح والقائمين به الغطاء الشرعي اللازم. فإذا أضيف إلى ذلك التأييد الضمني حيناً والصريح أحياناً[٥٠] الذي منح الحركة إياه والي بيروت الائتلافي أدهم بك، يمكن القول عندها أن القائمين بالحركة الإصلاحية وفّقوا إلى الانطلاق من قاعدة صلبة.

وسارعت المجالس الملّية للطوائف الإسرائيلية والنصرانية إلى الاقتداء بالمجلس الملّي الإسلامي وانتخاب مندوبيها[٥١] إلى الجمعية العمومية الإصلاحية، فصار بإمكان الإصلاحيين عندئذٍ أن يخطوا الخطوة الأخيرة على

(٤٩) يمكن الاطلاع على هذه الأسماء في مطلع فصل «اللائحة الإصلاحية».

(٥٠) «المفيد»، السبت ١٥ شباط ١٩١٣.

(٥١) ترد أسماؤهم جميعاً في مطلع الفصل الثالث في نص محضر «الاجتماع التاريخي» للجمعية العمومية الإصلاحية، ولكن يجب علينا الإشارة إلى حصول بعض التعديل في قائمة أسماء المندوبين النصارى، في الفترة الزمنية القصيرة الفاصلة بين انتخابهم وحصول «الاجتماع التاريخي» (أقل من عشرة أيام) ، وذلك لأسباب لم نستطع تبينها، أنظر «المفيد»، اعداد ٦ ك٢ ٨ ك٢، ١٤ ك٢ ١٩١٣. ومذكرات أبي علي سلام، ص ٢.

طريق الحصول على شرعية تمثيلهم للبيروتيين بالدعوة إلى اجتماع عام «تاريخي» للجمعية العمومية الإصلاحية يحضره مندوبو مختلف الطوائف في ١٣ كانون الثاني ١٩١٣ ولا جناح عليهم أن يقوموا بذلك بعد أن أظهر فضيلة المفتي والرؤساء الروحيون ارتياحهم الشديد إلى طلب الإصلاح ودعوا للناهضين بالتوفيق»[٥٢].

(٥٢) «المفيد»، ١ ك١ ١٩١٣. ولا تعني موافقة الهيئات الروحية طبعاً، إن الحركة الإصلاحية كانت حركة لم يعارضها أحد، فبعض أعضاء فرع جمعية الإتّحاد والترقّي في بيروت وأصدقاؤهم (أمثال أحمد عبد العال، أحمد شرقاوي، عبيدو الإنكيدار، الحاج رشيد رمضان) وبعض مؤيدي فكرة الجامعة الإسلامية (أمثال الأمير شكيب إرسلان) بالإضافة إلى قطاعات واسعة من عامة الأهلين خصوصاً، عارضوا الحركة الإصلاحية لأسباب متعدّدة أهمّها: إعطاء النصارى ٤٢ مقعداً في الجمعية العمومية الإصلاحية من أصل ٨٤ مقعداً لأن ذلك كما رأوا، يفوق كثيراً نسبة النصارى إلى المسلمين في ولاية بيروت، ثم لتبني الأوساط الإصلاحية مطلب المستشارين الأجانب. أنظر مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٧، و «المفيد»، ٦ ك٢ ١٩١٣.

الفصـل الثـاني

اللائحـة الإصلاحيـة

إستغرقت إجراءات انتخاب مندوبي مختلف الطوائف الأيام العشرة الأولى من شهر كانون الثاني من العام ١٩١٣، وذلك على وجه التقريب.

بانتهاء هذه المرحلة أقدم القائمون بحركة الإصلاح على اتّخاذ مبادرة جديدة، إذ طلبوا من الرؤساء الروحيين في مدينة بيروت، بما فيه المفتي، أن يقوم هؤلاء بدعوة الهيئات المنتخبة من قبل المجالس الملّية لحضور الاجتماع «العتيد» في دائرة البلدية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع فيه الثاني عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩١٣[١].

واستجاب المفتي والرؤساء الروحيون إلى طلب الإصلاحيين فدعا كل منهم الهيئة التابعة للمجلس الملّي الخاص بطائفته إلى حضور الاجتماع والمشاركة في «الجلسة التاريخية للجمعية العمومية الإصلاحية لولاية بيروت»[٢].

«محضر الجلسة التاريخية للجمعية العمومية الإصلاحية لولاية بيروت»:

«في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في (فيه) ٤ صفر الخير ١٣٣١هـ و ١٢ كانون الثاني ١٩١٣ اجتمع في دار المجلس البلدي لمدينة بيروت مندوبو كافة الطوائف فيها (مندوبو الطوائف فيها كافة) وكلهم منتخب انتخاباً قانونياً، ومندوب من قبل المجلس الملّي لطائفته ورئيسها الروحي ليمثل الطائفة التي هو منها وينوب عنها في الجمعية العمومية المشكّلة منهم جميعاً والمعقودة

---

(١) «المفيد»، السبت ١١ ك ٢ ١٩١٣.

(٢) «المفيد»، الثلاثاء ١٤ ك ٢ ١٩١٣.

لتقرير لزوم الإصلاح لولايتهم وانتخاب لجنة من أهالي بيروت لإعداد لائحة بالإصلاح اللازم وملاحقة تنفيذها بعد عرضها عليهم. ومجموع عدد المندوبين أربعة وثمانون نائباً منهم إثنان وأربعون من الطائفة الإسلامية وهم:

الشيخ أحمد عباس الأزهري، الشيخ حسن المدور، الشيخ محمد البربير، الشيخ أحمد حسن طبارة، الشيخ محي الدين الخياط، الشيخ مصطفى الغلاييني، الشيخ عبد الكريم أبو النصر، الشيخ إبراهيم المجذوب، عبد القادر القباني، الحاج محمد إبراهيم الطيارة، سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، الحاج سليم البوّاب، محمد عمر نجا، عبد الحميد الغندور، نجيب العيتاني، كامل الداعوق، سعد الدين رمضان، كامل الصلح، محمد فاخوري، حسن قرنفل، حسن النعماني، الدكتور عبد الرؤوف حمادة، طه المدوّر، فؤاد حنتس، حسن الناطور، عبد الباسط فتح الله، عبد الباسط الأنسي، محمد باشا المخزومي، عبد القادر الدنا، الحاج نصّوح زنتوت، رشيد اللادقي، حسن القاضي، سليم ياسين، عثمان النقيب، شريف خرما، جميل الحسامي، الدكتور حليم قدورة، عبد القادر الجارودي، الدكتور بشير قصّار، حسن الجندي، عبد الغني العريس.

وإثنان وأربعون «٤٢» نائباً من الطوائف المسيحية منهم ستة عشر «١٦» نائباً من طائفة الروم الأرثوذكس وهم أمين أبو شعر، جرجي باز، جرجي معماري، حنا الشامي، وديع فياض، بترو طراد، جرجي رزق الله، إلياس جرجس طراد، الشيخ إسكندر العازار، سعيد صباغة، وديع أبي رزق، سعيد أبي شهلا، جان تويني، ميخائيل غبريل، سليم إبراهيم طراد، جبران بطرس.

وعشرة (١٠) من الطائفة المارونية وهم:

البر بسّول، يوسف الهاني، نجيب التيّان، قيصر إده، خليل الخوري، جان نقاش، نصري شنتيري، سليم الحلو، ألبر قشوع، أنطون شحيبر.

وستة نواب من طائفة الروم الكاثوليك وهم:

حبيب فرعون، رزق الله أرقش، نجيب جرجس دهان، عبدالله خير، شكري غلاييني، خليل زينية.

ونائبان عن الطائفة الإنجيلية وهما: الدكتور أيوب تابت، رامز سركيس.

ونائبان عن الطائفة السريانية وهما: فيليب طرازي، ونجيب موصلّي.

ونائبان عن الطائفة اللاتينية وهما: موسى فريح، شكري عبود.

ونائبان عن طائفة الأرمن الأرثوذكس وهما: (وعد رئيسهما الروحي في كتابه بأنه سيسمّيهما في جلسة قادمة) ونائبان عن الطائفة الإسرائيلية وهما سليم حليم دانا، إبراهيم روفائيل حكيم.

وفي الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة وقف خليل أفندي زينية فاقترح إسناد رئاسة الجلسة إلى حضرة الشيخ أحمد أفندي عباس الأزهري فوافق الحاضرون على اقتراحه بدون اقتراع، فألقى الرئيس كلمة في الغاية التي اجتمع لها المندوبون وشكر البلدية ورئيسها على تخصيص دار البلدية لهذا الاجتماع ثم دعا الحاضرين إلى انتخاب كاتم أسرار للجلسة، فاقترح الشيخ أحمد أفندي طبارة إسناد هذه الوظيفة إلى الدكتور أيوب أفندي تابت فصودق على ذلك بدون اقتراع.

وبعد ذلك افتتح الرئيس الجلسة رسمياً باسم «الجمعية العمومية الإصلاحية لولاية بيروت»، فصفّق الحاضرون لذلك وتلا كاتم الأسرار بعد ذلك أسماء المندوبين فوجد منهم غائباً كلاً من الآتية أسماؤهم وهم:

الشيخ حسن المدوّر، الشيخ محمد البربير، الشيخ محيي الدين الخياط، نجيب العيتاني، عبد الباسط الأنسي، عبد الغني العريس، أمين أبو شعر، جرجي معماري، سعيد صباغة، سليم إبراهيم طراد، جبران بطرس، نجيب التيّان، قيصر إده، البر قشّوع، نجيب دهان، نجيب موصلي، سليم دانا، إبراهيم الحكيم، يوسف الخياط، وفي خلال الجلسة حضر منهم جبران بطرس، نجيب موصلّي، ثم تقرّر بعد المناقشة ما يأتي:

أولاً: لزوم الإصلاح لولاية بيروت.

ثانياً: إنتخاب لجنة مؤلّفة من إثني عشر نائباً من الطائفة الإسلامية وإثني عشر من الطوائف المسيحية ونائب عن الطائفة الإسرائيلية مع جواز انتخابهم من بين

أعضاء هذه الجمعية العمومية أو غيرهم من أصحاب اللياقة من أهل بيروت لوضع لائحة بالإصلاح اللازم للولاية وملاحقة تنفيذها بعد عرضها على الجمعية العمومية في جلسة تالية: وبناءً على هذا القرار بوشر بالإنتخاب السرّي فأصابت الأكثرية الذوات الآتية أسماؤهم مع عدد ما ناله كل من الأصوات، وهم، ٦٠ مختار بيهم، ٦٠ الدكتور أيوب تابت، ٥٧ سليم علي سلام، ٥٧ خليل زينية، ٥٥ جان تويني، ٥٥ كامل الصلح، ٥٢ باترو طراد، ٥١ محمد إبراهيم الطيارة، ٥٠ أحمد حسن طبارة، ٥٠ محمد الفاخوري، ٤٦ جان نقاش، ٤٦ رزق الله أرقش، ٤٣ سليم البوّاب، ٤٢ حسن الناطور، ٤١ جميل الحسامي، ٤١ جرجي رزق الله، ٤١ البر بسول، ٣٥ حبيب فرعون، ٣٧ عبد الحميد الغندور، ٤٧ البر يوسف سرسق، ٣٦ عبد الباسط فتح الله، ٣٥ يوسف الهاني، ٣٢ فؤاد حنتس، ٣١ جان بسترس.

وبعد إعلان نتيجة الانتخاب أقفل الرئيس الجلسة.

كاتم السر	رئيس الجلسة
الدكتور أيوب تابت	أحمد عباس الأزهري

«تواقيع الحاضرين»[٣].

كما قبل بترو طراد وسليم علي سلام «أن يكونا مديرين مسؤولين عن أعمال الجمعية واستحصالها على رخصة رسمية»[٤].

وفي انعقاد «الجلسة التاريخية» وصل بيروت المحامي عبد الكريم أفندي الخليل آتياً من القاهرة و «موفداً من قبل هيئة اللامركزية المؤلفة في القاهرة من خيرة أفاضل السوريين وحاملاً اللائحة التي وضعتها اللجنة المذكورة بهذا الصدد».[٤ مكرر] وبعد أيام ثلاثة من وصوله بيروت حيث تولّت بعض صحفها أمر الترحيب به والإشارة إلى طبيعة مهمته، قابل الخليل في ١٥ كانون الثاني ١٩١٣

(٣) «المفيد»، الثلاثاء ١٤ ك٢ ١٩١٣.

(٤) مذكرات أبي علي سليم سلام ص ١٢: لم يتّضح لنا ما إذا كان قبول بيترو طراد وسليم علي سلام أن يكونا مديرين مسؤولين عن أعمال الجمعية، قد حصل في هذه الجلسة أو فيما بعد.

(٤مكرر) «المفيد»، الاثنين ١٣ ك٢ ١٩١٣.

«الهيئة الإصلاحية وقدم إليها اللائحة التي وضعها إخواننا السوريون في مصر يصحبها كتاب خاص»[٥].

واتّخذت الهيئة الإصلاحية، إثر المقابلة، قراراً بالتنسيق ما بين لائحة الخليل مبعوث السوريين من دعاة اللامركزية المقيمين في مصر واللائحة التي كانت «اللجنة الإصلاحية» قد انتهت من إعدادها[٦] كما قرّرت الهيئة أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً، أثناء إعدادها للائحة الإصلاحية كل ما كتب عن شؤون الإصلاح في الصحف[٧].

اللائحة الإصلاحية

بعد أسبوعين من الاجتماعات المتواصلة وفي جو من الحملات النفسية المركّزة سواء عن طريق بعض الصحف أو عن طريق الشائعات الهادفة إلى بث الذعر في نفوس الإصلاحيين القائلة تارة «بأن الحكومة كبست بيت الوجيه الفلاني وقبضت على فلان وفلان من القائمين بالحركة الإصلاحية.. وطوراً أن يداً أجنبية تعمل في الخفاء وأن القائمين بالإصلاح يتقاضون رواتب من الأجانب للقيام بهذه الحركة، وأن الحكومة أوعزت إلى هؤلاء تنذرهم بسوء العاقبة إذا ظلّوا يطالبونها بالإصلاح»[٧مكرر]. توصّلت الهيئة الإصلاحية إلى إعداد اللائحة الإصلاحية وقررت دعوة «الجمعية الإصلاحية الكبرى» بعد ظهر يوم الأحد ٢٦ كانون ثاني ١٩١٣ للنظر فيها ودراستها. وقد فتّ في عضد الإصلاحيين قيام انقلاب إتحادي في استانبول أطاح حكومة كامل باشا صديق بعض زعمائهم[٨] وأحد كبار المؤيدين لفكرة الإصلاح على أساس اللامركزية ولكنهم آثروا المضي قدماً في حركتهم

(٥) «اللجنة الاصلاحية» هي اللجنة الرسمية التي ألّفها الوالي أدهم بك برئاسته لوضع الإصلاحات اللازمة للولاية لرفعها إلى وزارة الداخلية وذلك تنفيذاً لأمر الصدارة العظمى ويبحث الفصل الخامس في عمل هذه اللجنة.

(٦) «المفيد»، الخميس ١٦ ك ٢ ١٩١٣.

(٧) «المفيد»، الخميس ١٦ ك ٢ ١٩١٣.

(٧مكرر) «المفيد»، الأربعاء ٢٢ ك ٢ ١٩١٣.

(٨) مذكرات أبي علي سلام.

بشأن الإصلاح فهم «لا يرجعون عن قرارهم في تعقبه إلى غايته مهما حدث من الحوادث وتبدّل شكل الحكومة[٩]. وقد رأى الإصلاحيون أن البلاد بحاجة إلى الإصلاح وفيه حياتها وكما أن الحكومة السابقة كانت مكلّفة إجابة المطالب المشروعة فالحكومة اللاحقة لا مندوحة لها عن الإجابة أيضاً إلا إذا كانت لا ترأف بحالة البلاد والعباد وهذا ما لا نودّ أن نتصوّره في وزراة من وزاراتنا»[١٠].

في اليوم المحدّد، الأحد ٢٦ كانون الثاني الساعة الثالثة بعد الظهر عقدت «الجمعية العمومية الإصلاحية» ثاني اجتماع لها بعد «جلستها التاريخية» الأولى السابقة. وترأس هذا الاجتماع كامل بك الصلح. وافتتحت الجلسة إثر حصول الأكثرية، فتلي على الحاضرين محضر الجلسة الأولى، ثم قام أيوب تابت «كاتم أسرار» الجمعية فألقى بياناً موجزاً عن الجلسات التي عقدتها اللجنة الإدارية «للهيئة الإصلاحية» ثم قام عضو آخر في الهيئة، فتلا اللائحة الإصلاحية على أعضاء الجمعية العمومية وجرى في ختام التلاوة الطلب من هؤلاء التصويت على اللائحة.

عند ذلك وقف أحد الأعضاء مقترحاً طبع اللائحة وتوزيعها على أفراد الجمعية «ليدقّقوا فيها بحيث أنهم إذا رأوا ما هو قابل للانتقاد انتقدوه وما هو قابل للتنقيح نقّحوه، وبعد الأخذ والرد تقرر طبع اللائحة وضرب موعد للاجتماع يوم الجمعة الساعة الثانية بعد الظهر، وتقرّر أيضاً عقد الجلسة في دار البلدية بمن حضر من الأعضاء بدون النظر إلى أقلية ولا أكثرية[١١] وتعتبر قرارات هذه الجلسة قانونية، ثم طلب أن تكون الاعتراضات خطية، ولما لم يكن شيء جديد في البحث فتحت الجلسة على أمل الاجتماع»[١٢].

في الموعد المحدّد، أي يوم الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩١٣ «عقدت

(٩) «المفيد»، الأحد ٢٦ ك٢ ١٩١٣.

(١٠) «المفيد»، الأحد ٢٦ ك٢ ١٩١٣.

(١١) يبدو أن بعض الحاضرين اضطروا إلى الانتظار ساعة كاملة قبل اكتمال نصاب الجلسة في الساعة الثالثة بعد الظهر، فقد كان الموعد قد حدّد في الأصل، في تمام الثانية بعد الظهر.

(١٢) «المفيد»، الثلاثاء ٢٨ ك٢ ١٩١٣.

الجمعية العمومية الإصلاحية جلستها الثالثة برئاسة الوجيه سليم أفندي علي سلام وعملاً بقرار الجلسة الثانية تليت مواد اللائحة الإصلاحية وجرى فيها تنقيح دقيق وبعد الانتهاء من تلاوة اللائحة فوّضت الجمعية اللجنة المؤلفة من ٢٥ شخصاً ملاحقة تنفيذ المشروع ثم وقع الحاضرون على محضر الجلسة وختمت»[١٣].

وفي ما يلي نثبت نص اللائحة الإصلاحية التي جرى إقرارها في الجلسة السابقة[١٤].

اللائحة الإصلاحية[١٥]

مادة أساسية: الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية.

الإدارة:

المادة الأولى

تقسم إدارة الولاية إلى قسمين: القسم الأول هو المشتمل على الأعمال المتعلّقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية وهي: المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوسطة والتلغراف وسنّ القوانين ووضع المكرس. والقسم الثاني هو المشتمل على الأعمال المحلية المتعلّقة بشؤون هذه الولاية الداخلية الخاصة فكل ما يتعلّق بالقسم الأول منوط تقريره وإجراؤه بالحكومة المركزية، وكل ما بالقسم الثاني منوط تقريره «بمجلس الولاية العمومي».

(١٣) «المفيد»، السبت ١ شباط ١٩١٣.

(١٤) مذكرات أبي علي سلام ص ١٣ ـ ١٧ وتوجد نصوص أخرى مشابهة مع بعض التعديل، في الصحف التي كانت تصدر في تلك الأيام «كالمفيد» و «لسان الحال» وسواهما.

(١٥) يمكن الإطّلاع على نصّ اللائحة الاصلاحية في «المفيد»، عدد الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

الوالي وحقوقه ووظائفه

المادة الثانية: للوالي صفتان قانونيتان

الأولى تمثيل الحكومة المركزية وبهذه الصفة يتولّى إجراء جميع الأعمال المتعلّقة بالقسم الأول طبق مقرّرات الحكومة المركزية.

والثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها، وبهذه الصفة يتولّى تنفيذ جميع الأعمال المتعلّقة بالقسم الثاني طبقاً لمقرّرات المجلس العمومي.

حقوق الوالي ووظائفه

أولاً: تنفيذ قرارات المجلس العمومي.

ثانياً: الإعتراض على قرارات المجلس العمومي على الشروط الآتي بيانها في باب «الوالي والمجلس العمومي».

ثالثاً: الاطلاع على لوائح المشاريع التي تعدّها لجنة المجلس العمومي لإبداء ملحوظاته عليها قبل تقديمها إلى المجلس.

رابعاً: تعيين المتصرّفين والقائمقامين والمديرين بعد عرض أسمائهم على الحكومة المركزية.

خامساً: تعيين الطلاب الممتحنين الذين تعرض عليه «لجنة الامتحان» أسماءهم لأجل التوظيف.

المجلس العمومي حقوقه ووظائفه

المادة الثالثة:

«يؤلّف في الولاية مجلس عمومي من ثلاثين عضواً منتخباً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، وهم ينتخبون

منهم رئيساً لهم بالاقتراع السري» (أمانة الانتخابات العمومية تبنى على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخاب).

حقوق المجلس ووظائفه

أولاً: تقرير جميع أعمال الولاية الداخلية والمذاكرة في ما يعرض عليه من قبل الوالي أو لجنة المجلس وعشرة من أعضائه.

ثانياً: وضع الأنظمة الداخلية بشرط أن لا تمسّ بشؤون السلطنة العامة.

ثالثاً: عقد القروض التي لا تتجاوز قيمتها نصف الواردات المختصة بالألوية، أما القروض التي تتجاوز هذا المبلغ فيلزم لها مصادقة الحكومة المركزية.

رابعاً: إعطاء رخص لتأليف شركات عثمانية للمشاريع العمومية التابعة للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشؤون العمرانية داخل الولاية على شرط أن لا تتضمن امتيازاً. أما المشاريع التي تتضمن امتيازاً فيجب مصادقة الحكومة المركزية عليها وتخوّل هذه الشركات الشخصية المعنوية بمعنى أن يكون لها حق الاستملاك.

خامساً: تقدير القوائم الكسورية على المكوس المقرّرة.

سادساً: تقدير رواتب موظفي ومستشاري الدوائر التي هي بإمرة حكومة الولاية. لا يتدخّل المجلس العمومي في الشؤون السياسية العامة مطلقاً.

الوالي والمجلس العمومي

المادة الرابعة

قرارات المجلس العمومي نافذة، ما لم يعترض عليها الوالي، بمصادقة «مجلس المفتشين» الذي سيجيء ذكره، خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياها. أما إذا اعترض الوالي فيعيد المجلس النظر في قراره، وإذا أصرّ عليه بأكثرية ثلثي الأصوات يكتسب القرار الصفة القانونية القطعية وعلى الوالي تنفيذه.

لجنة المجلس العمومي

المادة الخامسة

ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة مؤلفة من ستة من أعضائه واحد منهم من كل لواء وإثنين (اثنان) من مركز الولاية لمدة سنة واحدة تجتمع بإدارة مستشار المجلس العمومي.

«وظائف اللجنة»

أولاً: مراقبة تنفيذ قرارات المجلس.

ثانياً: درس المشاريع اللازمة للولاية وإعداد لائحتها.

ثالثاً: تعيين مهندسين واختصاصيين للاستعانة بهم في أعمالهم.

رابعاً: حقّ الاعتراض على الممتحنين الذين تقدّم اليها «لجنة الامتحان» أسماؤهم (أسماءهم) قبل عرضهم (عرضها) على الوالي.

الموظّفون «تعيينهم وعزلهم»

المادة السادسة:

الوالي وعالم الشرع ورؤساء العدلية والدفتردار وباشخدير الرسومات وباشخدير البوسطة والتلغراف وقومندان الجندرمة وضبّاطها تعيّنهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة، ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع مواد هذه اللائحة موضع الأجراء. أما بقية الموظّفين فينبغي أن يكونوا من أهالي البلاد ويجري تعيينهم على الوجه الآتي بيانه:

تعيين الموظّفين

يمتحن طالبو الوظيفة أمام لجنة مؤلّفة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلبون الدخول فيها فتقدّم لجنة الإمتحان إسمي الممتازين على لجنة المجلس العمومي، وبعد مصادقتهما يعرضان على الوالي فيعيّن أحدهما. ولدى تعيينه يبلغ الوالي اسمه للدائرة (الى الدائرة) المنسوب إليها، فيقيد في سجلّها.

عزل الموظّفين

الموظّفون المعيّنون من قبل الولاية يكون عزلهم بناءً على طلب المفتش ورئيس الدائرة المنسوبون (المنسوبين) إليها، وقرارهما بذلك ينفّذه الوالي. وللموظف المكفوفة يده الحق بمراجعة الوالي في خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه العزل إذا كان موظفاً في مركز الولاية خمسة عشرة (خمسة عشر) يوماً إذا كان خارج المركز، وللوالي أن يردّ دعواه أو يحيلها إلى مجلس المفتّشين الذي سيجيء ذكره ليحكم في وجوب العزل أو عدمه. والموظف الذي يحكم «مجلس المفتشين» بعزله لا يجوز استخدامه في دوائر الحكومة من الولاية ولا يُعطى معاش معزولية ولا تقاعداً. أما محاكمة المعزول جزائياً فتجري في المحاكم العدلية بمذكرة خاصة من المفتش إلى المدعي العمومي.

وأما موظفو الحكومة المركزية فيكون عزلهم عن طريق مجلس المفتّشين (؟) ومصادقة الوالي الذي يطلب العزل من النظارة المنسوبين إليها وينبغي أن تعيّن خلفاء لهم في مدة ثلاثين يوماً. وأما المفتّشون والمستشارون فيكون عزلهم بطلب الوالي من مجلس المفتّشين وبحكم صادر من هذا المجلس.

المستشارون والمفتّشون

المادة السابعة

تعيّن الحكومة المركزية مستشارين ومفتّشين من الأجانب على شرط معرفتهم إحدى اللغات العربية أو التركية أو الفرنسية وذلك للدوائر الآتية في مركز

الولاية وهي الجندرمة والعدلية والمالية والبوسطة والتلغراف والجمرك. وتعيّن أيضاً مفتّشاً أجنبياً عاماً لكل لواء من ألوية الولاية يخول حق تفتيش أية دائرة كانت في اللواء، ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية الداخلة تلك المسألة المراجع فيها ضمن دائرة اختصاصه. ويعيّن المجلس العمومي من الدول التي ترضاها الحكومة المركزية مستشارين للدوائر الآتية وهي: مجلس الولاية العمومي والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس، ويلبس هؤلاء المستشارون كلهم الشعار العثماني في أوقات العمل. أما مدة الاستشارة والتفتيش فخمسة عشر (خمس عشرة) سنة يمكن تجديدها.

مالية الولاية

المادة الثامنة

واردات الولاية على نوعين أحدهما يعود برمّته إلى مركز السلطة وهو حاصلات الجمارك والبوسطة والتلغراف والبدلات العسكرية والأخر وهو عدا ما ذكر من الواردات يعود برمّته إلى الولاية.

المادة التاسعة

ينظم المجلس العمومي ميزانيته السنوية فيدخل فيها رواتب جميع الموظفين والمستشارين عدا موظفي ومستشاري الجمارك والبوسطة والتلغراف.

الأراضي المحلولة والأملاك الأميرية

المادة العاشرة

تسلّم الأراضي المحلولة والأملاك الأميرية الداخلة من الولاية إلى المجلس العمومي وتكون برمّتها ملكاً للولاية.

الأوقاف

المادة الحادية عشرة

لا علاقة للإدارة ولا للمجلس العمومي بالأوقاف بل يسلّم كل وقف إلى مجلس الملّة المنسوب إليها لاستخدامه بموجب قانونها. بناءً عليه جميع أوقاف المسلمين في الولاية تسلّم إلى مجلس منهم أسوة بباقي الطوائف.

المادة الثانية عشرة

البلديات مستقلّة بجميع أعمالها ولها الحقّ بوضع الرسوم البلدية بمصادقة المجلس العمومي ودون مراجعة الحكومة المركزية.

مجلس المفتّشين

المادة الثالثة عشرة

يؤلّف مجلس يسمى «مجلس المفتّشين» يكون أعضاؤه رئيس المجلس العمومي وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية. أما وظائف هذا المجلس فهي:

أولاً: تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية (بناءً على هذه اللائحة) كدستور لحكومة الولاية ومجلسها العمومي.

ثانياً: تفسير القرارات والأنظمة التي يضعها المجلس العمومي.

ثالثاً: النظر والحكم في وجوب عزل الموظف المكفوفة يده، أو عزله.

رابعاً: النظر في الحكم بناءً على طلب الوالي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الرأي يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو أية دائرة كانت، ويكون حكمه مبرماً. ويرأس هذا المجلس والي الولاية وينوب في غيابه رئيس المجلس العمومي، أو مستشار هذا المجلس.

اللغة المحلية

المادة الرابعة عشرة

إن اللغة المحلّية تعتبر اللغة الإلزامية في جميع المعاملات داخل الولاية وتعتبر اللغة العربية لغة رسمية كاللغة التركية في مجلس النواب والأعيان.

الخدمة العسكرية

المادة الخامسة عشرة

تخفض الخدمة العسكرية إلى سنتين، والخدمة أيام السلم في الولاية وتترك قيمة البدل النقدي للنظامية إلى ثلاثين عثمانية وللرديف والاحتياط إلى عشرة «فبعد أن جرى قراءتها بنداً بنداً على الهيئة العمومية للجمعية الإصلاحية أقرتها باجتماع عام بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩١٣»[١٦].

أهمية اللائحة الإصلاحية

ترجع أهمية اللائحة الإصلاحية إلى أنها شكّلت برنامج العمل الذي سعى الإصلاحيون البيروتيون لإقراره بمختلف الوسائل، طيلة معظم عام ١٩١٣، منفردين في البداية، ومنسّقين مع الحركات الإصلاحية والسياسية العربية، في ما بعد.

كما تعود أهمية اللائحة إلى حقيقة أنها شكّلت، بما حوَته من مطالب، نقاط التقاء التفت حولها قطاعات هامة من البيروتيين، وخاصة في أوساط التجّار والمثقّفين.

(١٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ١٧.

بنيَت اللائحة الإصلاحية على مبدأين أساسيين، هما:

اللامركزية، والاستعانة بمفتّشين واختصاصيين أوروبيين[١٧].

والمطلب الأول كان مطلب المندوبين المسلمين في الجمعية العمومية الإصلاحية، أما المطلب الثاني فكان خاصاً بالمندوبين النصارى[١٨] وحازت اللائحة الإصلاحية عبر تبنّيها لهذين المطلبين، جميعاً، على استحسان وتأييد (وصل حد المشاركة في نضالات الحركة والانتساب إليها) أهم الوجهاء والزعماء المسلمين والنصارى في مدينة بيروت.

(١٧) أنظر «المفيد»، السبت ٨ آذار ١٩١٣.

(١٨) محمد علي بيهم، المرجع السابق، ص ٢٣.

لجنة الإصلاح الرسمية في ولاية بيروت

إثر ورود أمر الصدارة العظمى بدعوة مجلس ولاية بيروت إلى الاجتماع لدراسة أوضاع الولاية، وتقديم لائحة إلى الباب العالي تتضمّن الإصلاحات اللازمة، خصوصاً لمناسبة ما لوحظ في هذه الأثناء من أهمية الولاية ودقة موقفها والاهتمام الجاري بتقرير وتوفير أسباب السعادة لسكّانها في الحال والاستقبال[١]، قام الوالي بتأليف «لجنة إصلاحية»[٢] لتعمل برئاسته في سبيل تحقيق وإعداد لائحة إصلاحية رسمية.

كما أصدر الوالي بلاغاً في الأسبوع الأخير من عام ١٩١٢ دعا فيه أعضاء «مجلس عمومي الولاية» إلى الاجتماع للنظر في الإصلاحات التي تحتاج إليها الولاية وهم:

عن بيروت: محمد فاخوري، نقولا يعقوب طراد، الحاج عبد الله يحي، غالي شحادة.

لواء طرابلس: عبد الحي الملك، مصطفى الأسعد، ميشال رحمه، رضا نادر.

لواء نابلس: حيدر طوقان، عبد الرحمن الحاج إبراهيم، إبراهيم ساروفيم، مخائيل كساب.

لواء عكا: زكي بيضون، توفيق حقّي، قسطنطين حبيب، راجي فرح.

---

(١) «لسان الحال» الجمعة ٢٧ ك١ ١٩١٢.

(٢) أعضاء اللجنة الإصلاحية الرسمية هم:

كامل الصلح، مختار بيهم، بترو إسكندر طراد، إبراهيم تابت، بالإضافة طبعاً إلى الوالي أدهم بك رئيس اللجنة: راجع «المفيد»، الأربعاء ٢٢ ك٢ ١٩١٣.

لواء اللاذقية: عبد الوهاب هارون، راغب علي ديب، أمين عرمون، حبيب بولس[٣].

وبانتظار قدوم هؤلاء أخذت اللجنة الإصلاحية المشكّلة تعقد اجتماعاتها في دار الوالي وبرئاسته بهدف إعداد مشروع للإصلاح يجري عرضه على المجلس العمومي حين انعقاده إثر حضور الأعضاء من الملحقات.

وفي الخامس من كانون الثاني عام ١٩١٣ أنجزت «اللجنة الإصلاحية» اللائحة، وجرى في الجلسة التي عقدتها اللجنة في ذلك اليوم وضع اللمسات الأخيرة عليها. وفي اجتماع أخير لها يوم السبت ١١ كانون الثاني ١٩١٣ صادقت اللجنة مصادقة نهائية على اللائحة التي تقرّر عرضها على المجلس العمومي للولاية في أول جلسة له. وكان يوم الثلاثاء ١٤ كانون الثاني موعداً لانعقاد أول جلسة «إصلاحية» للمجلس العمومي، ولكن ذلك لم يتمّ «بسبب تخلّف كثير من أعضاء الملحقات عن الحضور»[٤]. ثم ان المجلس العمومي عقد جلسة له يوم الخميس ١٦ كانون الثاني ١٩١٣ بغياب عدد من الأعضاء. وفي ذلك الاجتماع قرّر الوالي طبع «اللائحة الإصلاحية» الرسمية لتوزّع على أعضاء المجلس[٥]. كما تقرر في تلك الجلسة أيضاً أن يؤجّل المجلس «عقد جلساته حتى يتمّ حضور البقية من الأعضاء»[٦]. وفي ما يلي نص (اللائحة الإصلاحية) الرسمية التي وضعتها اللجنة الإصلاحية الخاصة[٧] برئاسة الوالي أدهم بك[٨].

(٣) «لسان الحال الاثنين»، ٣٠ ك١ ١٩١٢.

(٤) «المفيد»، الخميس ١٦ ك٢ ١٩١٣.

(٥) «المفيد»، السبت ١٨ ك٢ ١٩١٣.

(٦) «المفيد»، السبت ١٨ ك٢ ١٩١٣.

(٧) وقف كبار زعماء الحركة الإصلاحية أمثال سليم علي سلام وكامل الصلح، وبترو إسكندر طراد، وأحمد مختار بيهم موقفاً متحمّساً من عمل «اللجنة الإصلاحية» الرسمية. ومع أن ثلاثة منهم كانوا من أعضائها فإنهم شكّكوا في «شرعيتها» وفي «عمومية» تمثيلها للبيروتيين، نظراً لأن دورهم فيها كان قاصراً على «المشاورة فقط». أنظر «المفيد»، عدد ٢١ ك٢ ١٩١٣ وعدد ٢٢ ك٢ ١٩١٣، بالإضافة إلى مذكرات أبي علي سلام، ص ١٧.

(٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ١٧ ـ ٢١.

الإدارة

المادة الأولى

تقسّم إدارة الولاية إلى قسمين:

القسم الأول، هو المشتمل على الأعمال المتعلّقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية العامة وهي العسكرية والمسائل الخارجية والجمارك والبوسطة والتلغراف وسنّ القوانين والنظامات العمومية ووضع الرسوم والضرائب العمومية.

والقسم الثاني هو المشتمل على الأعمال المحلّية المتعلّقة بكافة شؤون هذه الولاية الداخلية الخاصة، فكل ما يتعلّق بالقسم الأول منحصر تقريره وإجراؤه بالحكومة المركزية في الآستانة وممثّلها والي الولاية. وكل ما يتعلّق بالقسم الثاني منحصر تقريره بأهالي الولاية وممثّلهم المجلس العمومي.

الوالـي

المادة الثانية

للوالي صفتـان قانونيتـان:

الأولى أنه ممثل الحكومة المركزية، وبهذه الصفة يتولّى في الولاية إجراء جميع الأعمال المتعلّقة بالقسم الأول وفقاً لقرارات المجلس العمومي. وفضلاً عن حقوق التنفيذ والتمثيل السابق ذكرها، فإن لوالي الولاية حقوقاً شخصية كتعيين بعض الموظفين الإداريين والإشراف على ميزانية الولاية وحق الاعتراض على مقرّرات المجلس العمومي، ولكن بطريقة تحفظ استقلال ذلك المجلس لحفظ التوازن بين السلطات الإدارية في الولاية.

المجلس العمومي

المادة الثالثة

ينتخب للولاية مجلس عمومي تنحصر فيه السلطة بتقرير جميع الأعمال المتعلّقة بكافة شؤون الولاية الداخلية الخاصة (بشؤون الولاية الداخلية الخاصة كافة) على ما هو وارد في القسم الثاني السابق ذكره في المادة الأولى. ويكون هذا المجلس مستقلاً في عمله، وهو ينتخب رئيساً من بين أعضائه بطريقة الانتخاب السري، ويكون الوالي منفّذاً لقراراته، ولكن، حفظاً للتوازن بين السلطات في إدارة الولاية الداخلية، كما سبق، يكون للوالي حق الاعتراض على قرارات المجلس العمومي بتأجيل إنفاذها مدة عشرين يوماً يعيد في خلالها القرار المعترض عليه إلى المجلس الأعلى الآتي ذكره. فإذا صادقت هذه الهيئة على القرار بأكثرية ثلثي الأصوات يكتسب القرار حينئذٍ الصفة القانونية القطعية.

ولا يتدخّل المجلس العمومي في الشؤون السياسية مطلقاً. يجب إيجاد طريقة من الاعتراض إذا كان القرار خارجاً عن الوظيفة أو مخالفاً للقوانين. وينتخب لمجلس الولاية العمومي ثلاثون عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين تدفع لهم نفقات سفرية ورواتب كافية بالنسبة إلى أيام اجتماعهم، ويتذاكر المجلس بكل مشروع يفرض عليه من قبل الوالي أو من قبل لجنة المجلس «القومسيون» أو من قبل عشرة من أعضائه.

لجنة المجلس العمومي

المادة الرابعة

ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة «قومسيون» مؤلّفة من أربعة من أعضائه لمدة سنة واحدة لمراقبة تنفيذ مقرّراته ويجتمع كل أيام العمل برئاسة مستشار المجلس العمومي الذي سيأتي ذكره ويناط بهذه اللجنة درس المشروعات اللازمة للولاية وإعدادها لتقديمها إلى المجلس العمومي عند اجتماعه. ويعيّن

لأعضاء هذه اللجنة رواتب شهرية كافية، وتعين هذه اللجنة قومسيونات بصورة دائمة أو مؤقّتة مؤلّفة من مهندسين واختصاصيين لدرس المشاريع العمومية للولاية كالطرقات والأحواض والزراعة والصناعة وكافة الأمور النافعة. (والأمور النافعة كافة). وكل مشروع تقرّر هذه اللجنة رفعه إلى المجلس العمومي تقدّم صورة عنه إلى الوالي لإبداء ملاحظاته عليه قبل اجتماع المجلس ويقتضي على المجلس المذاكرة في هذه الملاحظات.

الموظّفون

المادة الخامسة

الوالي والدفتردار والمكتوبجي والقضاة في مركز الولاية والألوية والأقضية ومدير الرسومات وباشخدير البوسطة والتلغراف وضباط الجندرمة ومدير البوليس تعيّنهم الحكومة المركزية بعد أخذ مطالعة الوالي على شرط معرفتهم اللغة المحلّية. ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية. ويعين الوالي مباشرة الموظفين الإداريين وهم المتصرّفون والقائمقامون، وذلك بتصديق الحكومة المركزية. ومديرو النواحي يعينهم الوالي رأساً شرط أن يكونوا من الأهالي المحلّيين، أما سائر موظّفي الحكومة ومستخدميها في الولاية فيكونون من أهالي البلاد، ويجري تعيينهم على الصورة الواردة في باب التعيين والعزل.

المستشارون والمفتّشون الأجانب

المادة السادسة

يعيّن مستشارون ومفتّشون أجانب مختصّون من أهالي الولايات المتّحدة ومن الدول الثانوية التي لا مصالح سياسية لها في البلاد.

ويطلب المستشار أو المفتّش من حكومته ويشترط عليه معرفة إحدى اللغات الثلاث العربية أو التركية أو الإفرنسية، وذلك في الدوائر الآتية في مركز

الولاية وهي:

البوليس والجاندرما والعدلية والمالية والنافعة والبوسطة والتلغراف والجمرك والبلدية.

ويعيّن أيضاً مستشار إداري أجنبي للمجلس العمومي، ويكون رئيساً للجنة المجلس العمومي السابق ذكرها.

ويعين أيضاً مفتّش أجنبي عمومي بكل لواء من ألوية الولاية، ويكون مرجعه في كل مسألة مستشار الدائرة في مركز الولاية الداخلة تلك المسألة في اختصاصها.

ويقتضي على مفتّش اللواء أن يتجوّل أياماً معلومة في كل الأقضية التابعة إلى اللواء وله حق الإشراف والمراقبة على دوائر اللواء كلّها ومن جملتها البلدية.

وكل مفتّش يصدر في إدارته تقارير بالأمور العائدة لنفع البلاد يعرضها على لجنة المجلس العمومي للمذاكرة بها ورفعها إلى المجلس العمومي.

أما قرارات المفتّشين بعزل الموظف فإنها نافذة كما سيتبيّن في مادة خاصة. ومدة وظائف المفتّشين والمستشارين خمسة عشرة (خمس عشرة) سنة، ولكن للمجلس العمومي تجديدها.

وللوالي بصفته الموظف الإداري الأعلى في الولاية حقّ الطلب من كل مفتش إجراء التفتيش في أية مسألة كانت ورفع تقرير عنها إليه.

تعيين الموظفين وعزلهم

المادة السابعة

يعيّن الموظّفون في الولاية، على حسب الكفاءة (الكفاية) والأهلية، بالامتحان أمام لجنة خاصة مؤلّفة من مستشار الدائرة ورئيس الدائرة المنسوب إليها المرشّح. فيسمّي هذان بعد الامتحان اثنين من المرشّحين للوظيفة، وبعد مصادقة لجنة المجلس العمومي عليهما، يعرضهما (يعرضانهما) على الوالي فيعيّن أحدهما.

أما عزل الموظفين المعينيّن من قبل الولاية فيكون بناء على طلب مفتش الدائرة المنسوبين إليها. وقرارات المفتّشين بعزل الموظفين نافذة، كما ذكر والمفتّش يبلغ قراره بعزل الموظف إلى الوالي، فيصدر أمره بعزله.

وللموظّف المكفوفة يده حق عرض ظلامته على الوالي، فيطلب الإيضاح اللازم من المفتش، وإذا وجد لزوماً يراجع المجلس الأعلى الآتي ذكره.

أما الموظّفين المنصوبين (الموظّفون المنصوبون) في الآستانة فإن عزلهم يكون بناء على طلب المفتّش ومصادقة الوالي الذي يطلب عزلهم من النظارة الاختصاصية، فتعيّن خلفه في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً. وريثما تعيّن الحكومة المركزية خلفاً لهم يمكن للوالي (يمكن الوالي) أن يكفّ أيديهم عن العمل إذا وجد محذوراً من بقائهم في مأمورياتهم. أما المفتّشون والمستشارون فلا يكون عزلهم إلا بناءً على طلب الوالي من المجلس الأعلى، وبحكم صادر عن هذا المجلس.

الرسوم العمومية ورسوم الولاية الخاصّة

المادة الثامنة

تقرير الرسوم العمومية وجمعها في بلاد السلطنة عائد أمره بالطبع إلى الحكومة المركزية. الآن يجب على الحكومة المركزية إيجاد طريقة لجمع الأعشار تماثل الطرق المتّبعة في البلاد الأوروبية رفعاً للظلم عن المزارعين وتنشيطاً لهم. وواردات الولاية كلها عائدة إلى الحكومة المركزية عدا واردات النافعة والمصارف فإنها تعود برمّتها إلى الولاية وتدفع رواتب موظّفيها من إيراداتها. ومساعدة للولاية على ترقية أمورها ومصالحها الإدارية والاقتصادية، وتنشيطاً للزراعة والتجارة والصناعة، تعطى ثلاثين في المائة من رسوم المسقّفات والتمتّع فقط، ولكن تسهيلاً لإدارة الأمور المالية في الولاية تراجع ميزانية السنة الجارية لمعرفة نفقات الولاية كلها من رواتب موظّفين وما أشبه ويضاف إلي ذلك رواتب المستشارين والمفتّشين، فتسلّم الحكومة المركزية هذا المبلغ إلى الولاية، وهي تقدّم نفقات كلّها على مسؤوليتها.

والمجلس العمومي هو الذي ينظّم ميزانية الولاية مباشرة، ويقرّر أبواب النفقات. ويحقّ له تعديل رواتب الموظفين خصوصاً موظّفي العدلية والبوليس، ولكن لا حقّ له بتعديل رواتب الموظفين المنصوبين من قبل الحكومة المركزية. وعلى حسب احتياجات البلاد يحق للمجلس العمومي إضافة رسومات على الرسوم العمومية تخصّص وارداتها لمصالح الولاية وكذلك يحقّ له أن يعقد القروض التي لا تتجاوز قيمتها نصف الإيرادات العائدة سنوياً للولاية.

وأما القروض التي تتجاوز هذا المقدار فيجب لعقدها مصادقة الحكومة المركزية.

الأوقاف والمصارف

المادة التاسعة

لا علاقة للإدارة ولا للملجس العمومي في الأوقاف بل يسلّم كل وقف إلى مجلس الملة المنسوب إليه لاستخدامه بموجب قانونها. بناءً عليه، جميع أوقاف المسلمين في الولاية التي هي الآن بإدارة نظارة الأوقاف يصير تسليمها إلى مجلس منهم أسوة ببقية الطوائف. المدارس المنشأة بأموال الأهالي ينفق عليها من أموال المصارف، وهي بالطبع عمومية لكل أبناء الطوائف. أما المدارس المذهبية فينفق عليها من أموال أوقاف الطائفة التابعة لها.

البلديات

المادة العاشرة

البلديّات مستقلّة بجميع أعمالها وهي تضع الرسوم البلدية بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية.

أما إذا وجد الوالي قراراً من مقررات المجلس البلدي التي يلزم تبليغه إياها غير موافق فيمكن له (يمكنه) أن يحوّل هذا القرار إلى المجلس الأعلى المركب

من المفتّشين، كما يحقّ له أن يكلف المجلس البلدي رأساً بشيء ما،(شيئاً ما) فإذا لم يوافق المجلس الأعلى يكون قرار المجلس الأعلى قطعياً والمجلس العمومي يكلف بوضع (وضع) نظام جديد على حسب احتياجات المدينة.

اللغة الرسمية

المادة الحادية عشرة

اللغة الرسمية هي التركية ومع هذا يمكن استعمال اللّسان المحلي.

المجلس الأعلى

المادة الثانية عشرة

يشكّل مجلس يسمّى المجلس الأعلى يكون أعضاءه (أعضاؤه) رئيس المجلس العمومي وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية، وتكون وظيفته:

أولاً: تفسير مواد النظام الذي يوضع كدستور للمجلس العمومي.

ثانياً: تفسير القرارات والنظامات التي يضعها المجلس العمومي.

ثالثاً: النظر والحكم بناءً على طلب الوالي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الرأي يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أية دائرة كانت، ويكون حكمه مبرماً.

ويرأس هذا المجلس والي الولاية وينوب عنه في غيابه رئيس المجلس العمومي.

إثر طبع حكومة الولاية اللائحة وتوزيعها إياها على الصحف المحلية التي قامت بنشرها(٩)، أثارت بعض مواد اللائحة سخطاً في نفوس كثير من الإصلاحيين

(٩) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة، ص ٢٢.

الذين رأوا في تلك المواد إجحافاً بحقوق البيروتيين ونكوصاً عن الإصلاح كما يتصوّرونه هم. فالمادة الأولى من اللائحة الرسمية تعطي للمجلس العمومي في الولاية صلاحية إدارية واسعة، وتتحدّث عن الوالي على أنه ممثل للحكومة المركزية لا غير. ولكن المادة الثانية من اللائحة، بالإضافة إلى تشديدها على أن الوالي هو ممثل للحكومة المركزية تجعله «ممثّلاً للولاية التي يرأس وبهذه الصفة يتولّى جميع الأعمال المتعلّقة بالقسم الثاني» أي أعمال الولاية الداخلية المعطاة في المادة الأولى صلاحيات تقريرها وممارستها «لأهالي الولاية وممثّلهم المجلس العمومي».

يضاف إلى طابع «المراءاة» الذي اتّسمت به المادّتان الأولى والثانية طابع الحذر «والعداء» إزاء الدول الكبرى، في تلك الأيام، وإزاء اللغة العربية هذا الطابع الذي رسم بعض الموادّ الأخرى في اللائحة. وذلك أثار السخط في الأوساط الإصلاحية. فقد حصرت المادّة السادسة، مثلاً، جنسية المستشارين والمفتّشين الأجانب بجنسيات «الولايات المتحدة والدول الثانوية التي لا مصالح سياسية لها في البلاد»، وبذلك جرى حرمان كل من مواطني فرنسا وبريطانيا والروسيا، خاصة، من إمكانية الاستعانة بخدماتهم كمستشارين ومفتّشين في ولاية بيروت، الأمر الذي أساء إلى بعض الإصلاحيين من دعاة التعاون مع هذه الدول، وخاصة دعاة التعاون مع فرنسا(١٠). كما أن معظم الإصلاحيين وجدوا في المادة الحادية عشرة التي نصّت على أن «اللغة الرسمية هي التركية» «تناقضاً على خط مستقيم» مع ما يرونه في هذا الصدد.

وسرعان ما أصبح الخلاف علنياً فانتقل إلى صفحات الجرائد، ووجد أعضاء اللجنة الإصلاحية الرسمية أنفسهم مضطّرين إلى أن يبرأوا (يبرئوا) ذممهم من اللائحة بقضها وقضيضها فوزّعوا على بعض الصحف البيان التالي:

«وزعت الولاية على الجرائد اللائحة التي أعدّها دولة الوالي بمعاونة لجنة مؤلّفة من أربعة أعضاء، ولما كانت وظيفة هؤلاء الأعضاء قاصرة على مشاورتهم فقط، فإن اللائحة المذكورة لم توضع بكامل موادها بمصادقتهم عليها، مثال ذلك

---

(١٠) «المفيد»، عدد الأربعاء ٢٢ ك٢ ١٩١٣.

ما جاء في المادة ١١ تحت عنوان اللغة الرسمية ما نصّه حرفياً: «اللغة الرسمية هي التركية، ومع هذا يمكن استعمال اللسان المحلي»، فهذه المادة تناقض على خط مستقيم رأينا الخصوصي، إذ أننا نعتبر أن اللغة الرسمية التي يجب أن تستعمل في دوائر حكومتنا هنا يجب أن تكون اللغة العربية.

إبراهيم تابت	بترو إسكندر طراد
كامل الصلح	مختار بيهم.

وهكذا سقطت لائحة الإصلاح الرسمية، «شعبياً» بفقدانها التأييد المحلّي؛ فمسلمو الحركة الإصلاحية وجدوا أنها لم تتضمّن الحدّ الأدنى من الإصلاحات التي يطالبون بها، وخصوصاً في ما يتعلّق بمسائل اللامركزية واللغة العربية والأوقاف. أما نصارى الحركة فإن مطلبهم الأساسي وهو الاستعانة بمستشارين ومفتّشين فرنسيين بغية توطيد النفوذ الفرنسي في إدارات الولاية، «كتمهيد للاحتلال الفرنسي المأمول»[11]، هذا المطلب، قد جرى تجاهله من قبل اللائحة. على الرغم من المعارضة التي جوبه بها الوالي أدهم بك في خطواته الإصلاحية، فإنه بما عرف عنه من رصانة ومثابرة ورباطة جأش[12]، آثر أن يستمرّ في سلوكه المعتدل، فلم يتّخذ أي إجراء مضاد إزاء «انسحاب» أعضاء «اللجنة الإصلاحية» من اللجنة ولم يحاول عرقلة أعمال «الجمعية العمومية الإصلاحية» ولا أعمال «الهيئة الإصلاحية»، وإنما مضى في تنفيذ أمر الصدارة العظمى الذي ورده بحذافيره فدعا «مجلس عمومي الولاية» إلى الانعقاد في يوم الاثنين ١٢ صفر عام ١٣٣١/ ٢٠ كانون الثاني ١٩١٣» فحصلت الأكثرية في جلسة هذا اليوم للمجلس العمومي المنعقد تحت رئاسة الوالي، وقد حضر من أعضاء لجنة اللائحة الإصلاحية كامل بك الصلح ومختار أفندي بيهم [13]. وبوشر بتلاوة اللائحة الإصلاحية، فزيد على

(١١) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٣.

(١٢) «المفيد»، الاثنين ٢٧ ك٢ ١٩١٣.

(١٣) إن حضور الصلح وبيهم اجتماع المجلس العمومي كعضوين في «اللجنة الإصلاحية»، بعد عملية الرسالة البيان التي نشرتها الصحف مذيلة بتوقيعيهما وتوقيعي طراد وتابت، يمكن اعتباره نجاحاً شخصياً للوالي الذي استطاع، ولا شك، أن يحفظ عبر هذا الحضور، ماء وجهه أمام أعضاء المجلس العمومي.

المادة الأولى العبارة الآتية: «للمجلس العمومي أن يبيّن مطالعاته ومطالباته بهذه الشؤون، أي المتعلّقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية العامة للباب العالي» ثم تليت المادة الثانية فصودق عليها. ثم قرأت المادة الثالثة فدارت المناقشة حول وجوب تعيين وظائف المجلس العمومي وصلاحيته، وتقرر ذلك بالأكثرية، فزيد على المادة الثالثة ما يأتي:

«الشؤون الداخلية العائد إجراؤها للمجلس العمومي هي كما يلي:

أولاً: إنشاء جميع الطرق والمعابد بداخل الولاية.

ثانياً: إعطاء الامتياز بدون تضمينات لإرواء الأراضي وتجفيف المستنقعات وتسيير سفن داخل الأنهر وجرّ الأنهر وإنشاء المرافىء والسكك الحديدية والتراموای «الامينوبوس» وإخراج المعادن.

ثالثاً: تأسيس المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية والسلطانية ودار المعلّمين الرشدي والابتدائي، ليلي ونهاري، وإدارتها وتنظيم برنامجها مع مراعاة الشروط التي تضعها نظارة المعارف.

رابعاً: تشكيل النواحي وفكّ ارتباط الأقضية والنواحي والقرى وإلحاقها للمحل المناسب.

خامساً: إلغاء المأموريات التي لا لزوم لها وتزييدها لدى اللزوم ويستثنى من ذلك المأمورين (المأمورون) الذين يعينون من قبل المركز كما هو مذكور في المادة الخامسة.

سادساً: تغيير أصول انتخاب أعضاء مجالس الإدارة.

سابعاً: تزيد عدد الجندرما والبوليس وتأسيس مخافر في المحلاّت اللازمة.

ثامناً: إجراء مساحة في الولايات بحدود ثابتة ودنات حقيقية وطرح رسوم موقتة على الدنات تلقاء مصاريف المساحة.

تاسعاً: تغيير شكل وصورة جباية الأعشار وسائر التكاليف مع مراعاة

الواردات الوسطية لخمس سنوات.

عاشراً: إدارة أملاك الولاية.

ثم انتهت الجلسة ولم تتمّ المذاكرة في بقية المادة الثالثة(١٤).

وفي اليوم التالي، الثلاثاء ٢١ كانون الثاني ١٩١٣ عقد المجلس العمومي جلسة جديدة له تواصل خلالها البحث في شأن المادة الثالثة، فأضيف عليها ما يلي: «يوم الثلاثاء في ١٣ صفر عام ١٣٣١:

بقيّة ما أضيف على المادة الثالثة: مدة اجتماع المجلس شهران ونصف، فيتّخذ المقرّرات في مدة شهرين، وينظر بالاعتراضات خلال الخمسة عشر يوماً الأخيرة ولو حدث اختلاف بين الوالي والمجلس في مادة لم تذكر في وظائف المجلس كما تقدّم، وادّعى الوالي أن ذلك القرار خارج عن الوظيفة أو مخالف للقوانين يستأنف ذلك القرار بشورى الدولة، ويجب على هذه أن تعطي قراراً بمدة شهر، وإذا لم يصدر في هذه المدة فيعد القرار قطعياً، ويجب على الوالي تنفيذه ولا يتداخل المجلس العمومي في الشؤون السياسية مطلقاً.

وينتخب لمجلس الولاية العمومي ثلاثون عضواً عن كل لواء ستة أعضاء يكون انتخابهم من قبل أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين، ويكون نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين، ويدفع لهم نفقات سفرية باعتبارهم مأمورين بمعاش ألف وخمسمائة غرش، يومياً خمسون غرشاً.

ويتذاكر المجلس بكل مشروع يعرض عليه من قبل الوالي أو من قبل لجنة المجلس أو من قبل أحد أعضائه بشرط أن تقبّل مذاكرة الاقتراح بالأكثرية المطلقة، ومدّة المجلس أربع سنوات، ويجوز تجديد انتخاب الأعضاء.

ولا ينتخب لعضوية المجلس العمومي:

١. الموظّفون العسكريون.

(١٤) المفيد الأربعاء ٢٢ ك٢ ١٩١٣.

٢. الولاة والمتصرّفون والمكتوبيون وعموم مأموري المالية والقوميسرية والشرطة ورجال الدرك.

٣. جميع الحكّام ومأموري الدولة والولاية.

٤. جميع الملتزمين والمقاولين والمتعهدين بداخل الولاية وأعضاء مجالس الإدارة»[١٥].

وفي يوم الجمعة ٢٤ كانون الثاني عقد المجلس العمومي جلسة أخرى خصّصها للنقاش «في مسألة تعيين المستشارين الأجانب. وبعد الأخذ والردّ تقرّر وجوب استخدامهم كما وأنه تقرّر تعيين كبار المأمورين من قبل حكومة الآستانة وأما الباقون فتعيّنهم الحكومة المحلية»[١٦].

أما في جلسة يوم السبت ٢٥ كانون الثاني ١٩١٣ التي عقدها مجلس عمومي الولاية والتي سادها جو من الوجوم، والأسف[١٧]، فقد «صودق على المادة الثامنة مع تعديل طفيف وقد عيّن المجلس حدّاً للزيادات التي يمكن إضافتها على الرسوم العمومية لأجل مصاريف الولاية على أن لا تتجاوز العشرة في المائة، على أنه إذا رأى المجلس العمومي لزوماً لزيادة ذلك فله أن يراجع المركز بهذا الشأن. ثم قرأت المادة التاسعة فصودق عليها وزيد عليها هذه الفقرة: يكون المجلس الملّي مؤلّفاً من ستة إلى إثني عشر عضواً يجري انتخابهم بصورة معينة بمادة مخصوصة، ويجتمع هذا المجلس تحت رياسة مفتي الثغر، ولمجلس الإدارة حق المراقبة والمناظرة على المجلس الملي.

(١٥) «المفيد»، الخميس ٢٣ ك٢ ١٩١٣.

(١٦) «المفيد»، السبت ٢٥ ك٢ ١٩١٣.

(١٧) كانت أنباء «الفجائع الهائلة» أي أنباء الحركة الإنقلابية التي قام بها الاتحاديون والتي نتج عنها مقتلَ ناظم باشا وزير الحربية وتوفيق بك، شقيق حرم الوالي أدهم بك، أمين سر وزير الحربية، قد وصلت بيروت في اليوم السابق الجمعة ٢٤ ك٢ ١٩١٣ غير أن نبأي مقتل ناظم باشا وتوفيق بك لم يتأكّدا إلا في اليوم نفسه الذي عقد فيه اجتماع المجلس العمومي: يوم السبت ٢٥ ك٢ ١٩١٣: أنظر «المفيد»، الأحد ٢٦ ك٢ ١٩١٣.

ثم تليت المادة العاشرة المتعلّقة بالبلديات فصودق عليها وقرأت المادة الحادية عشرة فتعدّلت بالأكثرية على الصورة الآتية:

تجري كافة المعاملات المحلية في الدوائر الرسمية باللغة المحلية[١٨]. أما المخابرات التي تتعلّق بالمركز فإنها تكون باللغة التركية. ثم ارفضّت الجلسة[١٩].

في يوم الثلاثاء ٢٨ كانون الثاني عاد المجلس العمومي فاجتمع من جديد لمواصلة بحث اللائحة التي أعدّها الوالي وسائر أعضاء اللجنة، فأضاف على المادة السادسة الفقرة التالية[٢٠]: «يعيّن من قبل الحكومة المركزية مستشارون أجانب كالمستشارين الأجانب المستخدمين في المالية والرسومات والدوائر السائدة في العاصمة»[٢١] «كما عدّل المجلس المادة السابعة من اللائحة إلى الشكل التالي: «يسن نظام مخصوص في أول اجتماع المجلس العمومي يبحث عن كيفية تعيين الموظّفين العائد تعيينهم للولاية، كما تبيّن في المادة الخامسة، وكذلك عن عزلهم وترقيتهم وسائر ما يكون عائداً للموظّفين»[٢٢]. كما ألغى المجلس في هذا الاجتماع المادة الثانية عشرة المتعلّقة بالمجلس الأعلى ووضع مادة جديدة تتعلّق بمجالس الإدارة في الولاية على الشكل التالي:

المادة الثانية عشرة

تتشكّل مجالس الإدارة في مركز الولاية والألوية والقضوات من ستة أعضاء يجري انتخابهم كانتخاب المبعوثين تحت رياسة الوالي والمتصرفين إلا عند البحث والمذاكرة في المسائل التي تتعلق بالدوائر التي هم منسوبين (منسوبون) إليها فحينئذٍ يحق لرئيس الدائرة أن يحضر الجلسة بصفته عضواً طبيعياً فيما (في ما)

(١٨) «المفيد»، الأربعاء ٢٩ ك٢ ١٩١٣، لا شك أن هذا التعديل يصح اعتباره نصراً شخصياً لأعضاء «اللجنة الإصلاحية» الرسمية الأربعة ودليلاً على مرونة الوالي أدهم بك.

(١٩) «المفيد»، الأربعاء ٢٩ ك٢ ١٩١٣.

(٢٠) «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

(٢١) «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

(٢٢) «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

يتعلّق بدائرته فقط»[٢٣]. كما قام المجلس في هذا الاجتماع بإضافة مادة جديدة على لائحة الإصلاحات هي:

المادة الثالثة عشرة

«يعيّن معاون للوالي تكون وظيفته كوظيفة متصرّف مركز اللواء ويجري تعيينه كتعيين سائر متصرّفي الولاية»[٢٤]. وقرّر المجلس العمومي أيضاً في هذا الاجتماع الطلب من الدفتردار أن يبعث إلى المجلس ميزانية الولاية لينظر فيها، ويصدر قراراً بشأن المادة الثامنة المتعلّقة برسوم الولاية[٢٥].

قبل وقوع انقلاب كانون الثاني ١٩١٣ الذي قام به الإتّحاديون في استانبول كان الوالي أدهم بك عاقداً النيّة على السفر بنفسه إلى العاصمة حاملاً «مشروع الإصلاح» ليتابعه هناك شخصياً[٢٦]. كما كان ينوي أن يتقدّم إلى حكومة الآستانة باقتراح يقضي «بتأليف لجنة مخصوصة هناك تكون مهمّتها النظر في اللوائح والمطالب الإصلاحية[٢٧] وتنفيذها».

وفي حكم المؤكّد أن أدهم بك كان على إيمان عميق بضرورة الإصلاح في المناطق العثمانية المختلفة، مثله في ذلك مثل معظم رجالات حزبه «الحرية والائتلاف» الذي استطاع أن يستقطب ولاء كثيرين من أبناء القوميّات غير التركية، ولاسيما العرب والألبان[٢٨]. كما أن سلوك أدهم بك خلال اجتماعات المجلس العمومي التي عقدت بغية مناقشة «اللائحة الإصلاحية» التي أعدّتها «اللجنة

(٢٣) «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

(٢٤) «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

(٢٥) «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

(٢٦) «المفيد»، الخميس ١٦ ك٢ ١٩١٣.

(٢٧) «المفيد»، السبت ١١ ك٢ ١٩١٣، الخميس ١٦ ك٢ ١٩١٣.

(٢٨) كان إسماعيل كمال بك، رئيس هذا الحزب، ألبانيا. وقد استقال من الحزب وذهب إلى ألبانيا ليعلن استقلالها عن الدولة العثمانية قبيل وصول رفيقه كامل باشا إلى سدة الصدارة العظمى في ٨ ت٢ ١٩١٢.

الإصلاحية» الرسمية، وصفات المرونة وسعة الأفق وبعد النظر التي أظهر تمتّعه بها، إلى حد بعيد، في تعاطيه مع مسألة الإصلاح برمّتها، بالإضافة إلى مجمل سيرته كوالٍ على بيروت، كل ذلك يجعلنا نقول بشيء من التحفّظ إنه كان سياسياً إصلاحياً من طراز غير عادي.

ولكن الرغبة في الإصلاح عند أدهم بك لم تنسه يوماً واجبات منصبه ولا مقتضياته، كممثّل للحكومة العثمانية في حكم إحدى ولايات السلطان.

ومن المؤكّد أنه لفت نظر بعض الإصلاحيين من وجهاء بيروت إلى ذلك كتشجيع واضح وصريح، من قبله، للحركة الإصلاحية عامة ولمزيد من الجرأة في المعني بها إلى الأمام[٢٩].

ولكن حركة كانون الثاني الإتّحادية الانقلابية التي أوصلت إلى سدّة الحكم في استانبول أعداء حزب «الحرية والائتلاف» الذي ينتمي إليه أدهم بك، قضت على كل الآمال والطموحات الإصلاحية التي كانت تداعب خيال الوالي، ومع أنه لم يقدّم استقالته على غرار ما فعل رفيقه والي حلب، كما أشيع يومها، أشار أمام بعض الإصلاحيين إلى أنه لن يستقيل من تلقاء نفسه «وأما إذا عمدت الوزارة (إلى عزله) فهو يتقبّل العزل غير آسف على وظيفته وإنما يأسف إذا رمت الوزارة الحاضرة في زوايا الإهمال بمشروع الإصلاح الذي كان في عداد القائمين به»[٣٠].

وسارع معظم البيروتيّين من جانبهم، يظهرون تعلّقهم مرّة أخرى[٣١] بواليهم، وذلك حين نمي إليهم «أن بضعة أشخاص أبرقوا من جونيه إلى الآستانة يطلبون عزل الوالي أدهم بك»[٣٢] فأرسل أحد كبار زعماء حركة الإصلاح... «أحمد مختار أفندي بيهم وأصحاب الجرائد الآتية: لسان الحال، الإقبال، الاتحاد العثماني، الريفيل، الثبات، المفيد، الحقيقة، البشير، النصير، البرق إلى نظارة الداخلية البرقية الآتية:

---

(٢٩) «المفيد»، السبت ١٥ شباط ١٩١٣.

(٣٠) «المفيد»، السبت ١ شباط ١٩١٣.

(٣١، ٣٢) «المفيد»، السبت ١ شباط ١٩١٣.

«إذا كانت جريدة أو جريدتان تطلبان تغيير الوالي أدهم بك، فإن جميع بقية الجرائد البيروتية الموقع أصحابها هذه البرقية يطلبون تثبيته، وهم يشهدون بإعجاب البيروتيين ورضائهم من استقامته وحياده وصحيح وجدانه. وأنه يسهل عليكم الآن أن تبرهنوا لنا عن حسن نيّاتكم بموافقتكم على رغبة الأهالي التي تمثّل رأيها الصحافة»(٣٣).

كما أن الرؤساء الروحيين أبرقوا بهذا المعنى أيضاً إلى المراجع الإيجابية»(٣٤). غير أن الاتحاديين، منذ نجاح حركتهم الأخيرة، عادوا إلى مألوف سيرتهم في الحكم، فاتّبعوا سياسة حزبية إرهابية ضيّقة الأفق «فمنعت جرائد المعارضين من الصدور وأودع أكثر محرريها في السجون»(٣٥). ومن يفعل ذلك في عاصمة بلاده هل ينتظر منه أن يلقي بالاً إلى نداء يوجهه نفر من الرؤساء الروحيين وأحد الوجهاء المحلّيين وبعض أصحاب الصحف الإقليمية؟ فما هي إلا أيام قليلة امتلأت بالإشاعات عن عزل الوالي أدهم بك حتى وردت إلى بيروت في ١٤ شباط برقية تحمل النبأ الرسمي بعزل الوالي الائتلافي، وبتعيين حازم بك الوالي السابق الاتحادي، بدلاً عنه (منه)(٣٦). وأحدث نبأ العزل استياءً شديداً في أوساط «حركة الإصلاح» التي كان بعض زعمائها ينظرون إلى أدهم بك نظرتهم إلى صديق وحليف لهم، وكانوا يعلّقون عليه وعلى الصدر الأعظم المطاح به، كامل باشا، الآمال العريضة في أن تلقى مطالبهم الإصلاحية خاتمة سعيدة. ومن هنا، فإن ردّة الفعل لديهم على نبأ عزله أتت مزيجاً من السخط والأسف، «أي مسوغ يسوغ للوزارة عزل أدهم بك؟ أهو انتسابه إلى الحزب المخالف وقد صرّحت الوزارة الحاضرة بأنها أبعد من أن تنزع منازع الحزبية؟ أم قيامه بمشروع الإصلاح الجليل، وفيه حياة البلاد إذا خرج إلى حيز العمل... فولاية بيروت لن تنسى إلى الأبد الروح الشريفة التي بثّها أدهم بك في النفوس فأحيى بها الآمال المتلاشية، حياه الله وألهم خلفه أن يسير مسراه في الاصلاح(٣٧)».

(٣٣، ٣٤) «المفيد»، السبت ١ شباط ١٩١٣.

(٣٥) «المفيد»، الثلاثاء ٢٨ ك٢ ١٩١٣.

(٣٦) المفيد السبت ١٥ شباط ١٩١٣.

(٣٧) «المفيد»، السبت ١٥ شباط ١٩١٣.

الفصـل الرابـع

أزمتان في استانبول وبيروت

١ . أزمة الحكم في استانبول[١]

بعد توقيع الهدنة بين الدولة العثمانية والدول البلقانية المتحالفة ضدّها، أرسلت الدول المتحاربة وفودها إلى لندن للتفاوض حول المشاكل التي نشبت الحرب بسببها وحول وضع صيغة لإتّفاقيّة السلام المنشود.

ولكن المفاوضات طالت بسبب الأوضاع السياسية والعسكرية التي كانت على غاية التعقيد[٢]. وكانت وجوه الخلاف عديدة بين الدول البلقانية نفسها، وبين هذه الدول والدولة العثمانية[٣]. فبلغاريا كانت تطالب بأدرنة التي تحاصرها جيوشها. ولكن أدرنة كانت عظيمة القدر لدى العثمانيين، يستوي في ذلك العامة منهم والخاصة[٤]. واليونان كانت تحتلّ سالونيك بالاشتراك مع بلغاريا، وكانت المناوشات والاستفزازات لا تنقطع بين الجيوش والعصابات البلغارية واليونانية بسبب تصادم رغبات ومصالح الطرفين سواء في ما يتعلّق بسالونيك أو بمقدونيا بكاملها أو بجزر بحر إيجه، وكل من الطرفين ينظر إلى هذه البلاد كلّها على أنها أجزاء من أراضيه حان وقت رجوعها إلى الوطن الأم. وزاد الطين بلّة تدخّل الروس

(١) لا يمكن ولا بأي شكل من الأشكال فهم أي موقف سياسي جرى اتّخاذه في تلك الفترة من قبل أي طرف سياسي، بما في ذلك مواقف الإصلاحيين البيروتيين، فهما علمياً بمعزل عن الإحاطة بصورة كافية بتطوّرات أزمة الحكم العامة التي أدخلت الحرب البلقانية الدولة العثمانية فيها.

(٢) (٣) «المفيد»، الثلاثاء ٢١ ك٢ ١٩١٣.

(٤) برقية لروتر من الآستانة في ١٩ ك٢ ١٩١٣ نشرتها «المفيد»، السبت ٢٥ ك٢ ١٩١٣.

إلى جانب البلغار والنمساويين ضد اليونانيين كما أن رومانيا كانت تلوح بعصا الحرب ضد بلغاريا إذا لم ترجع لها هذه الأخيرة بعض أراضيها التي كانت قد ضمّت إلى بلغاريا في مناسبة سابقة.

ثم كانت هناك مسألة تعيين حدود ألبانيا التي سبق لها أن أعلنت الثورة على الدولة والاستقلال عنها في أواخر عام ١٩١٢.

ومن جهةٍ أخرى، كانت الحكومة العثمانية الائتلافية تمني النفس بتدخّل ألماني ما إلى جانبها. وكان الألمان يحبسون تأييدهم عن الحكومة الائتلافية سواء على الصعيد المالي أو الدبلوماسي، وذلك بغية إسقاطها وتسهيل وصول أصدقائهم الاتّحاديين إلى الحكم[٥].

أما من الناحية العسكرية، فكانت حامية أدرنة لا تزال تقاوم بقيادة «الغازي» شكري باشا الحصار البلغاري المضروب حولها مقاومة عنيدة أثارت إعجاب القائد العام البلغاري الجنرال سفوف[٥]. ومثلها كانت حاميّتا اشقودرة ويانيا المحاصرتان من قبل الجيش اليوناني.

كما كانت الحرب البحرية قائمة على قدم وساق بين الأسطول العثماني والأسطول اليوناني وقد عمد الأسطول العثماني إلى شن «حرب عصابات» في البحر ضد الأسطول اليوناني والمرافق والجزر اليونانية. وغدت أسماء «اشقودرة» و «يانيا» و «أدرنة» و «الغازي» «شكري باشا» و البارجة «حميدية» والمدرّعة «مجيدية» من الأشياء المتداولة يومياً على ألسنة الناس في أنحاء المملكة العثمانية وعلى صفحات جرائد استانبول وبيروت ودمشق والقاهرة[٦]. وأما من الناحية الدبلوماسية فإن المندوبين العثمانيين في مؤتمر لندن استمعوا بهدوء تام إلى مطالب الدول البلقانية المتّفقة. وكانوا يطلبون دائماً مهلة للرجوع إلى حكومتهم ثم يعودون في الاجتماع التالي ويطرحون بعض الأسئلة والاستفسارات. فإذا أتتهم الأجوبة على ما سألوا أو استفسروا بشأنه، طلبوا أن يعطوا مهلة لنقل الأجوبة إلى حكومتهم. وهكذا

---

(٥) جريدة «الجريدة». راجع «المفيد»، الخميس ٣٠ ك٢ ١٩١٣.

(٦) إعداد «المفيد» و «لسان الحال» طيلة شهري ك٢ ١٩١٢ و ك٢ ١٩١٣.

دواليك. فقد كانت حكومة كامل باشا تراهن من خلال إطالة المفاوضات على جملة أمور.

أولها: نشوب الحرب بين دول الإتّفاق البلقاني.

ثانيها: شنّ رومانيا الحرب ضد بلغاريا.

ثالثها: تدخّل ألمانيا إلى جانب الدولة العليّة.

رابعها: تغيير ما في الموقف الأوروبي وخصوصاً أن الدول الأوروبية الكبرى كانت قد طلبت قبيل نشوب الحرب بأيام من الباب العالي «ضرب ١٢٠ ألفاً من جنوده المرابطين في الروملي»(٧)، وأعلنت أنها لن تسمح بأي تغيير في الخريطة السياسية البلقانية.

ولكن رهان الحكومة العثمانية هذا خاب عندما هدّدت الروسيا الدولة العثمانية بالاشتراك في الحرب ضدّها «لأن حكومة القيصر لا يمكنها أن تقف ساكنة هادئة إذا لم يتنازل الباب العالي عن أدرنا»(٨). كما أن الدول الأوروبية، مجتمعة، أرسلت إلى الباب العالي بالمذكرة التالية: إن موقّعي هذا البلاغ سفراء النمسا والمجر وإنكلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا أناطت بهم حكوماتهم أن يبلغوا دولة وزير خارجية السلطان المذكّرة الآتية وهي:

«أن الدول المذكورة، لرغبتها في تلافي استئناف الحرب، ترى أن تنبّه الحكومة السلطانية العثمانية إلى التبعة الخطيرة التي تتحمّلها إذا هي منعت إعادة السلم إلى نصابه بمقاومتها وإصرارها، فإذا جاءت نتيجة الحرب بوضع العاصمة موضع الخطر أو إذا اتّسعت دائرة العدوان حتى تناولت الولايات الآسيوية لا تلوم الحكومة السلطانية إلا نفسها.

وفي هذه الحالة لا يمكنها الاعتماد على نجاح مساعي الدول لتصونها من الخطر الذي نبهوها ألا تتعرّض له. وهم الآن يثنونها عنه.

(٧) من مقالة لشكيب إرسلان في «المفيد» ٢٨ ك٢ ١٩١٣.

(٨) برقية «للأهرام» في ٢١ ك٢ ١٩١٣، أنظر «المفيد»، الاثنين ٢٧ ك٢ ١٩١٣.

وعلى كل حال ستكون الحكومة العثمانية بعد عقد الصلح بحاجة إلى مساعدة الدول الكبرى أدبياً ومادياً لتضمد جراح الحرب وتوطّد مركزها في الآستانة وتعمّر أملاكها الواسعة في آسيا، تلك الأملاك التي تتكوّن منها قوّتها الناجعة. وللقيام بهذا العمل اللازم والسير به سيراً حسناً لا يمكن حكومة جلالة السلطان أن تعتمد على مساعدة الدول وعطفها إلا إذا هي انصاعت لآرائها التي تستوحيها من مصالح أوروبا على وجه عام ومن مصالح الدولة العثمانية على وجه خاص. وبناءً على ما تقدم، ترى الدول الأوروبية الكبرى أن من الواجب عليها أن تجدّد بذل النصيحة للدولة العثمانية لترضى بالتنازل عن مدينة أدرنا، وأن تعتمد على الدول بتسوية مسائل جزر بحر إيجه.

ومقابل هذه التساهلات تهتّم الدول بصون مصالح المسلمين في أدرنا واحترام المساجد والجوامع والأوقاف الدينية في تلك المدينة. وتعمل في مسألة الجزر على طريقة يكون حل الإشكال فيها ضامناً أمن تركيا وسلامها»[٩].

ويبدو أن نورادنجيان أفندي، ناظر الخارجية في حكومة كامل باشا، أعدّ مذكّرة جوابية على مذكرة الدول الأوروبية أصرّ فيها على ضرورة احتفاظ العثمانيين بادرنا «لأن سكّانها البلغاريين هم الأقلية..» وبيّن ما أبدته «حامية تلك المدينة من المقاومة الباهرة» وأوضح أن فقد أدرنة التي فيها جوامع الخلفاء تضعف هيبة الإسلام.. ولما كانت أدرنة هي باب الآستانة فإن ضياعها يجعل كيان السلطنة العثمانية في خطر. أما من جهة جزر الأرخبيل فإن الباب العالي يأبى التنازل عما كان منها مجاوراً للسواحل، ولكنه مستعد للمفاوضة في أمر الجزر الأخرى»[١٠].

ولكن هذه المذكرة لم تحظَ بموافقة مجلس الوكلاء العثماني (مجلس الوزراء) إذ رأى الباب العالي أن يكون مؤدّى الرد على المذكرة الأوروبية كما يلي:

١. تقترح الدولة العلية على الدول العظمى جعل أدرنة مدينة محايدة.

٢. يوضع لأدرنة إدارة استقلالية خاصة.

(٩) برقية للأهرام في ٢١ ك٢ ١٩١٣. أنظر «المفيد»، ٢٧ ك٢ ١٩١٣.

(١٠) برقية لرويتر: أنظر «المفيد»، السبت ٢٥ ك ٢ ١٩١٣.

٣. يكون تعيين والي أدرنة من لدنّ الحكومة السنّية.

٤. إن الدولة العليّة لا يمكنها أن تدفع غرامة حربية لدول البلقان المتحالفة[١١].

ثم استقرّ الرأي أخيراً على تسليم أدرنة والجزر والنزول عند نصيحة الدول الكبرى. ولكن رأت الحكومة الائتلافية ألا تحمل عبء مسؤولية هذا القرار بمفردها، فدعت «الجمعية الوطنية العثمانية الكبرى» إلى الانعقاد، وطرحت الأمر عليها وشرحت لها الأخطار الجسيمة التي تتهدّد كيان السلطنة إذا لم يجر النزول عند المطالب الأوروبية، وخصوصاً أن الحرب تحتاج إلى مال والخزينة خاوية وأن الروسيا حذّرت وزير الخارجية مرّتين في الآونة الأخيرة من العودة إلى الحرب[١٢]. وإزاء كل هذه الحقائق التي ووجهت بها، صوتت الجمعية الوطنية العثمانية الكبرى، بعد نقاش قصير، إلى جانب تسليم أدرنا والجزر ولكن «على شروط معيّنة»[١٢].

في غمرة هذه التطوّرات الدراماتيكية كان الإتّحاديون يعدّون العدّة، منذ مدة، للقيام بانقلاب يعيدهم إلى كراسي السلطة والحكم. وفطنت الحكومة إلى اجتماعاتهم وتحرّكاتهم فسيّرت الدوريّات في شوارع استانبول، وحرّكت بعض القوّات الموالية لها لحماية الباب العالي[١٣].

ولكن الصحف الإتّحادية استمرّت في شنّ حملة إعلامية «ضد الوزارة وسياستها»، فعمدت الحكومة إلى إقفال تلك الصحف. غير أن الإتّحاديين لجأوا إلى وضع «إعلانات ملصقة على جدران المساجد والجوامع وكلّها تحريض ضد الوزارة وسياستها»[١٤].

(١١) جريدة «صباح» (استانبول). أنطر «المفيد»، السبت ٢٥ ك٢ ١٩١٣.

(١٢) «المقطّم»، ٢٣ ك٢ ١٩١٣: راجع «المفيد»، الاثنين ٢٧ ك٢ ١٩١٣.

(١٣) رسالة لمراسل الأهرام في استانبول. راجع المفيد الاثنين ٢٧ ك٢ ١٩١٣.

(١٤) رسالة لمراسل الأهرام في استانبول. راجع «المفيد»، الاثنين ٢٧ ك٢ ١٩١٣.

وعندها قرّر ضبّاط موالون لحزب «الحرية والإئتلاف» إغتيال زعماء جمعية «الاتحاد والترقّي» الرئيسين وهم:

جاويد وطلعت ونيازي[١٥]. ولكن على الرغم من موافقة الصدر الأعظم كامل باشا وشيخ الإسلام جمال الدين أفندي على «المشروع»، فإن وزير الحربية ناظم باشا، وهو عسكري محترف، لم يعط موافقته عليه على الرغم من إلحاح كامل باشا وتشديده على ضرورة الاغتيال[١٦]. وبعدها بأيام قليلة وفي الساعة الثالثة بعد ظهر الخميس ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣، وكان الوزراء مجتمعين لوضع نص المذكرة الجوابية[١٧]، قام الإتّحاديون بانقلابهم الذي أسفر عن اغتيال ناظم باشا وزير الحربية واستعفاء كامل باشا وتعيين محمود شوكت باشا صدراً أعظم بدلاً منه[١٨]. وفور نجاح الحركة قام طلعت بك، وكيل ناظر الداخلية، بإرسال البرقية التالية إلى الولايات العثمانية ومنها طبعاً ولاية بيروت:

«بناءً على المذكّرة فقد قرّرت وزارة كامل باشا أن تترك إلى الأعداء ولاية أدرنة بكاملها وقسماً من جزائر البحر الأبيض، وألّفت من أعضاء شورى الدولة مجلس مشورة في المابين الهمايوني دعته المجلس المالي واستحصلت جبراً موافقة هؤلاء على القرار الذي اتّخذته، وهكذا تجاوزت على الحقوق المالية المقدّسة. فالأهالي الذين أخذ بهم الهياج من هذا العمل قاموا بمظاهرات (تظاهرات) أمام الباب العالي، وعلى أثر ذلك استقالت الوزارة، وصدرت الإدارة السنية بتوجيه نظارة الداخلية على عهدتي وسأقوم بأعمالها مستعيناً بتوفيقه تعالى ريثما تتشكّل الوزارة الجديدة، فالحكومة الجديدة ستدافع عن حقوق المملكة المقدّسة بكمال العزم، وبناءً على احتمال عودة الحرب أوصيكم بتشويق الناس على بذل المعاونة المادّية والمعنوية.

(١٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٨.

(١٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٨.

(١٧) نقلاً عن الأهرام. أنظر «المفيد»، الأحد ٢ شباط ١٩١٣.

(١٨) في «المفيد»، عدد الاثنين ٣ شباط ١٩١٣ رواية واضحة جداً عن احداث الانقلاب وذلك نقلاً عن «الأهرام» القاهرية. ويمكن أيضاً مراجعة ملحق «المقطم»، الجمعة ١٤ ك٢ ١٩١٣.

في ١٠ ك٢ سنة ٣٢٨

وكيل ناظر الداخلية[١٩]طلعت

في أوائل شباط سلّم سعيد حليم باشا ناظر الخارجية العثماني الجديد المذكرة الجوابية التي أعدّتها حكومته، إلى السفير النمساوي في استانبول، نظراً إلى أنه أقدم السفراء عهداً في العاصمة العثمانية.

وتضمّنت المذكرة الجوابية ما يأتي:

١. إن عقد الصلح ينطبق على أماني ومصالح الجميع.

٢. أما أدرنة فإنها إسلامية محضة وهي العاصمة الثانية للسلطنة والإشاعة فقط عن التنازل عنها أفضت إلى سقوط الوزارة. ولكي يدلّ الباب العالي على أمياله (ميوله) السلمية باقطع برهان يسلم بأن يكون شريط أدرنة الواقع على الضفّة اليمنى من مجرى نهر ماريتزا في يد الدول تقضي بشأنه كما ترى. أما الضفّة اليسرى فلا مندوحة للباب العالي عن أن تظلّ في حوزته.

٣. لا تنازل عن الأرخبيل لأن بقاءه في يد السلطنة ضمانة للسلام في داخلها وفي أوروبا.

٤. الباب العالي يسجّل على الدول وعودها بالمساعدة الأدبية والمادية.

٥. الواجب على الدول أن تعترف للباب العالي بحق استقلاله بضرب الرسوم الجمركية، فتعقد معه المعاهدات التجارية المنطبقة على هذه القاعدة والمنطبقة على الحقوق العصرية، وأن ينفذ على الأجانب قوانين الرسوم والضرائب وأن ترضى الدول منذ الآن برفع رسوم الجمارك ٤٪ وبإلغاء مكاتب البوسطات الأجنبية وأن تعلن الدول رغبتها في إلغاء نظام الامتيازات واعدة بالبدء بالمفاوضة بذلك بعد عقد الصلح»[٢٠].

---

(١٩) مذكرات أبي علي سلام ص ٢٢ و «المفيد»، السبت ٢٥ ك٢ ١٩١٣.

(٢٠) «المفيد»، الخميس ٦ شباط ١٩١٣.

وأتى الرد سريعاً على هذه المذكرة على شكل برقية من القائد العام للجيش البلغاري الجنرال سافوف إلى الصدر الأعظم محمود شوكت باشا «أتشرّف بأن أبلغ فخامتكم قطع المفاوضات وانتهاء الهدنة. وبناءً على ما تقدم تبتدىء الحرب في الساعة السابعة يوم الاثنين المقبل (١٠ شباط) طبقاً للمادة الرابعة من عقد الهدنة» «الجنرال سافوف»[٢١].

وردّ عليه محمود شوكت بالبرقية التالية:

«أتشرف بأن أبلغكم أني تلقّيت تلغرافكم المبني بقطع المفاوضات وانتهاء الهدنة والعودة إلى الحرب الساعة السابعة مساء يوم الإثنين المقبل».

صدر أعظم شوكت»[٢٢]

٢. أزمة بيروت

إن المتتبّع لأحداث الفترة التي تلت انقلاب كانون الثاني سواء في بيروت أو في استانبول أو في غيرهما من المدن العثمانية يمكنه أن يرى اتجاهين متعارضين قد بدآ يتأهّبان لجولة أخيرة حاسمة بينهما:

الإتّجاه الأول هو اتّجاه الإتّحاديين الهادف إلى تتريك[٢٣] الشعوب العثمانية غير التركية وإلى مزيد من المركزية في الحكم.

وأما الإتّجاه الثاني فهو اتّجاه الإصلاح واللامركزية عند العرب والأرمن وكان ممكناً احتواء الصراع القومي بين الترك والأرمن والعرب والتلطيف من حدته في ظل حكم حزب «الحرية والائتلاف» الذي دعا إلى سياسة إصلاحية قوامها اللامركزية ووعد بممارستها. ولكن انقلاب ٢٣ كانون الثاني أنهى كل أمل في احتواء الصراع القومي في الإناء «الإئتلافي».

(٢١) «المفيد»، الخميس ٦ شباط ١٩١٣.

(٢٢) «المفيد»، الخميس ٦ شباط ١٩١٣.

(٢٣) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ٣٢.

وإثار وصول الإتّحاديين إلى الحكم سخط الإصلاحيين في بيروت وسخط الكثيرين من العرب لإدراكهم استفحال النزعة الطورانية عند أكثر هؤلاء وعداءهم للعرب ونظرتهم إليهم نظرة المتبوعين لتابعيهم(٢٤). وحاول سليم أفندي علي سلام، وهو أحد أبرز الزعماء الإصلاحيين المسلمين في بيروت، تزيين أمر العصيان والثورة على الحكومة الجديدة للوالي الإئتلافي أدهم بك(٢٥). ولكن هذا الأخير لم يأخذ اقتراح الزعيم الإصلاحي مأخذ الجد(٢٦). وبعد بضعة أيام على هذا الحديث بين الرجلين وردت في الثالث عشر من شباط عام ١٩١٣ برقية رسمية من نظارة الداخلية تفيد بعزل أدهم بك وتعيين أبو بكر حازم بك الوالي السابق الإتّحادي والياً على بيروت من جديد(٢٧).

وأراد الإصلاحيون أن يبرهنوا للوالي الجديد عن صلابة موقفهم من المسألة الإصلاحية، فأرسلوا إليه، وهو لم يزل في استانبول، البرقية التالية:

«بمناسبة (لمناسبة) تعيينكم والياً لبيروت رأت لجنة الجمعية العمومية الإصلاحية المنتخبة في بيروت من المجالس المالية أن ترفع إليكم الرأي المتّفق عليه من الأهالي على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم، وهو أن الإصلاح الواسع ضروري لحياة البلاد وصيانتها، وهذا الإصلاح منحصر في اللائحة التي قرّرتها

---

(٢٤) سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٢.

(٢٦) من البديهي أن أدهم بك لم يكن ذا مزاج ثوري، ولم يكن، من حيث المبدأ، يرضى بالانزلاق إلى إعلان الثورة على حكومة استانبول الجديدة بناءً على معلومات غامضة لم تتأكد بعد، وفي ضوء رغبة الحكام الجدد الأكيدة والمعلنة في عدم الرضوخ لمذكرة الدول. وذلك الأمر الأخير (الرضوخ) كان نقطة الضعف في السياسة (الإئتلافية). ولا شك أن الحماسة ودعوات الثأر تجد دائماً التأييد الأكبر في الأوساط العسكرية ويمكن في هذه الحالة الأخيرة لأية جماعة منظمة تنظيماً جيداً (كما كانت حال جمعية الاتحاد والترقي) أن تستغل هذا التأييد وتثب بواسطته إلى السلطة وذلك بالتحديد ما قام به الإتّحاديون في ٢٣ ك٢ ١٩١٣. أما التعقّل والتريّث وهما كانا طابع السياسة الحكومية الائتلافية فلم يلقيا تجاوباً إلا في الأوساط البورجوازية المدينية في استانبول وبيروت وسواهما من مدن السلطنة: أنظر بروكلمان، ص ٦٠٠.

(٢٧) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٢.

الجمعية الإصلاحية».

« أما لائحة المجلس العمومي فلئن كانت تتضّمن أكثر مطالبنا غير أنها لا تفي بجميع ما حوته لائحتنا من حاجات البلاد بتوسيع سلطة المجلس العمومي والمستشارين الأجانب».

«فالجمعية العمومية تعرض لدولتكم أن البلاد لا ترجع عن هذا الإصلاح وهي سترفع اللائحة في البريد القادم إلى المراجع الإيجابية، وترسل بعد حين وفداً إلى الآستانة للمطالبة بإنفاذها. ورجاؤنا أنكم تحقّقون أمنية الأهالي بإعدادكم الوزارة منذ الآن لقبول هذه اللائحة برمّتها تسهيلاً لوظيفتكم الإصلاحية بيننا».

أما توسيع مأذونية الولاة فنعتبره هادماً للإصلاح المطلوب ونرده رداً باتاً.

«لجنة الجمعية العمومية الإصلاحية»[٢٨].

وأثار إرسال هذه البرقية امتعاض بعض البيروتيين من أعضاء حزب الإتّحاد والترقّي، فردّوا عليها ببرقية مضادّة[٢٩] أرسلوها إلى «المراجع الإيجابية في العاصمة»:

«إن البرقية التي أرسلت باسم الجمعية الإصلاحية تعرب عن أفكار بعض الأشخاص فقط. نحن البيروتيين قوة لا تنفكّ رابطتنا عن السلطنة العثمانية. نحن حاضرون لمعاونة حكومتنا المركزية بالإصلاحات التي تريدها فإذا لم توافق اللائحة الإصلاحية فنحن نعاون اللجنة التي تتشكّل باسم الإصلاح تحت رئاسة والينا حازم بك بكل افتخار». وقد وقّع على هذه البرقية كل من:

أحمد عبد العال، أحمد شرقاوي، حسن الأسير، منير مدّور، طه مدّور، محمد الباقر، الحاج رشيد رمضان، خليل عبد العال.

ولكن بعض هؤلاء بادروا إلى تكذيب ما نسب إليهم بعد أن قرأوا أسماءهم

(٢٨) مذكرات أبي علي سلام، ص٢٢. أنظر أيضاً «المفيد»، الاثنين ٢٤ شباط ١٩١٣.

(٢٩) مذكرات أبي علي سلام، ص٢٢. أنظر أيضاً «المفيد»، الأربعاء ٢٦ شباط ١٩١٣.

في الصحف كموقّعين على البرقية المضادة[٣٠].

من جهة أخرى، واصل الإصلاحيون شنّ حملاتهم الإعلامية على صفحات الجرائد البيروتية تأييداً لدعوتي الإصلاح واللامركزية «فاللامركزية» توزّع التبعة على أفراد الأمّة في مقدار ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن، وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الحياة الإتّكالية الخلق الممقوت... وتفسح أمام كل فرد مجال العمل الواسع في جهاد الحياة، وتمهد للشعب غايات المدنية والترقّي والعمران من أقرب سبيل وفي وقت قصير، والعكس بالعكس. مثاله ما نراه لهذا العهد من الفرق بين السلطنة العثمانية التي تحكم بالمركزية وسويسرا التي تحكم باللامركزية. ففي هذه يرى فيها من آثار العمران والمدنية والحياة العالية الصحيحة والوفاق الشامل لكل العناصر التي تقطن هذه المملكة الصغيرة ما لا يرى مثله حتى في كثير من الممالك المتمدّنة الراقية بفضل توزيع السلطة على أقسامها الثلاثة العنصرية وإطلاق حرية التعليم لكل عنصر من العناصر الثلاثة المؤلّفة للأمة السويسرية بلسانه وبما يوافق رغباته وإطلاق حرية العمل لكل ولاية منها في ما ينمّي عمرانها ويرقي سكانها على الوجه الذي يناسب مركزهم الاقتصادي والاجتماعي بحيث صار يضرب المثل بترقّي هذه البلاد الجميلة وترقّي أهلها البالغين منتهى ما يريده القوم من السعادة والرفاه.

أما السلطنة العثمانية التي تحكم بالمركزية فعلى نقيض ذلك إذ نرى المعارف فيها منحطّة والعمران قليلاً في بعض جهاتها، مفقوداً في بعض آخر. ووسائل الترقّي الصحيح معدومة البتّة لأن حياة الإتكّال على المركز في كل شيء مستحوذ على الشعوب العثمانية كافة، والمركز مقيد لكل ولاية بقيود تمنعها من الحركة نحو الإصلاح المطلوب إلا ببطء وبما لا يوافق الحال والحاجة في الغالب»[٣١]. ولكن الإتّحاديين المحلّيين، وقد أحيا ميت آمالهم الانقلاب الجديد الذي وثب به زملاؤهم في استانبول إلى السلطة، أعلنوا أن مشروع الإصلاح في بيروت هو مشروع «إئتلافي» وأن بعض مواده تثير الشبهة، وخاصة المواد المتعلّقة

(٣٠) مذكرات أبي علي سلام، ص٢٢.

(٣١) «المفيد»، السبت ٢٢ شباط.

بمطلب المستشارين الأجانب.

وبدا فجأة للإصلاحيين، وفي ظلّ ميزان قوى مختلّ تماماً لصالح خصومهم، إن عليهم أن يتصرّفوا ببراعة أكبر. فمطالبهم الإصلاحية، في حال استمرار نسبتها إلى فرع حزب «الحرية والائتلاف» في بيروت، ستعدم كل أمل لها في التحقّق على يد الحكومة الإتّحادية. ولإبعاد الشبهة عن انتساب المشروع الإصلاحي إلى الائتلافيين، ارتأى الإصلاحيون حل فرع الحزب «حزب الحرية والائتلاف» في بيروت[٣٢]، فوافق مجلس إدارة فرع الحزب المذكور على ذلك، وأصدر البيان التالي:

«تبيّن لنا من التجارب العديدة أن الأحزاب السياسية المؤلّفة في العاصمة منذ خمس سنين لم تعد على بلادنا بفائدة ما بل كانت سبباً للشقاق والخصام حتى بين أبناء البلد الواحد، ولما كنا في حاجة إلى الاتفاق وجمع الكلمة على ما يعود على بلادنا بالفائدة والعمران، قرّر مجلس إدارة حزب الحرية والائتلاف في بيروت إلغاء الحزب وإقفال ناديه وتحويل الهمم كلّها إلى الإصلاحات المنشودة التي لا حياة لبلادنا إلا بها والله الموفق»،

«حزب الحرية والائتلاف،«بيروت»[٣٣]

وإزاء الجدل والقيل والقال الذي أثاره حل فرع الحزب الائتلافي في بيروت برّر أعضاء الفرع موقفهم على الشكل التالي:

إن مشروع الإصلاح هو خير ما يعود على البلاد بالحياة، فلا نرضى أبداً بأن يحول دونه حائل. ولما رأى أعضاء حزب الحرية والائتلاف أن الإصلاح لا يجوز أن ينتسب إلى حزب دون الآخر فقد أغلق ناديه وأقفل فرعه لتكون الحركة نحو الإصلاح عامة»[٣٤].

---

(٣٢) أتى حل فرع حزب «الحرية والائتلاف» في بيروت نتيجة سعي مباشرة من «اللجنة الاصلاحية العمومية» لدى قيادة الحزب المذكور في الولاية، أنظر «المفيد»، السبت ٨ آذار ١٩١٣.

(٣٣) «المفيد»، السبت ٢٢ شباط ١٩١٣.

(٣٤) «المفيد»، الأحد ٢٣ شباط ١٩١٣.

ومن ناحيةٍ أخرى، باشر الإصلاحيون بتنفيذ مخطّط بارع هدفه إثارة المتاعب في وجه الحكم العثماني، ووضع العصي في دواليب الإدارة العثمانية في الولاية. واستغلّ الإصلاحيون بعض الحوادث التي وقعت والمناسبات التي سنحت استغلالاً ناجحاً حاولوا، عن طريقها، إثارة جماهير البيروتيين على الحكم والإدارة العثمانيين. وبلغ هذا المخطّط ذروة النجاح في شكل موجة من الاستقالات الجماعية (١٧آذار ١٩١٣) واجه بها الإصلاحيون الوالي الجديد، ولم يمض على وصوله بيروت أكثر من عشرة أيام. إن هذه الاستقالات، وما سبقها من مقاطعة للانتخابات البلدية وغير ذلك، وضعت الولاية في أجواء «عصيان مدني» وأوقعت الحكم العثماني في بيروت في مأزق حقيقي. نتطرّق في ما يلي إلى تفاصيل المخطّط الإصلاحي:

مساء الاثنين ٢٤ شباط ١٩١٣ عقدت «اللجنة الإصلاحية العمومية» اجتماعاً خاصاً للنظر في «حادثة حمص».

هذه الحادثة قوامها أن رجلاً «من أكارم أهل بيروت» استأجر بيتاً في ضواحي مدينة حمص وأقام فيه وعائلته. واستغلّ بعض الأشقياء في قضاء حمص فرصة سفره إلى دمشق لبعض أشغاله فخطفوا ابنتيه وحاولوا الاعتداء عليهما... وتطوّرت القضية، في ما بعد، واتّخذت طابعاً سياسياً عندما قامت تظاهرات هادرة في حمص تطالب «بالعدل» خصوصاً وأنه تبين أن «بعض مأموري العدلية» والأشقياء الغرباء عن حمص هم الذين كانوا وراء الاعتداء، وأن التحقيق في طريقه إلى الحفظ[٣٥] واتّسعت دائرة الاحتجاج فشملت الدمشقيين الذين «ازداد حنقهم كثيراً بعد ما وردتهم الأخبار تنسب هذه الفظاعة الوحشية لبعض مأموري العدلية في ذاك القضاء وعبثاً تحاول الحكومة المحلّية تبرئة موظّفيها من هذه التهمة الشنعاء، لاسيما وقد تضافرت الأقوال في الجرائد العامة والرسائل الخاصة على تلطّخهم بها مما لم يُبق مجالاً للشك.

«عهدنا أن أول واجبات الحكومات المتمدّنة صون العرض والمحافظة على

(٣٥) «المفيد»، السبت ١ آذار ١٩١٣.

الشرف والوقوف في أوجه المفترسين، فما بال هؤلاء الأدنياء الذين أساءوا سمعة البلاد يغيرون على المخدرات ويفترسون الآمنات؟

قمنا وقعدنا للفظائع التي ارتكبها البلقانيون وهم أعداؤنا، فبماذا نذكر هؤلاء وهم يحسبون حمانا وفي المدلهات مرجعنا؟

وأعجب ما في هذه الكارثة أن يكون جواب الحكومة على مظاهرات (تظاهرات) الحمصيين واحتجاجات البيروتيين ترك الجناة يخوضون ويلعبون»[٣٦].

وأرسلت «اللجنة الإصلاحية العمومية» وفدا من قبلها إلى حمص ودمشق لمتابعة التحقيق وجرت عشرات المقالات في الجرائد المحلية البيروتية، وكلّها تضرب على نغمة واحدة: فساد الحكم والإدارة العثمانيين، مدخلة ولايتي بيروت وسوريا في أجواء شبه ثورية.

ثم جاءت حادثة البلدية «ومفادها أن أدهم بك أمر قبل عزله بإجراء انتخابات البلدية عن ١٢ عضواً، فلما ذهب الوالي قام رئيس البلدية وعلّق في أسواق البلد إعلاناً من انتخاب ستة أعضاء، الأمر الذي استاء له العموم لأنهم يؤملون بانتخابهم الجديد إصلاح بلدتهم الذي هو أساس لكل إصلاح مطلوب. وما كفى حضرته ذلك بل علّق لنا قوائم بأسماء المنتخبين كلها هزء وسخرية وامتهان للأهالي»[٣٧].

فقد عمد رئيس البلدية إلى إدراج أسماء سبعمائة شخص يحقّ لهم الانتخاب «مع أن العادة تكون أسماء المنتخبين من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف»[٣٨]. واستغلّ الإصلاحيون استغلالاً ذكياً تلاعب رئيس البلدية، فحضّوا الأهلين على مقاطعة الانتخابات، وتجاوبت الجماهير البيروتية مع دعوة المقاطعة. وكانت النتيجة أنه «لم يقدّم أحد من الأهالي على الانتخابات إلا النذر القليل حتى أن الأصوات التي

(٣٦) «المفيد»، السبت ١ آذار ١٩١٣ أنظر أيضاً حول حادثة حمص «المفيد»، الاثنين ٣ آذار ١٩١٣.

(٣٧) «المفيد»، الأحد ٢ آذار ١٩١٣.

(٣٨) «المفيد»، الأحد ٢ آذار ١٩١٣.

نالها كل عضو من الأعضاء (الذين تمّ انتخابهم) تتراوح بين ١٧ و ٣٠»[٣٩].

وحدث أن ورد أمر من (حكومة الدفاع الوطني) في استانبول إلى مقام الولاية في بيروت بدعوة الأهالي إلى تأليف فرع (لجمعية الدفاع الوطني) فدعت البلدية زهاء مئتي سري من سراة البيروتيين ليؤلّفوا فرعاً لجمعية الدفاع الوطني فلم يلبّ الدعوة سوى ستة وعشرين شخصاً...

ثم اجتمع من حضر تلك الحفلة وقرّروا انتخاب لجان للفرع المذكور وانتخبوا أعضاء لهذه اللجان أناساً لم يكونوا بين من حضر، وأبلغوهم قضية انتخابهم، فاستقال أكثر هؤلاء المنتخبين[٤٠] ودعا القاضي لفيفاً من الوجوه وحادثهم ملياً في القضية وأطلق للسانه مجال البيان في حضهم وتشويقهم، فلم يكن من شأنه معهم إلا كشأن من يضرب في حديد بارد...

ودعاهم وكيل الوالي دعوة عامة إلى دار الحكومة، فلم يجب الدعوة إلا نفر قليل...[٤١].

وانتخبت «الولاية أشخاصاً لتأليف جمعية تسعى في ترويج أسهم القرض الداخلي، فاستقال أكثر الذين وقع عليهم الانتخاب»[٤٢].

ولا شك أن جملة أمور حتّمت على الإصلاحيين السير في هذا الطريق عن عمد، أهمّها أعمال العزل والنقل في ولاية بيروت التي قامت بها الحكومة المركزية. رجونا حكومة العاصمة أن تبقي مدير الشرطة السابق في وظيفته وأبرق بذلك الرؤساء الروحانيون والوجوه والصحافيون طالبين إبقاءه لأنه أمّن الأمن وكبح جماح الأشقياء فخدم الأمة والدولة معاً في هذه الآونة الحرجة. فذهبت كلمتنا أدراج الرياح. طلبنا إليها أن تبقي الوالي السابق أدهم بك لأن ولايتنا رأت خيراً على

(٣٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٣.

(٤٠) «المفيد»، السبت ١ آذار ١٩١٣.

(٤١) «المفيد»، السبت ١ آذار ١٩١٣.

(٤٢) «المفيد»، السبت ١ آذار ١٩١٣.

يده، فوعدت العاصمة بإجابة الطلب ولم تبر بوعدها وعزلته وضربت بأقوالنا عرض الحائط.

رجوناها أن تأمر بإيقاف تخمين الأملاك موقتاً ريثما تنفرج عنا الأزمة الاقتصادية الحاضرة فورد الجواب بأن الرجاء لا محل له من القبول. شكونا عمل الوالي السابق في فسخ انتخابات البلدية بالنظر لفسادها وقلنا: إن الحكومة فسحت لنا مجال العمل بما توحيه إلينا ضمائرنا في انتخاب هيئة جديدة تمثل البلدة حقّ التمثيل فخاب أملنا عندما رأينا رئيس البلدية يعلن رفض الفسخ خلافاً للنظامات المتّبعة ولا يلاقي من رؤساء الحكومة رادعاً»(٤٣).

في ٧ آذار ١٩١٣، وصل الوالي الجديد أبو بكر حازم بك إلى حاضرة الولاية «بيروت» التي كان يخيّم عليها مناخ من التوتّر والعداء للحكومة العثمانية المركزية. ومما لا شك فيه أن حازم بك لدى وصوله إلى بيروت كان يحمل في حقائبه، أو في ذهنه، الخطة المضادة التي وجد أنها «المثلى» لمقارعة مخطط الإصلاحيين. هذه الخطّة كان قوامها العمل على إرضاء كبار زعماء الإصلاحيين «وشراءهم» عن طريق تقليدهم مناصب ترضي مطامحهم وتهدىء من غلوائها.

واكتشف الوالي الإتّحادي منذ الأيام الأولى لمباشرته أعمال الولاية أن خطته «المثلى» قد لا تتكشّف عن النتائج التي أنتظر أن يصل إليها من ورائها.

ففي يوم الثلاثاء ١١ آذار ١٩١٣ اجتمع حازم بك مع شكري بك العسلي وطلب إليه أن يتقلّد متصرفية اللاذقية. ولكن العسلي اجتهد في أن يقنعه بضرورة تطبيق المطالب الإصلاحية التي يطالب بها البيروتيون وسواهم من العرب قائلاً له: إذا أعطيتمونا الإصلاحات المطلوبة «فإنني أفتخر أن أكون مدير ناحية»(٤٤). ويبدو أن الوالي حاول من جهته أن يتذرّع بحراجة الظروف التي تمرّ بها الدولة كالحرب الدائرة رحاها في البلقان وبالخطر الكبير الذي يتهدّد العاصمة والسلطنة بكاملها،

(٤٣) «المفيد»، السبت ١ آذار ١٩١٣.

(٤٤) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٢.

في حال وقوع هزيمة عسكرية جديدة... وأنه في مثل هذه الظروف لا يمكن لحكومته أن تصرف انتباهها عن متطلّبات «الدفاع الوطني» ولا أن تحول جهودها عن هذه الغاية.. وإن الحكومة المركزية وضعت، مع ذلك، قانوناً جديداً ضمنته «المواد المستعجلة الإصلاحية».

ولكن شكري بك العسلي أصر على رفض المنصب الجديد: «متصرّفية اللاذقية» وألح على ضرورة «إعطاء الإصلاحات المطلوبة»(٤٥).

وفي اليوم التالي، الأربعاء ١٢ آذار ١٩١٣، في الساعة التاسعة إفرنجية.. إستقبل حضرة الوالي أعضاء اللجنة الإصلاحية في دار الحكومة، وقد حضر هذا الاجتماع ثلاثة وعشرون ذاتاً من أعضاء اللجنة وتخلّف إثنان عن الحضور لأسباب شرعية، وبعد تبادل مراسيم التحيّة والترحيب قدم سليم أفندي علي سلام أعضاء اللجنة شخصاً شخصاً إلى حضرة الوالي، ولما استقر بهم المقام تكلّم كامل بك الصلح عن صلاحية اللجنة الإصلاحية العمومية وعرف الوالي بأن هذه اللجنة تمثل الجمعية العمومية الإصلاحية لولاية بيروت المؤلّفة من ستة وثمانين ذاتاً من أعيان البلدة ومفكّريها، وأن لهذه الجمعية الكبرى صبغة شعبية بمعنى أنها تمثّل أهالي بيروت وتنطق بلسانهم بدليل أنها منتخبة من قبل المجالس الملية وذكر له أن الجمعية الكبرى انتخبت هذه الهيئة وخولتها صلاحية وضع اللائحة الإصلاحية وحقّ مطالبة الحكومة بها بالطرق المشروعة بعد المصادقة عليها من قبل الجمعية الكبرى وقد انتهت الهيئة الآن بعد اشتغال بضعة أشهر من وضع اللائحة والتصديق عليها من لدن الجمعية الكبرى، وهي تقدّمها إليكم اليوم لترفع إلى المقامات العالية.

فأجابه حضرة الوالي:« إذا أحببتم أن نتقّبل منكم اللائحة بصورة رسمية أنهض من بينكم إلى مقام الولاية ثم أرفعها إلى مقام نظارة الداخلية حسب المعتاد وفي غد تسلم إلى البريد. وأما إذا كنتم تعدّونني كفرد منكم فأنا أبقى جالساً على كرسيي هذا بينكم لنتذاكر قليلاً في بعض الشؤون»، فأجابته اللجنة: «نحن نؤثر أن نتّفق معك يا صاحب الدولة ولا مانع من التذاكر فقد يكون لديك بعض

---

(٤٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٢.

الإيضاحات مما لم نقف عليه نحن. وهنا طلب حضرة الأخ المحامي بترو أفندي طراد من حضرة الوالي الكلام وبعد نوال الإذن استهلّ كلامه بأن الجمعية تودّ أن يكون حضرة الوالي شريكاً لها في مذاكراتها وقائداً لحركتها ما دامت رغبة الإصلاح متوافرة في دولته، ثم اجتهد بطلاقة لسانه وعذوبة بيانه أن يبين للوالي الغاية التي من أجلها تألّفت هذه الجمعية. وهنا استرسل في البيان وأبدع في تشريح الحالة التي وصلت إليها البلاد والهوة السحيقة التي تهدّد الأمة العثمانية من وقت لآخر، وفي هذه الأثناء ذكر حضرته أن الأهالي على اختلاف طبقاتهم صغيرهم وكبيرهم عالمهم وجاهلهم، يشعر بهذا الخطر الذي حاق بالأمة، وهم يعتقدون تمام الاعتقاد أنه لا دواء لهذا الداء سوى الإصلاح، ثم أفاض في الإبانة عن الخطر الخارجي وأكّد لحضرة الوالي أن الشعب العربي يرى نفسه تحت ظل الهلال مستقلاً فهو يحافظ على هذا الاستقلال حذراً من وقوعه في ربقة الاستعباد. ومما ذكره أن أهالي بيروت، مسلمهم ومسيحيهم وإسرائيليهم يتعوّذون بالله من احتلال أجنبي، وهم يطلبون من حكومتهم الإصلاح احتفاظاً باستقلالهم العثماني وحباً بالحياة ومجاراة الأمم الحية، ثم استطرد إلى الإصلاح الذي يطلبه أهالي بيروت فلخّص مضمون اللائحة.

وهنا أعرب حضرة الوالي عن رغبته الشديدة في إجراء الإصلاح، وقد ذكر أنه منذ زمن بعيد يفكر في الإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد العثمانية وأنه كتب في السنة الماضية لائحة عرضها على المحلات الإيجابية، إلا أنها ظلّت طي الكتمان.

وهنا اغتنم الفرصة الأخ أحمد مختار أفندي بيهم وتكّلم بما يليق فكان لكلامه أجمل وقع في نفوس الحاضرين، ومن أقواله: مهما بلغ الجدال بيننا نحن العرب وبين إخواننا الأتراك، فإننا نفضّل أن نعيش معهم لأننا حائزون بصفتنا عثمانيين على الاستقلال، فإذا رأينا حقوقنا مغموضة، فهذا لا يمنعنا أن نطالبهم بما هو حق لنا وأن نعيش معهم عثمانيين إلى الأبد.

منذ ستمائة سنة والحالة كما ترى يا دولة الوالي، كان الأهالي يشعرون بمثل ما نشعر اليوم إلا أنهم كانوا يخشون طائلة العقاب، ولقد تساءلنا كثيراً وسكتنا

طويلاً فلم يعمل لنا شيء. ولقد وصلنا اليوم إلى الهوّة التي لم يعد يصحّ السكوت عنها بعد الآن، أنت يا دولة الوالي - إسمح لي أن أخاطبك كولد يخاطب أباه نقلتك وزارة مختار باشا إلى حلب فأبرقت تلك البرقية التي اهتزّت لها أركان المملكة، لماذا؟ لأنك اعتبرت أن نقلك غير قانوني وأن في ذلك غمضاً لحقوقك الشخصية فإذا كان هذا دفاعك عن حقوقك الشخصية فما قولك بأهالي ولاية طُمست حقوقهم منذ بعيد، بل ما قولك بنا نحن العرب الذين يقدر عددنا بمليونين أو ثلاثة ملايين من العالم، ألا يحقّ لنا أن نصرخ، ألا يحق لنا أن نطالب، ألا يحقّ لنا أن نشكو من سوء الإدارة التي أوصلتنا إلى هذه الهوة السحيقة. كفانا ما قد عرانا منذ ستمائة سنة حتى الآن، فنحن، كما قلنا، نروم الإصلاح لنبقى عثمانيين مستقلين، وأننا نتمنىّ أن تحققّ أمنيتنا وأن تكون في مقدمة الناهضين في هذه الحركة الإصلاحية التي تعود علينا وعلى الدولة معاً بالسعادة والهناء.

ولما انتهى أحمد مختار أفندي من كلامه أجمل الوالي الخطيئات التي وقعت بها الحكومة ثم ذكر أن الحكومة ليست هي المسؤولة فقط عن الحالة التي وصلت إليها الأمة العثمانية. وبعدها قال إنه لم يعد لنا مناص من الإصلاح وإنني قبلت الولاية على شرط الإصلاح، فأنا أنتظر القانون والمواد المستعجلة الإصلاحية التي وضعناها في الآستانة فإذا لم يأت شيء من ذلك بعد عشرة أيام فأنا أترك الولاية وأغادر بيروت لأنه لا يمكنني أن أبقى والياً على الحالة القديمة. ثم اتّسع الكلام في موضوع الإصلاح وبعد مذاكرة طويلة قال أحد الأعضاء: «إذا رجعنا يا دولة الوالي إلى تاريخ الإصلاح لوجدنا أن الدولة العثمانية سبقت ألمانيا والنمسا وغيرهما من الدول الأوروبية في التعرّض إلى الإصلاح، ولكنه بقي حبراً على ورق، وقد كتب كثير في الإصلاح ودولتك كتبت أيضاً وكنت متقدّماً علينا في طلب الإصلاح.

ولقد كتب كثيرون في هذا الموضوع، وأنت ترى أنّا لسنا بحاجة إلى كثرة الكتابات ولا أن نقتصر على الطلب. فنحن نريد أن نحظى بالإصلاح المطلوب. وعليه نرجو من دولتك أن تطالع لائحتنا في القريب العاجل. واللجنة تنتخب لك قومسيوناً لتتذاكر معه في مضمون اللائحة، حتى إذا اتفقتم عليها سارعنا بإرسالها إلى المراجع الإيجابية». فوعد دولته اللجنة بذلك ثم استأذنته بالانصراف فودعها

بما يليق بالاحترام[٤٦].

في غضون هذا اليوم، الأربعاء ١٢ آذار ١٩١٣ الذي عقد في مسائه الاجتماع السابق بين الإصلاحيين والوالي، تكرّس سرّياً، أول انشقاق تتعرّض له اللائحة الاصلاحية البيروتية، وذلك عندما أقدم زعماء الجناح المسيحي في الحركة الإصلاحية: بترو طراد وأيوب ثابت ويوسف الهاني، على توقيع وثيقة سرية مع بعض وجهاء النصارى الآخرين وقدموها إلى القنصل الفرنسي بالشام، وتلقي هذه الوثيقة الضوء على ازدواجية مواقف شطر كبير من الإصلاحيين وعلى ولاءاتهم الحقيقية، وهي التالية[٤٧]:

بيروت في ١٢ مارث (آذار) ١٩١٣.

إلى جناب المسيو فوجيه قنصل فرنسا بالشام الموجود في بيروت

حضرة القنصل العام،

إن الأعضاء الواضعين الإمضاء بذيله أدناه من النصارى المنسوبين لفرقة الإجراءات من الهيئة العمومية المنتخبة من قبل جميع الطوائف لتنظيم لائحة الإصلاح لولاية بيروت يعدون فرنسا حامية النصارى ومتخذة (؟) الوطن لنصارى سوريا ولذا كان لهم الشرف بعرض المطالعات الآتية على نظر عاطفة قنصل فرنسا في سوريا وهي:

أولاً: موقف النصارى العثمانيين.

ثانياً: اللائحة الإصلاحية التي نظّمت من قبل الفرقة.

ثالثاً: آمال نصارى سوريا ومطالبهم.

---

(٤٦) «المفيد»، الخميس ١٣ آذار ١٩١٣.

(٤٧) هذه الوثيقة منقولة حرفياً، بما في ذلك الأغلاط الإملائية، عن مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٠ ـ ٣٣. أما علامات. الاستفهام الموضوعة بين مزدوجات فتدلّ على وجود كلمة أو جملة غير مفهومة أو غير واضحة.

فيرجون من القنصل العام تبليغ هذه المطالعات إلى الحكومة الافرنسية وإعمال نفوذه بذلك.

موقف النصارى العثمانيين: إن موقف النصارى العثمانيين في الممالك العثمانية كان في جميع الزمان التألم والأحزان وعقب حرب البلقان وهزيمة الترك ازداد الموقف حرجاً بسبب تزييد الويركو وازدياد تعصّب المسلمين وتشويق نصارى سوريا على الهجرة.

الأول: تزييد الويركو، إن حكومة الترك ستضّم التكاليف المرتّبة على ولايتها في أوروبا إلى ولايات آسيا، وقد باشرت بذلك منذ الآن وحينئذٍ لن يعرف ظلم الترك وقسوتهم وتطرف إدارتهم (و؟..........؟) في طرح الويركو وجبايتها لا يشكّ في أن هذا الشيء الجديد سيوضع على أعناق النصارى خاصة.

ازدياد تعصّب المسلمين: إن تعصّب المسلمين هو عامل عظيم لا أهم منه بين رجال السياسة الترك. ألم يكن هؤلاء هم الذين جرّوا المغنم من هذا التعصّب بآخر حرب البلقان «(ويقولون حرب؟ البلقان حرب دينية) عبارة عن اتحاد الصليب أمام الهلال» لهذا ينظر المسلمون إلى وجود النصارى في الممالك العثمانية إنما هو السبب الوحيد لانحطاطهم وانهزامهم ويرون أن النصارى العثمانيين هم العدو الألدّ والسبب الأصلي لهذه المصيبة التي وقعت على السلطة العثمانية وحينئذٍ أصبح النصارى من كل الوجوه هدفاً للعنة والجور والجفاء وهذا الغدر لم يكن صريحاً وظاهراً لدرجة تستدعي المداخلة الأجنبية بل هو غدر خفي.

- إدارة الترك وتفسير القوانين بما يلائمهم هو لهم أعظم معاضد.

- تشويق نصارى سوريا على الهجرة: إن قدراً وافياً من مسلمي مكدونيا من جهة أوروبا قد شرعوا منذ بداية حرب البلقان بالهجرة إلى سوريا وبيروت فالحركة التي تزداد عظماً لا بد أن تكون بتشجيع القوى العمومية، ويخرج من هذا نتيجة مهلكة وهي قطع موارنة النصارى في سوريا بما يضّر بمصالح المسيحية«؟؟؟؟» والكثير من نصارى سوريا قد هاجروا متألمين إلى أميركا من هذا الموقف (قد هاجروا إلى أميركا متألمين من هذا الموقف). وهذه الأحوال كانت سبباً لوقوع

هجرتين الأولى هجرة المسلمين إلى سوريا والثانية هجرة النصارى إلى أميركا. وهذه الأحوال، وإن لم تدم إلا مدة يسيرة، فإنها سبب انقراض نصارى سوريا بمدة قليلة.

لائحة الإصلاحات

إن المسيو بوانكاره، رئيس النظارة إذذاك، كان قد ألقى خطاباً. وهذا الرجل الممتاز بين رجال الحكومة كان ثاني يوم لخطابه دعا حكومة الترك إلى إجراء الإصلاحات في ايالاة (هكذا وردت في مذكرات أبو علي سلام) آسيا، فأجابت حكومة الترك بأنها باختيارها على أهبّة إجراء الإصلاح في ولايتها وأنها أمرت الولاة بأن يدعوا الأهالي لتنظيم لائحة الإصلاح. غير أن النصارى نظراً لما قيض (؟) لهم من التجارب مقدار ما يجوز أن يعتمد فيه على صداقة الحكومة. على أنه إذا كلّفت أوروبا الحكومة العثمانية يوماً على إجراء بعض الإصلاحات، فهذه اللائحة لدى الحاجة مفيدة في جعل ذلك التكليف عقيماً. واللائحة الإصلاحية التي يلاحظ أنها نظّمت من قبل الأهالي وهي في الحقيقة التي نظّمت بتلقين الحكومة سترى الوزارة التركية فيها طريقاً للتخلّص وترد مطالب أوروبا بحق الإصلاحات مدّعية أن تلك المطالب لم تكن في اللائحة الإصلاحية التي نظّمت من قبل الأهالي. ومع هذا فإن نصارى بيروت قد وافقوا على الاشتراك مع المسلمين في تنظيم اللائحة التي أرادت أن تظهرها بقالب أن لها قيمة حقيقية. والثاني إدخال أساس في اللائحة لوضع رقابة أوروبا على جميع أقسام الإدارة وهذا الأساس إذا تقرّر قبوله لدى جميع الأعضاء يتركّز عند عموم الأهالي بصورة لا تحتمل النقيض أنه لا يمكن إجراء الإصلاحات في البلاد العثمانية إلا بمساعدة أوروبا.

آمال نصارى سوريا ومطالبهم

لو فرضنا أن الإصلاحات جرى تطبيقها سواء كان بمساعدة أوروبا أم لا فحل المسئلة (المسألة) على هذا الوجه لا يوافق الرغائب الحقيقية لنصارى سوريا لأنهم مرتبطون مع فرنسا بصورة لا تقبل الانفكاك ولا ينسون في وقت ما أنهم بإعجاب تام من مدنية فرنسا ودهائها وأنهم باهتمام شفقتها واهتمامهم بهم.

(واهتمامها بهم) فأكبر آمال نصارى سوريا أن تستولي فرنسا على البلاد الشامية ولكي تكون الكيفية على هذا الوجه فإن الأعضاء الواضعين الإمضاء بذيله يقولون باسم نصارى بيروت إن المرجح في حل المسألة بما يوافق نظام سوريا السياسي هو أن يكون على الوجه الآتي:

١. إستيلاء فرنسا على سوريا.

٢. إعطاء مختارية كاملة لولاية بيروت تحت مراقبة فرنسا وحمايتها بالفعل.

٣. إلحاق بيروت للبنان على أن يكون كلاهما تحت مراقبة فرنسا وحمايتها بالفعل.

ميشال تويني، يوسف الهاني، بترو طراد. أيوب ثابت، رزق الله أرقش، خليل زينية.

بعد خمسة أيام من اجتماع «الهيئة الإصلاحية» والوالي حازم بك، أرسل الوالي، في ١٧ آذار ١٩١٣، إلى الزعيم الإصلاحي المسلم سليم علي سلام يستدعيه. وعند حضوره قال له: «قرأت لائحتكم بإمعان، ولقد صدرت الإرادة السنّية بتنفيذ قانون الولايات الجديد، وهو يحتوي على بعض مواد اللائحة فلجنتكم مخيرة بين انتظار ورود القانون أو إرسال اللائحة إلى المراجع الإيجابية بالآستانة».

فطلب الزعيم البيروتي من الوالي مهلة يستشير خلالها رفاقه في الهيئة ثم يأتيه بالجواب. وعقد الإصلاحيون أعضاء الهيئة اجتماعاً تداولوا فيه الموقف برمّته وقرّروا في ختامه إرسال اللائحة الإصلاحية، كما هي، إلى العاصمة، وعاد سلام إلى الوالي وأطلعه على القرار الإصلاحي بإرسال اللائحة إلى استانبول، وباستعداد الإصلاحيين لإرسال وفد عنهم إلى العاصمة للمذاكرة بشأن اللائحة مع الحكومة المركزية، كما أبلغ سلام الوالي استقالته من عضوية مجلس إدارة الولاية بعد يومين فقط من صدور قرار الوالي بتعيينه عضواً في المجلس المذكور.

وفحوى هذا الأمر الأخير أن مدة عضوية سليم أفندي علي سلام في مجلس

إدارة الولاية كانت قد انتهت، وأسفرت الانتخابات الجديدة عن سقوطه فيها. ولكن الوالي، على الرغم من ذلك، سعياً منه وراء كسب أحد أبرز الزعماء الإصلاحيين إلى صفه، أصدر أمراً بتعيين سلام في المجلس المذكور.

واستشار «أبو علي» رفاقه في «الهيئة الإصلاحية»[٤٩] فأشاروا عليه برفض التعيين أملاً من الهيئة في تحقيق مزيد من الضغط على الإدارة العثمانية في الولاية وفي العاصمة «استانبول» ونزل سلام عند قرار رفاقه، فقدم استقالته، في ١٧آذار، كما ذكرنا منذ قليل، إلى أبي بكر حازم بك الذي تأثّر جداً وقال: كنت منتظراً أن يمنعوك من القبول لكن هذا خطأ»[٥٠].

«وبالتاريخ ذاته استعفى من عضوية استئناف تخمين المسقّفات والأملاك كل من السادة أحمد مختار بيهم ومحمد الفاخوري كما وأنه استعفت غرفة التجارة وقدمت عريضة إلى الوالي باستعفائها، وهي مؤلّفة من السادة:

عبد الله بيهم، مصطفى قرنفل، عبد الحميد غندور، باسيل داغر، محمد فاخوري، نصوح زنتوت، كامل علي سلام، سليم الطيارة، عبد الرحمٰن.

وقد كانت مدة نصف الأعضاء لبلدية بيروت منتهية. بالانتخاب الذي أجرته البلدية لانتخاب ستة أعضاء عوضاً عن الذين انتهت مدّتهم، لم يقدّم أحد من الأهالي على الانتخاب إلا النذر القليل حتى أن الأصوات التي نالها عضو من الأعضاء تتراوح بين ١٧ و ٣٠، والأعضاء الجدد قدّموا استقالاتهم كما وأنه شاركهم بالاستقالة البعض من الأعضاء القدامى»[٥١].

وهكذا أوقع الإصلاحيون الحكم العثماني في ولاية بيروت في أزمة حقيقية ارتسمت من خلالها معظم ملامح العصيان المدني، واستطاعوا أن يمضوا بنجاح

(٤٩) ويطلق عليها أيضاً إسم «اللجنة الإصلاحية العمومية».

(٥٠) مذكرات أبي علي سلام.

(٥١) مذكرات أبي علي سلام.

في تنفيذ المخطّط الذي رسموه لأنفسهم إثر عزل الوالي السابق أدهم بك مفشلين في الوقت نفسه خطة الوالي الجديد التي هدفت، في الأساس، إلى شقّ صفوفهم عن طريق إغراء بعض قياداتهم الرئيسة بتوليتها بعض مناصب ولاية بيروت و «احتوائها» تبعاً لذلك.

الصدام بين حركة الإصلاح والإتّحاديين

«ومزق شمل كان مجتمعاً بها فسارت به النكباء والزعزع النكر
وولى بنوها هائمين، فأصبحوا أقول بهم نظماً وأمرهم نثر
إلا أن جمع المفسدين مكسر وجمع أولي الإصلاح لم يعره كسر»[1]

يمكن اعتبار شهر آذار ١٩١٣ إحدى الفترات الحاسمة في تاريخ الحركة الإصلاحية البيروتية، إذ، في هذا الشهر، قدّر الإصلاحيون أن ينفذوا، بنجاح، مخطّطهم الهادف إلى مجابهة الحكم العثماني في ولاية بيروت عن طريق السعي إلى مقاطعته وإيقاعه في عزلة سياسية يجد نفسه بها مجبراً على النزول عند المطالب الإصلاحية[2].

وفي هذا الشهر أيضاً، افتتح الإصلاحيون مقرّاً رسمياً لحركتهم دعوه «نادي الإصلاح»، وذلك في جمع حافل ألقى عليه كاتم أسرار الحركة الدكتور أيوب ثابت بياناً عن أعمال الجمعية[3]. كما ألقى شاعر الإصلاحيين البيروتيين الأستاذ

(١) من قصيدة للشاعر الأستاذ الغلاييني الذي يصحّ اعتباره، مع بعض التحفّظ، شاعر الحركة الإصلاحية.

(٢) بدأ تنفيذ المخطّط الإصلاحي «ميدانياً» منذ اللحظة الأولى لوصول الوالي حازم بك، في ٧ آذار ١٩١٣، مرفأ بيروت، إذ لم يجد الوالي في استقباله هناك غير الموسيقى العسكرية، وثلة من الجند، وبعض الأصدقاء والمريدين: أنظر «المفيد»، ٩ آذار ١٩١٣.

(٣) يحتوي هذا البيان على خلاصة لأعمال الجمعية وهي كما يلي:

أولاً: السعي في تعميم فكرة الإصلاح مستعينة على ذلك بالجرائد المحلية فضلاً عن طبعها اللائحة باللغة العربية وتوزيع عشرة آلاف نسخة منها في بيروت وغيرها من مدن الولاية. وعدا ذلك، فإنها
قد ترجمت عشرة آلاف نسخة منها في بيروت وغيرها من مدن الولاية. وعدا ذلك، فإنها قد

الغلاييني، في هذا الاجتماع، قصيدة حماسية نثبت منها الأبيات التالية التي تعطينا فكرة عن «الحالة النفسية» لقطاعات مهمّة من الأهلين في تلك الأيام:

لا شيء عن طلب الإصلاح يثنينا ولا القواضب عن مغناه تلوينا
لا خير بالعيش والنيات فاسدة يحوطنا البؤس واللأواء ترمينا
لا تستقر لنا حال نسربها حتى نساء بأخرى بعد تشجينا
كأننا - بين أحزاب الهوى - كرة وغيرنا صولجان الأمر يزجينا
نساق - كالثلة العجماء يحفزها صوت الدعاة - إلى ما ليس يجدينا».

إلى أن يقول:

فحسبنا ماضٍ يا قوم، فانصرفوا ونحو الذي لذرى الآمال يعلينا.
فقد عرفنا - أوان الدهر عرفنا - ما كان عن سنن الإصلاح يدحينا.
فألقوا بين أشتات القلوب على الإصلاح نقطف من الجزات ماشينا.
وينهض الوطن الكابي بعثرتنا إلى العلى وننل أقصى أمانينا.
جادتك يا مبتغي الإصلاح مغادية هتانة الغيث تسقينا فترويـنا.

ترجمت هذه اللائحة إلى اللغتين التركية والفرنسية وأرسلت نسخاً منها إلى جرائد مصر والآستانة وغيرهما.

ثانياً: تنبهت اللجنة إلى ضرر وجود الأحزاب السياسية في هذه البلاد على صورتها السابقة فسعت لدى لجنة نادي الحرية والائتلاف راغبة إليها في إقفال النادي وحل الحزب للانصراف إلى خدمة الإصلاح الداخلي، ليمتنع كل خلاف وشقاق بين الأهالي من جرّاء وجود الأحزاب السياسية التي لا نفع منها للولايات، فنجحت في مسعاها.

ثالثاً: سعت اللجنة أيضاً لدى أصحاب الجرائد ورؤساء تحريرها ففازت بجمع كلمتهم، فظهرت جرائدنا بمظهر جميل، إذ تبادل أصحابها ومحرّروها المقالات الافتتاحية وكلها بعنوان واحد جليل مغزاه وكبير.

رابعاً: افتتحت اللجنة المساعي اللازمة لإنفاذ مشروع الإصلاح بإرسالها إلى حضرة حازم بك والي بيروت الموجود في الآستانة تلغرافاً تسأله فيه الاهتمام بإعداد الحكومة لقبول لائحة الإصلاح التي قرّرتها الجمعية.

خامساً: سترفع صورة من لائحة الإصلاح باللغة التركية مع رسالة إلى كل من الصدر الأعظم وناظر الداخلية ملتمسة فيها استصدار الإرادة السنّية المؤذنة بوضع قانون بمضمون اللائحة (أنظر «المفيد»، السبت ٨ آذار ١٩١٣).

آميـن آميـن لا نـرضـى بـواحـدة حتى نضيف عليها ألف آمينا»[٤]

وفي شهر آذار أيضاً، وقع سراً أول «انشقاق» في حركة الإصلاح بإقدام كاتم أسرار الجمعية الدكتور أيوب ثابت، وأحد مديريها المسؤولين المحامي بترو طراد، مع نفر من الإصلاحيين النصارى الآخرين، على تقديم وثيقة سياسية إلى القنصل الفرنسي المقيم في بيروت تتناقض روحاً ونصاً وأهداف حركة الإصلاح[٥].

وفي شهر آذار أيضاً قبل أعضاء جدد ذوو أهمية في حركة الإصلاح واستطاعت الحركة أن تستحوذ على استحسان قطاعات مهمة من الأهلين وتأييدهم[٦].

وفي شهر آذار أيضاً، أرسلت اللائحة الإصلاحية، مترجمة إلى اللغة التركية، إلى الصدارة العظمى، ونظارة الداخلية، وإلى صحف العاصمة وإلى بعض رجالات استانبول مع احتجاج على القانون الجديد الذي يرمي إلى «توسيع مأذونية الولاة التي هي عبارة عن منح السلطة إلى أفراد قد يسيئون استعمالها»[٧].

كما انتخبت «الهيئة الاصلاحية» في ٢٠ آذار ١٩١٣ عميدي الطائفتين

---

(٤) «المفيد»، الثلاثاء ٤ آذار ١٩١٣.

(٥) إذا كان صحيحاً أن الحركة الإصلاحية قد بدأت كتجمّع وجهاء مبني على «وفاق» بين المسلمين والنصارى البيروتيين على أساس من قبول هؤلاء وأولئك لشروط الطرف الآخر (أنظر محمد علي بيهم، «قوافل العروبة ومواكبها» «ج ١، ص» فإن الحركة في اجتماع لها، في أواخر ك٢ ١٩١٣، قرّرت التحوّل إلى حركة سياسية «تبقى رقيبة على مصالحها وحاجياتها وكل ما يعوزها من الإصلاح» (أنظر «المفيد» الأحد ٢ شباط). وفي ضوء هذا التطوّر الذي أصابته الحركة يصحّ اعتبار تقديم الوثيقة المذكورة إلى القنصل الفرنسي انشقاقاً، ولو أنه بقي سرياً أي في الخفاء، ولم يعلن على رؤوس الأشهاد، ولم يعلم به الطرف الآخر.

(٦) «المفيد»، ٣ آذار، من الأعضاء الجدد في الجمعية الأمير مصطفى إرسلان الذي ترأس اجتماعاً حاشداً للجمعية في يوم الأحد ٢ آذار وفي هذا الاجتماع تقدم أيوب ثابت باقتراح يقضي بتأسيس «النادي الإصلاحي».

(٧) «المفيد»، الأحد ٢ آذار ١٩١٣، ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن سليم علي سلام لا يشير إلى عملية الإرسال (اللائحة) هذه في مذكراته.

الإسلامية والمسيحية في بيروت، محمد بيهم ويوسف سرسق رئيسي شرف لها[٨].

كما تسلّمت الهيئة الإصلاحية في هذا الشهر اقتراحاً «بالاندماج» من حركة اللامركزية في مصر[٩].

وفي الرابع والعشرين من شهر آذار، كذلك، أرسل الوالي حازم بك «اللائحة الإصلاحية» إلى استانبول، فأبرقت الجمعية العمومية الإصلاحية «إلى الصدارة العظمى وإلى نظارة الداخلية تطلب منهما استصدار أوامر بتنفيذها»[١٠].

لم يمض أسبوعان تقريباً على إرسال حازم بك للائحة الإصلاحية إلى العاصمة حتى فوجىء البيروتيون بالوالي يصدر قراراً يحل بموجبه الجمعية الإصلاحية ويمنع اجتماعاتها ويغلق ناديها، وذلك في ٨ نيسان ١٩١٣ ، وفي ما يلي نص القرار:

بلاغ رسمي

«بما أن الجمعية التي تشكّلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت باسم الجمعية العمومية الإصلاحية، والتي اتّفق أن أعطي لها علم وخبر من مقام الولاية، قد كان تشكيلها مغايراً أساساً للنوعية الصريحة التي نص عليها قانون الجمعيات فضلاً عن أن بعض المطالب التي أخذ هؤلاء يطالبون بها باسم

(٨) يكرّس هذا الانتخاب عمومية الحركة الإصلاحية، أي جماهيريتها وذلك إذا فضّلنا استخدام كلمة تعود إلى القاموس السياسي المعاصر: أنظر مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٣.

(٩) هذه النقطة ترتدي طابع الأهمية، وخاصة أنه توقّف عليها، في عام ١٩١٦، مصير أحد أكبر زعماء الحركة الإصلاحية، سليم علي سلام الذي نفى، أثناء اعتقاله أمام جمال باشا أن تكون حركته وافقت على اقتراح اللامركزيين (أنظر مذكرات أبي علي سلام، ص ٤٧) وما استطعنا أن نفهمه (مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٣) إن الهيئة الإصلاحية اكتفت بتأجيل البتّ في موضوع الاقتراح إلى ما بعد انجلاء مستقبل الحركة. فقد كان الإصلاحيون يومها منهمكين بمتابعة «معركة» المجابهة مع السلطات العثمانية. وقد أسفرت هذ المعركة عن حل الجمعية العمومية الإصلاحية ومنع اجتماعاتها وإغلاق ناديها كما سنبيّن في الصفحات التالية من هذه الدراسة.

(١٠) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٣.

الإصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي، وبناءً عليه، فقد صار من الطبيعي منع دوام واجتماع هذه الجمعية. هذا وقد شرع بتطبيق قانون إدارة الولايات الذي نظّمته الحكومة السنّية وفقاً لقاعدة توسيع المأذونية وتفريق الوظائف التي نصّت عليها المادة الماية والثامنة من القانون الأساسي، وصدرت إرادة الحضرة العلية السلطانية بمراعاة أحكامه، فجاء جامعاً للمساعدات الواسعة التي تتطلّبها الإصلاحات المطلوبة لبيروت ولسائر الولايات العثمانية، ومتضمّناً الأحكام المخصوصة التي تؤمّن الاحتياجات الخصوصية لكل ولاية. على أنه من الثابت فعلاً بنشر مثل هذا القانون المخصوص المتكفّل بحصول الإصلاحات التي تودّ الحكومة السنّية إنفاذها بصورة جدية. أنه إذا وجدت بعض النواقص عند تطبيق أحكامه الفرعية فلا شك أن الحكومة السنّية تتمّ هذا النقص بالاشتراك مع مجلس المبعوثين الذي سيجتمع قريباً إنشاء الله، (إن شاء الله) وبناءً عليه نعلن أنه قد منع، بموجب القانون، اجتماع الجمعية المذكورة التي ليس لها ذاتاً كيان قانوني، ولم يبق محل وحاجة لدوامها بعد الآن، وإذا تصدّى القائمون بها للاجتماع خلافاً للمأمول، فتضطرّ الحكومة لإجراء ما يقتضيه القانون بحقهم من المعاملات.

في ٢٦ مارت سنة ١٣٢٩

والي

أبو بكر حازم[١١].

بعد ظهر اليوم نفسه، ٨ نيسان ١٩١٣، الذي نشر فيه الوالي هذا القرار قام باستدعاء مديري الجمعية المسؤولين عنها: سليم أفندي علي سلام والمحامي بترو طراد، وأخبرهما «أن الحكومة أمرت بقفل النادي ومنع اجتماع الجمعية الإصلاحية لأن الحكومة قرّرت تطبيق قانون الولايات الجديد، وإن إعطاء الرخصة كان لا لزوم لها،»، فردّ عليه الزعيمان الإصلاحيان قائلين «إن الجمعية الإصلاحية قد تشكّلت بصورة مطابقة» فأجابهما الوالي «بلى، وجود مثل هذه الجمعية لا لزوم له في مثل

(١١) مذكرات أبي علي سلام ص ٢٣ ـ ٢٤, أنظر أيضاً «المفيد» الصادرة يوم الأربعاء في ٩ نيسان ١٩١٣. أنظر أيضاً «لسان الحال» الصادرة في اليوم ذاته.

هذه الأيام، وخصوصاً بعد أن أخذت الحكومة على عاتقها تطبيق قانون الولايات الجديد». «واشتد الجدال بيننا وبين الوالي وبيّنا له وخامة العاقبة فيما إذا بقي مصرّاً على قراره هذا، فلم يقنع وبقي مصرّاً على قراره هذا فلم يقنع وبقي مصرّاً على فكره، فتركناه وذهبنا لنادي الجمعية الذي كان غاصّاً بقسم عظيم من الأهالي، وبلغناهم ما جرى، وقد استقر رأي الجميع على إرسال البرقيات للسلطان الأعظم ومقام الصدارة. ولقد رأت إدارة النادي من الحكمة مسايرة أوامر الحكومة برفع شارة النادي... كانت الحكومة علمت بوقع هذه الضربة على الأهالي، واحتاطت للأمر، وأكثرت من الدوريات حتى أنزلت للأسواق العساكر النظامية.

وصدرت ثاني يوم الجرائد وكلها بيضاء، ولم يكن بها سوى بلاغ الولاية، وذلك احتجاجاً على مخالفة الوالي للقانون، وأخذت الجرائد تعبّر عن أفكار الأهالي باستهجان هذا العمل المخالف للقانون وعليه أخطرت من الديوان العرفي بلزوم إطلاعه عليها قبل نشرها وبالحقيقة إن الهياج أخذ مأخذه»[١٢].

في ١١ نيسان ١٩١٣، أي بعد نشر وتنفيذ قرار وتنفيذ قرار الحل بثلاثة أيام عقدت «الجمعية العمومية الإصلاحية» اجتماعاً في القاعة الكبرى في «الكلية السورية»[١٣] اتخذت فيه قراراً بالدعوة إلى إضراب عام في اليوم التالي احتجاجاً على قرار حازم بك. كما نشرت «الهيئة الإصلاحية» البيان التالي:

إحتجاج

لجنة الجمعية العمومية الإصلاحية في بيروت

على الأمر الصادر بحلّها من حضرة الوالي

إن الخطوب التي ألمّت بالوطن العثماني فخفضت من عظمته وذهبت بشطره لم يكن لها سبب غير التمادي في سوء الإدارة والإصرار على الخطأ في السياسة. ولما تفاقم هذا الأمر واستولى الخوف على قلوب المخلصين من رجال

(١٢) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٣) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٠.

الدستور في عهد الوزارة السابقة من استطالة الأطماع إلى بقية الأطراف السالمة حتى الآن، بادروا إلى الرجوع عن الغلط، وهمّوا بسلوك الطريقة المثلى في الحكم، ونشر الإصلاح الإداري في كل قطر من أقطار المملكة سدّاً للذريعة وقطعاً للأسباب التي يتمسّك بها أصحاب الأغراض من الأجانب.

ولقد كانت لبيروت فضيلة السبق إلى التصريح بحقيقة الحال، فلقي تصريحها من رجال الوزارة إذ ذاك آذاناً مصغية وقلوباً واعية.

وبذلك الباعث ولهذا الغرض تألّفت جمعيتنا العمومية بانتخاب المجالس المالية (الملّية) ووضعت برنامجها، وأخذت الرخصة القانونية، وعقدت اجتماعاتها الأولى في دار المجلس البلدي على مرأى من الحكومة ومسمع. فمصادرة الحرية الاجتماعية وخنق الفكرة الإصلاحية على النحو الذي جرى عليه حضرة الوالي بحلّ الجمعية الإصلاحية، فضلاً عن أنه مناف لأحكام القانون الأساسي، فهو يعتبر بنظر العالم المتمدّن ضغطاً على الاستقلال الشخصي وحرّية الفكر.

إن الجمعية الإصلاحية في بيروت جمعية فكرية لا جمعية إنفاذ بالقوة والعنف. فعلى فرض مخالفة رأيها في الإصلاح لرأي الحكومة، فإنما يحقّ للحكومة عدم العمل بآرائها، ولكن لا حقّ لها بمصادرتها. لذلك فنحن نحتج أمام الوطن والتاريخ على عمل حضرة الوالي هذا الذي عبث فيه بمصلحة الوطن وخالف أحكام الدستور ونيات جلالة السلطان الأعظم.

محمد إبراهيم طبارة، جان حبيب بسترس، سليم علي سلام، كامل الصلح، مختار بيهم، رزق‌الله أرقش، أحمد حسن طبارة، حسن الناطور، عبد الباسط فتح الله، خليل زينية، البير سرسق، محمد الفاخوري، يوسف الهاني، سليم البواب، جميل الحسامي، حبيب فرعون، باترو طراد، عبد الحميد الغندور، جان نقاش، إسكندر العازار، إبراهيم الحكيم، الدكتور أيوب ثابت، جرجي رزق الله، فؤاد حنتس»[١٤].

(١٤) وقّع على هذ البرقية جميع أعضاء الهيئة الإصلاحية باستثناء جان بك تويني الذي كان مسافراً في أوروبا: أنظر «المفيد»، ١٢ نيسان ١٩١٣. أنظر أيضاً مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٤ ـ ٢٥.

كما أرسلت برقية إلى الصدارة العظمى ووزارة الداخلية موقعة من نحو ٥٠٠ بيروتي[١٥] يتألّفون من «ملاكين وتجار وصيارفة وأطباء ومحامين وصحفيين وأدباء» يشتكون فيها من قرار الوالي ويؤكّدون شرعية تمثيل الجمعية العمومية الإصلاحية للبيروتيين، وينوّهون بأن أعضاءها «من خيرة أبناء العائلات الذين ما زالوا منذ مئات من السنين يخدمون الدولة بنيّات صادقة وبكل قواهم». كما يتبنّى الموقعون على هذه البرقية المطالب الإصلاحية على أنها «مجرّد حاجيات وضعتها اللجنة إظهاراً لرغائب الأهالي»، وبعد التنديد بالأمر الذي استصدرته الولاية بحل الجمعية تنتهي البرقية بالتعبير عن الاحتجاج على هذا العمل «بكل قوانا» وفي ما يلي نص هذه البرقية:

«الاحتجاج الكبير من لدن البيروتيين

على مصادرة الجمعية الإصلاحية وإقفال النادي الإصلاحي».

إلى مقام الصدارة ونظارة الداخلية ونسخة منها إلى جريدة «اقدام».

«نحن الموقعين بذيله ملاكين وتجّار وصيارف وأطباء ومحامين وصحافيين وأدباء وغيرهم من كافة طبقات الشعب وجميع الطوائف في بيروت نعرض لفخامتكم أن الحكومة المحلية أصدرت في ٢٦ مارت سنة ٣٢٩ أمراً إدارياً بحلّ الجمعية العمومية الإصلاحية في بيروت وبإقفال ناديها بحجة أن تشكيلها كان مغايراً للممنوعية الصريحة التي نصّ عليها قانون الجمعيات وأن العلم والخبر المعطى لها من مقام الولاية كان إعطاؤه اتفاقاً، فضلاً عن أن بعض المطالب التي طالبت بها باسم الإصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي. على أن الحقيقة هي أن الجمعية المشار إليها ليس في القانون ما يمنع تشكيلها، وهي قد تألّفت برضى الحكومة المحلية ونالت منها الإجازة الرسمية. وقد كان انتخابها من

(١٥) يذكر كوثراني، «المرجع السابق ص ٢١٠، أن عدد الموقّعين على البرقية بلغ ١٣٠٠ بيروتي في حين يذكر أبو علي سلام أن عدد الذين وقّعوا البرقية يبلغ نحو ٥٠٠ بيروتي (أنظر مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٥).

قبل المجالس الملّية والرؤساء الروحيون (الروحيين)، فجميع الطوائف في بيروت وأعضاؤها من خيرة أبناء العائلات الذين ما زالوا منذ مئات من السنين يخدمون الدولة بنيات صادقة وبكل قواهم. أما دعوى الحكومة بأن بعض المطالب التي ذكرتها الجمعية في لائحتها الإصلاحية مغايرة للقانون الأساسي، ففضلاً عن أنه لا دليل على صحّتها ولا المطالب المنوّه عنها معينة لنرد عنها رداً خاصاً فليست لائحة الإصلاح إلا مجرد حاجيات وضعتها اللجنة إظهاراً لرغائب الأهالي وعرضها على حكومتهم.

فبناءً على ما تقدّم يتّضح لفخامتكم أن الأمر الذي استصدرته الولاية بحل الجمعية مبني على اعتراضات وأوهام لا أساس لها، فضلاً عن أنه منافٍ لأحكام القانون الأساسي منافاة تامة ولآمال الأمة ولمصلحة السلطنة، ولذلك فنحن نحتجّ على هذا العمل بكل قوانا، ونلتمس إصدار أمركم العاجل إلى مقام الولاية بإلغاء أمرها بمنع الجمعية عن (من) الاجتماع صوناً لحرمة القانون الأساسي الذي باسمه قد أجريت هذه المفايدة القانونية ومحافظة على اسم الحكومة الدستورية وكرامة الأمة التي يؤسفها مثل هذا العمل»(١٦).

إضراب بيروت

في مساء الحادي عشر من نيسان، شاع في البلدة أن الأهالي قرّروا تنفيذ الإضراب العام في اليوم التالي، ووصل ذلك إلى مسامع الوالي فأرسل منادين ينادون في الأسواق طالبين باسم حكومة الولاية من الأهالي عدم إقفال محلاتهم، مهدّداً إياهم بالجزاء الشديد إذا خالفوا إرادته. وفي صباح ١٢ منه ألصق على جدران المنازل والحوانيت الإعلان الآتي:

«قد شرعت ولاية بيروت بتطبيق القانون المخصوص الحاوي على المساعدات الواسعة من أحكام القانون الأساسي والصادر بمراعاته أمر الوزارة السنّية الشاهانية، والذي قصد به الباب العالي إجراء الإصلاحات لجميع الولايات

(١٦) أنظر مذكرات أبي علي سلام. أنظر أيضاً «المفيد»، ١٢ نيسان ١٩١٣ و «لسان الحال»، ١٢ نيسان ١٩١٣.

العثمانية. وفهم من الآثار المشهودة والاستطلاعات المخصوصة أن البعض أخذوا بعرقلة معاملات الحكومة ومصالح العباد، وهم لا يزيد عددهم عن الخمسة أو الستة، وأشاعوا بين الناس أنهم إذا أقفلوا حوانيتهم يتخلّصون من العسكرية وبعض التكاليف وشوّقوهم لعدم فتحها. لا جرم أن الذين يشتركون بحركات هؤلاء يستلزمون الجزاء الشديد. ثم يذهب بيان الوالي إلى نصح الأهالي «بأن يتجنّبوا حركات كثيرة توجب العقاب ويوصيهم بمعاطاة أعمالهم كالعادة مع الخلود إلى السكينة»(١٧).

وفي مساء الجمعة ١١ نيسان أيضاً أمر الوالي «بتوقيف نفر من وجهاء الثغر وأدبائه بتهمة أنهم كانوا يشوقون أصحاب المخازن والدكاكين إلى إقفال محالهم. يوم السبت التالي بدأت إدارة البوليس باستحضار الوجيه الفاضل الشيخ إسكندر أفندي العازار، شيخ الأدباء والمفكّرين الذي لا يخفى على أحد منزلته في الفضل والنبل، ثم سليم أفندي طياره... ورزق الله أفندي أرقش، وهما من ذؤابة شبّان الثغر ومن أركان النهضة الإصلاحية، واستحضرت أيضاً مختار أفندي ناصر»(١٨).

(١٧) مذكرات أبي علي سلام ص ٢٥ .

(١٨) يذكر وجيه كوثراني (المرجع السابق ص ٢١١) نقلاً عن كتاب لتوفيق برو.. أن عدد المعتقلين، مساء الجمعة ١١ نيسان كان ستة ويذكر أسماء أربعة منهم هم إسكندر عازار، زكريا طبارة، رزق الله أرقش، سليم طبارة، (الصحيح في رأينا أن الاسم الأخير هو سليم الطيارة، إذ لم يكن بين الشخصيات الإصلاحية رجل باسم سليم طبارة: أنظر مذكرات أبي علي سلام ص ٢٦) ويذكر الكوثراني أيضا أنهم كانوا جميعاً من أعضاء اللجنة الإصلاحية وليس ذلك صحيحاً فإثنان منهم فقط كانا عضوين في اللجنة الإصلاحية (الهيئة الإصلاحية) وهما رزق الله أرقش وإسكندر عازار، أما المعتقلون الثلاثة الآخرون فكانوا من محازبي الحركة الإصلاحية ومؤيديها بالإضافة إلى ذلك وجدنا تناقضاً بخصوص كيفية الاعتقال بين رواية أبي علي سلام ورواية جريدة «المفيد» فأبو علي سلام يشير في مذكراته (التي دونها معتمداً في الغالب على ذاكرته) ص ٢٦ أن الأشخاص الذين جرى اعتقالهم قد استسلموا بمحض إرادتهم إلى السلطات أما جريدة «المفيد» الصادرة بعد ثلاثة أيام فقط من عملية الاعتقال فليس في روايتها ما يشير إلى عملية الاستسلام الاختياري إلى السلطات وإنما تذكر فقط أنه جرى استحضار المعتقلين وهؤلاء كان عددهم في رأينا خمسة فقط كما ينص، صراحة، تلغراف الوالي حازم بك إلى الصدارة العظمى وإلى وزارة الداخلية (أنظر «المفيد» ١٥ نيسان ١٩١٣).

في يوم السبت، ١٢ نيسان ١٩١٣، نفذ الإضراب العام الذي دعا إليه الإصلاحيون بنجاح كبير «وأقفلت المدينة بأجمعها احتجاجاً على عمل الوالي.. إلا البعض من باعة الخضر والخبز. وقد كان البوليس شرع يقيّد أسماء المقفلين محالهم فخافه أحد الظرفاء وقال له: لو عمدتم لقيد أسماء الفاتحين لهان الأمر عليكم»[١٩].

وفي يوم السبت هذا عمدت السلطات إلى توقيف مديري جرائد «الاتحاد العثماني» و «النصير» و «المفيد» طيلة نهار ذلك اليوم، ووجّهت إليهم[٢٠] أسئلة تتعلّق بعلاقاتهم بالجمعية الإصلاحية وبآرائهم في قانون الولايات الجديد، كما صادرت السلطات صحيفتي «الاتحاد العثماني» (ومدير تحريرها أحمد طبارة) و «المفيد» (ومدير تحريرها عبد الغني العريسي)[٢١].

لا شك أن الإضراب العام الذي نفّذه معظم البيروتيين ابتداءً من ١٢نيسان ١٩١٣ كان ذا مغزى هام وهو: «أن مريدي الإصلاح وأنصار الجمعية الإصلاحية في بيروت هم كل القوة المعنوية في المدينة»[٢٢]. ولم يفت ذلك المغزى حكومة الولاية، إلا أن الخطة البديلة التي لجأ إليها الوالي أبو بكر حازم بك والتي كان القمع سداها والإرهاب لحمتها، وذلك إثر فشل خطة الاحتواء والإغراء بالمناصب، لم تكن تلك «الخطة البديلة» من بنات أفكار حازم بك، وإنما جرى الإتفاق عليها بين هذا الأخير ورؤسائه في استانبول قبل مغادرته العاصمة إلى حاضرة الولاية التي أنيطت به.

وسرعان ما جاء رد الحكومة المركزية على احتجاجات البيروتيين يحمل طابعاً أشد صرامة من طابع إجراءات حكومة الولاية[٢٣].

(١٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٦.

(٢٠) جريدة «المفيد»، الاثنين ١٤ نيسان ١٩١٣.

(٢١) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١١.

(٢٢) «المفيد»، الاثنين ١٤ نيسان ١٩١٣.

(٢٣) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١١.

وكان على «صورة تلغراف وارد من الصدارة جواباً على تلغراف الأهالي» وهذه ترجمته:

أخذنا تلغرافاً من بيروت محتوياً على كثير من تواقيع بخصوص طلب الترخيص للجمعية الإصلاحية للاجتماع مجدداً. إذا كان للأهالي أفكار ومطالب بحق الإصلاحات فينبغي طبعاً أن يطلب ذلك المبعوثون في مجلس المبعوثان، حتى إذا حاز طلبهم الأكثرية يوضع موضع التطبيق. إن تشكيل الأهالي جمعيات لهذه الغاية وتصدّيهم لمثل هذه المطالب هو مغاير للقانون، ومن الضروري عدم إجبار الحكومة لذلك قطعياً إن الحكومة نشرت ما يمكن تطبيقه من القوانين بخصوص الإصلاحات، وهي الآن مشتغلة بترتيب وتنظيم غير ذلك من القوانين. فبكمال الأهمية نوصيكم بأن تفهموا الكيفية لمن يلزم، وأن تودعوا بديوان الحرب العرفي حالاً من يتجرأون على القيام بحركات مغايرة للقانون وأن تجروا بحقهم حالاً حكم القانون الذي ينبغي إصداره في ظرف ساعة أو ساعتين. وقد كتب إلى السلطات العسكرية أيضاً بما يقتضي من الوصاية المؤثرة.

٢٠ مارت ٣٢٩.

الصدر الأعظم(٢٤).

وأثارت برقية الصدر الأعظم خيبة أمل واسعة في صفوف أهالي بيروت الذين كانوا يعلّلون نفوسهم باستجابة الحكومة المركزية لاحتجاجاتهم ومطالباتهم كما كانت هي الحال مع معظم الحكومات السابقة في الحقبة التي تلت انقلاب ١٩٠٨. كما أن هذه البرقية لم تكن إلا لتزيد الأهالي هيجاناً وخصوصاً ما حوته من عبارة إصدار الحكم في ساعة أو ساعتين، «والأهالي كانوا بهيجان نظراً لما أصدره الوالي في مساء الليل الماضي من القبض على بعض الأفندية»(٢٥). ولتدارك الموقف حصل اتفاق، من حيث المبدأ، بين محمد أفندي بيهم عميد الطائفة الإسلامية

(٢٤) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٦. أنظر أيضاً كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١١.
(٢٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٦.

ويوسف سرسق عميد الطوائف المسيحية وبين الوالي أبي بكر حازم بك على أن يترك سراح الموقوفين وهم يشوقون الأهالي لفتح المدينة»[٢٦]. وسارع الوالي إلى إرسال التلغراف التالي بتاريخ ٣١ مارت / ١٤نيسان إلى جانب الصدارة العظمى ونظارة الداخلية: «أتى إلى هذا العاجز بصورة مخصوصة أكبر ممتازي وأشراف ومعتبري البلدة نظير محمد بك بيهم ويوسف بك سرسق والتمسوا إخلاء سبيل الأشخاص الخمسة الذين جرى توقيفهم وتسليمهم إلى ديوان الحرب مظنوناً عليهم بإجراء التهديدات والتشويقات لإقفال الدكاكين وقد أعطونا تأمينات بأنه لا تحدث بعد الآن أمثال هذه الحركات قطعياً، وبما أني أرى هذه الصورة موافقة استرحم الفضل بالمساعدة لإخلاء سبيلهم»[٢٧].

وجاء رد الصدر الأعظم بالموافقة على إطلاق سبيل الموقوفين في شكل التلغراف التالي:

«موافق إخلاء سبيلهم حسب تنسيبكم العالي بشرط أن تتخذوا تأمينات أشراف ومعتبري البلدة بخصوص عدم حدوث شيء بعد الآن من أمثال هذه الأحوال والحركات بمثابة سند عليهم.

في ٣١ مارت سنة ١٣٢٩.

الصدر الأعظم وناظر الحربية

محمود شوكت[٢٨]».

وفي مساء الأحد ١٣ نيسان ١٩١٣ «عقد المجلس العرفي جلسة قرّر فيها تبرئة الذوات الموقوفين بتهمة التشويق إلى إقفال البلدة يوم السبت فخرجوا من هذه التهمة أبرياء الساحة أنقياء الصفيحة. وقد كان ينتظر خروجهم من محل توقيفهم جمهور عظيم من الأعيان والوجهاء الذين تلقوهم بعد تسريحهم بوافر الابتهاج. أما إطلاق سبيلهم فقد كان مبنياً على أمر برقي من الآستانة.

(٢٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٦.

(٢٧) «المفيد»، الثلاثاء ١٥ نيسان ١٩١٣.

(٢٨) «المفيد»، الثلاثاء ١٥ نيسان ١٩١٣.

وفي تلك الليلة انعقد اجتماع من أعيان البلدة وذوي الرأي فيها في منزل الوجيه الكبير يوسف أفندي سرسق وأسفر الاجتماع عن وجوب تشويق الجمهور إلى فتح مخازنهم ومحالهم يوم الاثنين»[٢٩].

ولكن بسبب تأخر إطلاق سراح المعتقلين الخمسة إلى ما بعد العاشرة ليلاً، فلم يعلم به أكثر الأهالي، وبسبب «أن الاستياء الذي شمل أهل الثغر من إقفال نادي الجمعية الإصلاحية كان بالغاً حداً قصياً حتى أن أصحاب الأشغال لبثوا مصرّين على إضرابهم عن العمل» بقيت الأسواق التجارية، يوم الاثنين ١٤ نيسان، «مقفلة خالية من الحركة كأنها قفر بلقع. هذا رغماً عما كان يبذله بعض الوجهاء من الجهد في إقناع أصحاب الأشغال بتعاطي أعمالهم في النهار المذكور»[٣٠].

واضطرّ بعض القيادات الإصلاحية أن يطوف بالتجار راجياً منهم أن يفتحوا محالهم «وبالجهد الجهيد حتى تمكنا من إقناعهم بفتح محالهم»[٣١]، كما وزع محمد أفندي عبد الله بيهم ويوسف أفندي سرسق عميدا الطائفتين الإسلامية والمسيحية بعد ظهر الاثنين النشرة التالية:

أيها الإخوان،

نرجوكم بلسان الإنسانية والمروءة وبشرف الوطن المقدس أن تعودوا لأشغالكم وتفتحوا محالكم التجارية وبهذا العمل تكونوا برهنتم على وطنيتكم العثمانية الصادقة وإطاعة أوامر الحكومة السنّية حيث لا يجوز بوجه من الوجوه قطعياً ترك المحال مقفلة لأنه يعود بالضرر على الوطن العزيز فكل من كان عنده محبة لوطنه يجب عليه المساعدة بذلك وأن يظهر استعداده التام لمساعدة الحكومة السنّية وإطاعة أوامرها المقدسة.

«يوسف سرسق   محمد عبد الله بيهم»[٣٢].

(٢٩) «المفيد» الثلاثاء ١٥ نيسان ١٩١٣.

(٣٠) «المفيد» الثلاثاء ١٥ نيسان ١٩١٣.

(٣١) مذكرات أبي علي سلام ص ٢٧.

(٣٢) «المفيد» الثلاثاء ١٥ نيسان ١٩١٣.

الواقع أن الإضراب لم ينته تماماً إلا صباح الثلاثاء وذلك «أنه صباح الاثنين بينما كثير من أصحاب الأشغال كانوا قد بدأوا بفتح محالهم، شرع بعض ضباط الجندرمة بحض الجمهور على فتح الأسواق بكلام جاف، وصورة ممقوتة، أثارت غضب الناس، وحملتهم على الرجوع عن عزمهم.

وهكذا كانت النتيجة فإن الذين كانوا فتحوا عادوا فأقفلوا، والذين كانوا حضروا لهذا الغرض نكصوا راجعين إلى بيوتهم»(٣٣).

إن الإتفاق الذي حصل بين الإصلاحيين والوالي لا يمكن اعتباره الفصل الختامي من حياة الحركة الإصلاحية في بيروت.

وإذا كان صحيحاً أن الإصلاحيين خسروا معركة المجابهة الأولى مع السلطة العثمانية، فحلّت جمعيتهم وأغلق ناديهم ومنعت اجتماعاتهم وخابت آمالهم بتنفيذ الحكومة المركزية لمطالب لائحتهم، فإنهم خرجوا من هذه المعركة بنتيجة هامة وهي أن الجمعية الإصلاحية في بيروت هي كل ما في بيروت من القوة المعنوية(٣٤)، وخرجوا منها وهم أقوى ما يكونون في ظل عدم تجرّؤ السلطات على تجريم أحد منهم أو إبقائه رهن الاعتقال وعلينا ألا ننسى أن الحركة الإصلاحية لاقت في بداية أمرها تشجيعاً من السلطة الائتلافية. وعندما سقط الائتلافيون من مراكزهم استمرّت الحركة الإصلاحية دون أن تعدّل شيئاً من خطها ومسارها، بل ازدادت تصلّباً في أيام الحكم الجديد الذي كان حكماً عسكرياً أكثر منه مدنياً. وفي ظلّ كل المعطيات الجديدة التي أفرزها صدام نيسان ١٩١٣ لم يكن غريباً أن يصرح أحمد مختار بيهم أحد أبرز الزعماء الإصلاحيين في بيروت قائلاً : «إننا لا نفتر عن طلب الإصلاح بجميع الوسائط المشروعة ما دام فينا عرق ينبض لاعتقادنا أن به وحده حفظ البلاد وحياتها»(٣٥).

(٣٣) «المفيد» الأربعاء ١٦ نيسان ١٩١٣.

(٣٤) «المفيد» الأربعاء ١٦ نيسان ١٩١٣.

(٣٥) «المفيد» الخميس ١٧ نيسان ١٩١٣. وكتعبير عن الاستياء والسخط قام بعض البيروتيين بتسيير كلب في طرقات بيروت، وقد كتب عليه اسم الوالي حازم بك. فاستاءت حكومة الولاية من هذا العمل وأقدمت على اغتيال أحد الإصلاحيين زكريا طبّارة في ليل الرابع عشر من أيار ١٩١٣: أنظر مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٧.

الفصـل السادس

العمل في الساحة العربية

أثبتت نتائج «معركة» المجابهة في نيسان عام ١٩١٣ بين حركة الإصلاح والسلطات العثمانية أن الحركة تتمتّع بتأييد عمومي واسع من قبل الأهلين في مدينة بيروت بل «وإن الجمعية الإصلاحية في بيروت هي كل ما في بيروت من القوة المعنوية»[١].

ومع ذلك فقد خرجت الحركة مما جرى بنتائج سلبية أيضًا: وهي حلّ الحركة، ومنع اجتماعاتها، وإغلاق ناديها.

ولا شكّ أنه وجد فريق من قيادات الحركة الإصلاحية وأعضائها سعى إلى هذه النتيجة وأراد الصدام وأراد للحركة الإصلاحية أن تنتهي لينتهي أمر الإصلاح وتسقط إمكانية التفاهم بين العرب والترك. وفي اعتقادنا أن هذا الفريق كان يتصرّف قسم منه بوحي من القنصل الفرنسي المقيم في بيروت[٢]، أما القسم الآخر فبوحي من ميوله العربية القومية ويأسه من إمكانية التفاهم والإتّحاديين[٣] وأنه، أي هذا الفريق وبقسميه، رأى إلى الحركة الإصلاحية، كوسيلة عمل مرحلية، في سبيل الوصول

---

(١) «المفيد»، الأربعاء ١٦ نيسان ١٩١٣.

(٢) كان هذا القسم يضم أيوب ثابت، وبترو طراد ويوسف الهاني، ورزق الله أرقش وخليل زينية، وميشال تويني، أنظر مذكرات أبي علي سلام ص ٣٠ ـ ٣٣. أنظر أيضاً محمد علي بيهم، المرجع السابق ح ١، ص ٢٢.

(٣) ومن هؤلاء عبد الغني العريّسي الذي كان عضواً في جمعية «العربية الفتاة» السرية وفي «الجمعية العمومية الإصلاحية» في وقت واحد. ويقول العريّسي في رسالة بتاريخ ٢ ك٢ ١٩١٣ إلى محب الدين الخطيب: «إن مبدأ الجمعية (العربية الفتاة) تحرير الأمة العربية حسب الأحوال والظروف خطوة فخطوة بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية» : أنظر سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣٤. أنظر أيضاً لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

إلى أهدافه الخاصة التي تتجاوز كثيراً مطالب الحركة الإصلاحية.

أما الفريق الثاني من الإصلاحيين فكان مع علمه بعداء الإتّحاديين للعنصر العربي، يحرص «قلباً وقالباً على البقاء في حظيرة الدولة»[٤].

ويمثّل هذا الفريق، خير تمثيل سليم علي سلام وأحمد مختار بيهم ومعظم الأعضاء المسلمين في الحركة.

وكان هذا الفريق أكثر صدقاً و «براءة» إذا جاز التعبير في معتقداته الإصلاحية وفي معظم ممارساته لتحقيق المطالب الإصلاحية، ويمكن اعتباره بالتالي، الممثل «الحقيقي» لروحية الحركة الإصلاحية البيروتية. والذي حدث بعد نيسان ١٩١٣ هو أن بعض أعضاء الفريق الأول[٥]، من ذوي التطلّعات العربية القومية، سعوا إلى الخروج بالحركة الإصلاحية إلى الساحة العربية الواسعة إدراكاً منهم لضرورة إعطاء الحركة أبعادها القومية العربية الضرورية، ولاسيما أن الساحة العربية لم تكن تفتقر، يومذاك، إلى حركات سياسية ومطلبية مماثلة بتركيبها وبطبيعة تطلّعاتها لحركة الإصلاح البيروتية. ففي بغداد والبصرة تكوّنت هناك حركة إصلاحية قوية تزعمها طالب النقيب، أحد أشراف البصرة[٦] وفي دمشق، وغزة، وعكا، وحيفا، ونابلس، وصيدا[٧]، نشأت في عامي ١٩١٢- ١٩١٣، حركات وتجمّعات إصلاحية، تفاوت نصيبها من النضوج والقوة، ولكن تتماثل جميعاً في الطبيعة الإصلاحية لمطالبها وفي الكثير من هذه المطالب مع مطالب الحركة الإصلاحية البيروتية.

كما كان هنالك في الفترة نفسها، جمعيات وتنظيمات سريّة شكّلها العرب في استانبول وباريس كجمعية «العربية الفتاة» وسواها[٨].

---

(٤) مذكرات أبي علي سلام، ص ٩.

(٥) وأكثرهم أعضاء أيضاً في جمعية «العربية الفتاة»: أنظر وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٦- ٧) «المفيد» ٨ نيسان ١٩١٣، «المفيد» الإثنين ١٤ نيسان ١٩١٣، سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣٦ ـ ٣٧، وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٤- ٢٠٥. أنظر أيضاً لوتسكي، المرجع السابق، ص ٤٠٤- ٤٠٥.

(٨) أسّس هذه الجمعية في باريس عام ١٩١١: محمد رستم حيدر (بعلبك)، عوني عبد الهادي

وانتقل بعض الإصلاحيين، من ذوي التطلّعات القومية إلى باريس[٩] حيث أطلقوا «فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثّل شتّى الإتّجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الإيديولوجية السياسية»[١٠]. ولقيت هذه الدعوة صداها لدى بعض المثقّفين المسيحيين المقيمين في العاصمة الفرنسية والذين كان بعضهم يتعاطى، منذ زمن، «نشاطات ثقافية وسياسية في إطار المؤسسات الكولونيالية الفرنسية»[١١]، فتشكلت «لجنة تحضيرية» للمؤتمر من عبد الغني العريسي، محمد طبارة، جميل مردم، عوني عبد الهادي، شكري غانم،

(نابلس)، جميل مردم (دمشق)، محمد المحمصاني (بيروت)، رفيق التميمي (نابلس)، توفيق سويدي (بغداد)». ونقلت هذه الجمعية نشاطها السري بعد عامين من تأسيسها من باريس إلى بيروت ودمشق: أنظر وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٣. «وجلبت هذه الجمعية إليها العديد من مثقفي المدن الإسلامية في المشرق العربي، لاسيما في بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق. لكن النشاط السياسي لهؤلاء لم يظهر إلا في إطار الشرعية التي نالها حزب علني كان قد تأسّس في القاهرة هو «حزب اللامركزية الإدارية العثماني»: أنظر وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

وقد تأسّس حزب اللامركزية هذا في ك٢ ١٩١٣ (يرى وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٢٠٤، إن الحزب تأسس في ك٢ ١٩١٢ وبمبادرة من الدكتور شبلي الشميل، إسكندر عمون، سمير جريديني، رشيد رضا، حقي العظم، محب الدين الخطيب. أما سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣٥، فيرى أن حزب اللامركزية تأسس عام ١٩١٢) والصحيح، في رأينا أن الحزب، تأسّس في ١٢ـ١٣ كانون ٢ ١٩١٣ (أنظر جريدة «المفيد» الصادرة يوم الأحد ١٩ ك٢ ١٩١٣). وأن نواته تجمعت حول فكرة الإصلاح في ك١ عام ١٩١٣ (أنظر جريدة «المفيد» ٢٩ ك١ ١٩١٢). أما مؤسّسو هذا الحزب فهم: رفيق بك العظم، إسكندر بك عمون، حقي بك العظم، سامي أفندي الجريديني المحامي، ومحب الدين الخطيب، والشيخ رشيد رضا، وسليم بك عز الدين، الدكتور عزت الجندي، داوود بركات رئيس تحرير الأهرام، نعمان بك أبو شعر (أنظر «المفيد»، الأحد ١٩ ك٢ ١٩١٣). وشكّل برنامج حزب اللامركزية «نقطة تلاقي بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية في المشرق العربي.. ومن جهةٍ أخرى شكّلت أيضاً مطالب الإصلاح مرحلياً العامل الموحد»: أنظر وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٩) مثل عبد الغني العريّسي، محمد طبّارة، توفيق فايد (بيروت)، جمبل مردم (دمشق)، عوني عبد الهادي (نابلس): أنظر كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(١٠) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٤.

(١١) المرجع السابق.

ندرة مطران، شارل دباس، جميل معلوف[١٢]. وكان الهدف من وراء عقد المؤتمر في باريس هو أن يعلن العرب مطالبهم، من هناك، على «العالم كلّه.. بأن اللامركزية هي قوام حياة العرب وأنهم شركاء في هذه المملكة بل هم الأكثرية المطلقة فيها»[١٣]. ولم يتم اختيار باريس كمكان لعقد المؤتمر إلا «بعد مراسلات متعدّدة مع القاهرة وبيروت، ورجال الإصلاح العرب فيهما..» وكانت النية تتّجه في البداية إلى أن يعالج المؤتمر القضايا المتعلقة بسوريا فقط ثم قرّر أن يعالج القضايا العربية كلها»[١٤].

الإصلاحيون في مؤتمر باريس

وقفت حركة الإصلاح البيروتية موقفاً مؤيداً من فكرة عقد مؤتمر عربي في باريس، وخاصة أن بعض أعضائها كانوا السبّاقين إلى إطلاق هذه الفكرة، بعد حلّ الجمعية العمومية الإصلاحية، ومنع اجتماعات الحركة الإصلاحية من قبل السلطات العثمانية في بيروت. وفي جو السخط العام الذي أثاره تصرّف السلطات العثمانية هذا ضد حركة الإصلاح العربية في بيروت وسواها من مدن المشرق العربي، لم يكن من العسير أن تلاقي فكرة عقد مؤتمر عربي عام يهدف إلى إسماع العالم صوت العرب ومطالبهم نجاحاً تلقائياً كبيراً. وفي اجتماع بين أبي علي سلام وكامل باشا، الصدر الأعظم السابق، أثناء زيارة هذا الأخير إلى بيروت، في ١٩ أيار ١٩١٣، نصح كامل باشا أبا علي سلام أن يشارك في هذا المؤتمر بشخصه، «خوفاً من تطوح العرب»[١٥].

وبعد بعض المباحثات والمناقشات في هذا الصدد بين الزعماء الإصلاحيين، قرّر هؤلاء تشكيل وفد من «أبي علي سلام، والدكتور أيوب ثابت، وألبير سرسق،

(١٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٤.

(١٣) جريدة «المؤيد»، القاهرة ٢٧ آذار ١٩١٣: أنظر سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٤) سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٨.

والمرحوم أحمد حسن طبارة والمرحوم أحمد مختار بيهم، وخليل أفندي زينية»[١٦].

وفي ٢٦ أيار ١٩١٣ غادر الوفد الإصلاحي بيروت[١٧] على متن باخرة إيطالية إلى الاسكندرية، فمرسيليا، ومن هناك انتقل براً إلى باريس التي وصلها في ٣ حزيران حيث نزل مع بقية أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر في فندق كونتيننتال[١٨].

وعقدت الوفود المشاركة اجتماعات تمهيدية استمرّت حتى يوم الثامن عشر من حزيران الذي عقد فيه المؤتمر جلسته الرسمية الأولى وشارك فيها مندوبون عن حزب اللامركزية في مصر وعن جمعية بيروت الإصلاحية، وعن المهاجرين السوريين في الولايات المتحدة والمكسيك وعن العرب المقيمين في باريس وبلغت نسبة الأعضاء المسيحيين الذين شاركوا في أعمال المؤتمر حوالي النصف من مجموع الأعضاء[١٩]. ومثل كل من توفيق السويدي وسليمان عنبر العراق[٢٠].

وفي ٢٣ حزيران ١٩١٣ اختتم المؤتمر أعماله بعد «جملة خطب ومذكرات»[٢١]. ووضعت القرارات التالية:

(١٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩.

(١٧) كان أحمد مختار بيهم وخليل أفندي زينية قد سبقا بقية أعضاء الوفد بالسفر إلى باريس، قبل هذا الموعد: أنظر مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩.

(١٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩.

(١٩) سليمان موسى، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢٠) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢١) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٨ - ٢٩. افتتح المؤتمر بكلمة لعبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومندوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية شدّد فيها على الإخاء العربي ـ التركي في إطار الرابطة العثمانية ولكنه اعتبر «أن أوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة»، أما عبد الغني العريّسي فبيّن في كلمته: «أن العرب تجمعهم وحدة لغة ووحدة عنصر ووحدة تاريخ ووحدة عادات ووحدة مطمح سياسي». وأما ندرة مطران «فدعا بصورة ضمنية إلى طموحات استقلالية حددها في إطار سوريا دون أن يدعو صراحة للانفصال عن الأتراك». وأما

١. إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية ويجب أن تنفّذ بوجه السرعة.

٢. من المهمّ أن يكون مضموناً للعرب التمتّع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣. يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤. كانت ولاية بيروت قدّمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ ك٢ ١٩١٣ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين أساسيين وهما: توسيع سلطة المجالس العمومية، وتعيين مستشارين أجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين المطلبين.

٥. اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرّر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية.

٦. تكون الخدمة العسكرية محلّية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.

٧. يتمنّى المؤتمر من الحكومة السنّية العثمانية أن تكفل لمتصرّفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨. يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩. سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنّية.

الشيخ أحمد طبّارة فرأى أن مشكلة الهجرة في سوريا سببها المركزية ورأى أن إدخال الإصلاحات السياسية الإدارية كفيل بوضع حد لتيّار الهجرة، وأشاد إسكندر عمون في كلمته بحسنات «اللامركزية التي يفرضها واقع تعدّد الأديان، الأعراق واللغات في المملكة العثمانية. أنظر كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

١٠. تبلغ أيضاً هذه القرارات للحكومات المتحالفة مع الدولة العثمانية.

١١. يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها[٢٢].

ملحق بقرارات المؤتمر

١. إذا لم تنفّذ هذه القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر، فالأعضاء المنتمون إلى لجان المؤتمر العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان من الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها.

٢. ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشّح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهّد، من قبل، بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه.

٣. المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم[٢٣].

على هامش المؤتمر

قبل ظهر يوم الاثنين الثلاثين من حزيران ١٩١٣، توجّه رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي وبعض أركان المؤتمر: سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، شكري غانم، إسكندر عمون، الشيخ أحمد طبارة، خليل أفندي زينية، إلى نظارة خارجية فرنسا، فقابلوا هناك ناظر الخارجية المسيو «بيشون» وقدموا له نسخة عن قرارات المؤتمر شاكرين له ولحكومته حسن الضيافة التي لقوها في باريس، وطلبوا منه أن تقوم فرنسا بالضغط على الحكومة العثمانية، لتقوم هذه الأخيرة بإعطاء العرب الإصلاحات المطلوبة[٢٤].

وتوجّهت المجموعة نفسها بعد ذلك إلى السفارة العثمانية في باريس

(٢٢،٢٣) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩.

(٢٤) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩.

وقدمت إلى السفير رفعت باشا نسخة عن قرارات المؤتمر مرفقة بالكتاب التالي:

« يا صاحب الدولة، إنفاذاً للقرار الصادر في المؤتمر العربي يوم ٢١حزيران ١٩١٣، نتشرّف بأن نرسل لدولتكم مع كتابنا هذا نسخة من القرارت التي صادق عليها المؤتمر راجين أن تتفضّلوا بإطلاع الحكومة العثمانية عليها، واقبلوا فائق احترامنا»[٢٥].

ونمي إلى مسامع الإصلاحيين البيروتيين أن بعض الأشخاص من المؤتمرين ممن لا صفة رسمية لهم «يقومون باتّصالات مع الحكومة الفرنسية هدفها التمنّي على فرنسا أن تقوم باحتلال سوريا وإلحاقها بها»[٢٦].

فذهب أحمد مختار بيهم وسليم علي سلام، وأيوب ثابت، وأحمد طبارة، وخليل زينية، إلى نظارة الخارجية الفرنسية وقابلوا مدير الإدارة الشرقية فيها، «المسيو دولا مارغريت» وأبلغوه أنهم يشجبون هذه الاتصالات، وكان المتحدّث باسم الوفد أحمد مختار بيهم الذي قال للدبلوماسي الفرنسي: «نحن نهضنا نهضتنا العربية وأحببنا أن نزور العواصم الغربية لنبين للمقامات العالية أننا شعب حي يحتفظ بكرامته وأمته ذات وجود لا تقبل استعباداً ولا تسخيراً[٢٧].

«.. فنحن نصرح لكم أننا لم نختر باريس مؤتمراً لنا إلا لما نعلمه من الحرية الإفرنسية ومحبة الإفرنسيين للمطالبين بالحرية وبالمحبة الكائنة بينها وبين دولتنا، وأننا لا نرضى عن دولتنا بديلاً». فأجابه الدبلوماسي الفرنسي «أننا قطعياً ليس لنا أقل مطمع بسوريا وجل ما نتمناه أن تعيشوا مع دولتكم بسلام» فسأله الزعيم الإصلاحي أن يسمح له بالتصريح بذلك «عن لسانك..» فقال: «من كل بد»[٢٨].

ولكن لم يكد الوفد الإصلاحي يخرج من مكتب مدير الإدارة الشرقية بنظارة الخارجية الفرنسية حتى اعترض أيوب ثابت، وخليل زينية «على إلحاحات

(٢٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩.

(٢٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٠.

(٢٧) «المفيد»، الأحد ٧ أيلول ١٩١٣.

(٢٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٠.

مختار، مما يدل على أنه لم يرق لهما (يرقهما) ما جرى، ولم يعترضا على التصريحات بل اعترضا على إلحاحات مختار وطلبه منه التصريح بذلك»[٢٩].

التفاهم مع الإتّحاديين

كيف تصرّف الاتحاديون إزاء انعقاد المؤتمر العربي في باريس وإزاء القرارات التي اتخذها والاتصالات التي قام بها؟

لم تكترث الحكومة الاتحادية أول الأمر اكتراثاً إيجابياً بالمؤتمر بل عمدت إلى استكتاب أنصارها وبعض دعاة فكرة الجامعة الإسلامية في الولايات العربية[٣٠] ضد المؤتمر والهيئات والأشخاص التي شاركت فيه: فحرّرت مقالات عديدة وأرسلت برقيات كثيرة في هذا الصدد[٣١].

ولكن نجاح المؤتمر واغتيال الصدر الأعظم شوكت باشا أقنعا الإتّحاديين بضرورة التنازل عن موقفهم المتصلّب[٣٢].

وجرت مباحثات أولية بين الطرفين مثّل العرب فيها عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي في استانبول، ومثّل الحكومة العثمانية طلعت باشا وجمال باشا. وتوصّل الطرفان إلى اتفاق مبدئي نشرته صحف استانبول وقوامه:

١. إعطاء بعض الصلاحيّات الإدارية للسلطات المحلية.

---

(٢٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٠.

(٣٠) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣٣. كان شكيب إرسلان أحد الذين عارضوا المؤتمر فكتب في مذكراته: «كنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر وكانت وجهة نظري أن مؤتمراً كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريس لها ما لها من المطامع في سوريا ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة في الحرب البلقانية وقد فقدت قسماً عظيماً من السلطنة لأن الأوروبيين مهما اجتهدنا ومهما حاولنا التظاهر بالقومية لا يعرفون المسلمين إلا أمة واحدة..» أنظر شكيب إرسلان، سيرة ذاتية، ص ١٠٩ وكوثراني، المرجع السابق، ص ٢٤١.

(٣١) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٣٢) ساطع الحصري، ص ١٣٣.

٢. إدخال تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية.

٣. الدعاوى والأحكام القضائية تكتب بالعربية والتركية.

٤. المطالب المقدّمة إلى السلطات الرسمية يمكن أن تكتب بالعربية.

٥. تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الأعيان وفي القضاء الأعلى[٣٣].

وحضر الخليل والشيخ عبد العزيز جاويش إلى باريس ومعهما صورة عن الإتّفاق المبدئي، فوافق عليها المؤتمرون بعد إجراء بعض التعديلات[٣٤].

وعاد الخليل إلى استانبول فوقع على الاتفاقية بنصّها الجديد[٣٥] بالنيابة عن الأحزاب العربية وبصفته رئيساً للمنتدى الأدبي في استانبول، ووقّعها طلعت باشا الكاتب العمومي يومئذٍ لجمعية الإتّحاد والترقّي[٣٦].

وفي ١٥ آب ١٩١٣ سافر إلى استانبول وفد يمثل المؤتمرين العرب في باريس «ليشكر الحكومة ويتابع تنفيذ الإصلاحات ويحدّد مواعيد تحقيقها» وضم الوفد كلاً من سليم علي سلام وأحمد مختار بيهم وأحمد طبارة وخليل زينية[٣٧].

وفي صباح ١٦ آب ١٩١٣ وصل الوفد العربي إلى الآستانة ف «خفّ للقائه أركان الاتحاديين وفي زعامتهم طلعت وقسم كبير من العرب في الآستانة، ولما خلا الوفد بطلعت، التفت السيد الوجيه سليم أفندي سلام وقال:

«إننا خرجنا من البلاد ونحن عالمون بأننا غير راجعين يقين أن الحكومة

(٣٣) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٢٢ ـ ٢٢.

(٣٤) مذكرات أبي علي سلام، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٠.

(٣٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٣.

(٣٧) جاء ذكر خليل زينية كأحد أعضاء الوفد العربي إلى استانبول في مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٤. ولكن يبدو أن زينية تخلّف عن السفر وترك الأعضاء الآخرين يسافرون بمفردهم بسبب لم نستطع تبيّنه ولعله الخوف: أنظر مذكرات سلام، ص ٣٤ وكوثراني، المرجع السابق، ص ٢٢٣ «والمفيد»، الأحد ٧ أيلول ١٩١٣.

ستصدر الأوامر بعدم عودتنا لبلادنا العزيزة، وقد دخلنا اليوم عاصمة الملك، ونحن موقنون أن علينا خطراً عظيماً، ولكن الوطنية فوق كل المخاطر فليرسخ في أذهان رجال الإدارة أننا لن نرجع عن تعزيز بلادنا بأية واسطة كانت ولو كنا ضمن مناطق الإدارات العرفية».

«فتبسّم طلعت تبسّم الإعجاب بهذه الأخلاق الفاضلة وقال:

««إنني عرفت منزلتكم قبل حضوركم، وحضوركم كشف لي عن معالي أخلاقكم بارك الله فيكم، أحب إلي أن أصافح أحدكم من أن أمد يدي لألوف لا تعلم للوطنية معنى ولا للأخلاق كنهاً»[٣٨].

وذهب الوفد الإصلاحي لمقابلة السلطان، فتكلم سليم أفندي سلام باسم الوفد مبيناً «أن العرب يا صاحب الجلالة أشد الناس وطنية وأكثرهم غيرة على هذه الدولة، فهم يطلبون صلاح أمرهم واستقامة شأنهم ومراعاة كرامتهم ويعملون لحفظ بلادهم تحت راية الهلال الشريفة. وقد شرح الله صدرهم من اهتمام الحكومة بتنفيذ الإصلاح الموعود..» فالتفت جلالته للناظر العربي سليمان أفندي البستاني قائلاً:

«بلغ الباب العالي بأن يمهد مهمتهم سريعاً»[٣٩]. وخلا أحمد مختار أفندي بيهم بطلعت فجرى الحديث بينهما عن الحركة الإصلاحية وعن الغاية من قدوم الوفد إلى الآستانة، فقال بيهم: «نحن القائمين قد خطّطنا لأنفسنا خطّة مرسومة وبينا نحن إزاء التنفيذ فأوقفنا كل عمل وأتينا إليكم، فإن صدقتم، فنحن الصادقون، وإن كان الأمر خدعة، فما ضرنا الله بشيء، فالخطة مرسومة»[٤٠].

ولكن الحفاوة الكبيرة التي قوبل بها الإصلاحيون والوعود الكثيرة التي أغدقت عليهم لم تدع لديهم مجالاً للشك في حسن نيات «المراجع الإيجابية» في العاصمة فكتبوا تقريراً إلى مندوبي الجمعيات العربية في باريس جاء فيه:

(٣٨) «المفيد»، الأحد ٧ أيلول ١٩١٣.

(٣٩) «المفيد»، الاثنين ٨ أيلول ١٩١٣.

(٤٠) «المفيد»، الاثنين ٨ أيلول ١٩١٣.

«جئنا الآستانة لتحقيق مواعيد الإصلاح وطلب تنفيذها في أقرب آن. وقد سمعنا من جلالة السلطان وسمو ولي العهد وفخامة الصدر الأعظم وحضرة ناظر الداخلية، وسائر رجال الحكومة، وجمعية الإتّحاد والترقّي وعوداً صريحة قاطعة لا نستطيع أن نظهر ارتياباً فيها»(٤١).

الإصلاحيون والصهيونية

كان الدكتور جاكبسون، رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ومدير بنك «أنجلو بالستين»، يسعى جهده لإقامة إتّصالات مع نواب العرب ورجالاتهم في استانبول حيث كان يقيم في المدة التي سبقت نشوب الحرب العالمية وذلك بغية التغلّب على أية عوائق محلية يمكن أن تقوم في وجه الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين(٤٣).

وتقدم جاكبسون إلى أحد أبرز الشخصيات العربية في استانبول عزيز علي المصري(٤٤) عن طريق أسعد داغر، وهو صحفي سوري كان يعمل في جريدة «الجون ترك» بعدّة مقترحات لم يستطع داغر أن يتذكر منها كما ورد في مذكراته، سوى التالية:

أولاً: إن العرب واليهود من جنس واحد ولكل منهما مزايا متمّمة للآخر، فعند اليهود علم ومال ونفوذ، وعند العرب بلاد واسعة وقوة هائلة وكنوز أدبية ومادية لا تنضب. فالتوفيق بينهما يكون لخيرهما وخير الشرق كله.

ثانياً: يستقبل العرب اليهود في البلاد العربية كإخوان لهم على أن يتجنّس

(٤١) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٤٣) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٤٤) وكان في الوقت نفسه أكثر الضبّاط العرب شعبية في الجيش العثماني وأحد أبطال الحرب الطرابلسية والحرب المقدونية ضد العصابات البلغارية واليونانية وانقلاب ١٩٠٨ وأحد الذين لعبوا دوراً هاماً في قمع حركة آذار ١٩٠٩: أنظر مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ٣٢. أنظر أيضاً أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٣٧ و ٥٠.

اليهود بالجنسية العثمانية وأن لا تكون فلسطين خاصة بهم.

ثالثاً: في مقابل ذلك يتعهّد اليهود بوضع قواهم الأدبية والمادية في خدمة القضية العربية ويؤازرون الأحزاب العربية ويضعون تحت تصرّفها ثلاثة ملايين من الجنيهات.

رابعاً: يعقد مؤتمر عربي يهودي في مصر أثناء عودة نواب سوريا والعراق من استانبول إلى بلادهم»[٤٥].

ولا يذكر أسعد داغر في مذكراته شيئاً عن جواب عزيز علي المصري على هذه المقترحات وإنما يذكر فقط أنه «تكلّمت مع عزيز في الموضوع، وتلقّيت تعليماته»[٤٦].

وبعدها سعى أسعد داغر إلى عقد اجتماع، نزولاً عند رغبة جاكبسون، بفندق توكتليان دعى إليه الدكتور جاكبسون والنواب العرب وبعض رجال الجمعية الإصلاحية في بيروت، وكانوا عائدين حينئذٍ من باريس. فقرّ قرارهم أن يعقد مؤتمر في القاهرة يحضره نواب سورية وفلسطين والعراق والحجاز مع بعض زعماء اليهود للنظر في الاقتراحات المتقدّم ذكرها وذلك في أثناء عودة النواب العرب إلى بلادهم[٤٧].

ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى بعد هذا الاجتماع بأشهر قليلة جعل انعقاد مثل ذلك المؤتمر أمراً متعذّراً[٤٨].

عودة الوفد

وقفل الإصلاحيون البيروتيون أعضاء الوفد العربي عائدين إلى بيروت،

(٤٥) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٣.
(٤٦) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٣.
(٤٧) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٣.
(٤٨) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٤.

فوصلوها في صباح الثلاثاء ٢ أيلول ١٩١٣ على متن الباخرة الفرنسية «لوتس»[٤٩] واستقبلتهم عند وصولهم جماهير غفيرة من الأهلين استقبالاً يكاد أن يكون منقطع النظير[٥٠]. وانطلق الوفد «بين الهتاف المتواصل والتصفيق المتتابع والأهازيج الحماسية وتغريد النساء ورمي الأزهار ورش الروائح العطرية من الكوى والنوافذ حتى وصل إلى نادي الجمعية الإصلاحي فأوقف الجمع تحت النادي ومن ثم رفعت شارة الجمعية البيروتية وأرجعت شارة الجمعية العمومية الإصلاحية بين هتاف دوّى الجو له»[٥١].

وهكذا عاد العمل في الساحة العربية على الإصلاحيين البيروتيين بعودة الصفة القانونية إلى جمعيتهم واجتماعاتهم بالإضافة طبعاً إلى فتح ناديهم من جديد.

وبدا كل شيء كما لو أن الحركة الإصلاحية في بيروت تتأهّب لتلعب دوراً متزايد الأهمية بعد أن تمكّنت من فرض نفسها في الساحة العثمانية والساحة العربية كإحدى أهم الحركات السياسية العربية وكحركة يتاح لزعمائها أن يتحدّثوا إلى السلطات المركزية العثمانية باسم العنصر العربي في السلطنة.

(٤٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٥.

(٥٠) قد لا يفي تعبير «منقطع النظير» بوصف ذلك الاستقبال كما حدث في الواقع: أنظر «المفيد»، ١٦ أيلول ١٩١٣.

(٥١) «المفيد»، السبت ٦ أيلول ١٩١٣.

خاتـمة

إنكفاء الحركة الإصلاحية

استمرت المداولات في الآستانة بين الإصلاحيين العرب والإتّحاديين طيلة خمسة أشهر انتهت في ١٤ كانون الثاني ١٩١٣، عندما صدرت الإرادة السنية بتعيين عميدي الطوائف الإسلامية والمسيحية في بيروت رئيس الحركة الإصلاحية البيروتية محمد أفندي بيهم ويوسف أفندي سرسق[١]، ورئيس المؤتمر العربي عبد الحميد الزهراوي، بالإضافة إلى عبد الرحمٰن اليوسف، ومحيي الدين النقيب، وأحمد الكيخيا أعضاء في مجلس الأعيان[٢].

وأحدثت هذه التعيينات انقساماً في صفوف الإصلاحيين العرب الذين رأى فريق منهم، ضم معظم قياديي الحركة الإصلاحية[٣] في بيروت وعبد الكريم الخليل وعبد الحميد الزهراوي وأنصارهما في المنتدى الأدبي وحزب اللامركزية: «إن الاتفاق السري بين العرب وجمعية الإتّحاد والترقّي يحتوي على فوائد عظيمة للعرب لا سبيل إلى الحصول عليها إلا بالتدريج، ومع الزمن، خوفاً من هياج العنصر التركي وسائر العناصر العثمانية على الحكومة، «وأن القبول بالتعيينات خير من رفضها (وعصفور في اليد ولا عشرة على الشجرة)»[٤]..

أما الفريق الآخر، وقوامه أساساً بعض أعضاء المنتدى الأدبي في استانبول وبعض أعضاء حزب اللامركزية، وعزيز علي المصري وأكثر من ٣٠٠ ضابط عربي في الجيش العثماني من مؤيديه وأصدقائه وأعضاء جمعيته السرية «العهد»[٥] فرأى

(١) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٣.

(٢) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٦٧.

(٣،٤) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٦٧ ـ ٦٩.

(٥) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٤٩ ـ ٥١ ـ ٦٧ ـ ٦٨.

أن الإتّحاديين غير جادّين، بل يفتقرون إلى الإخلاص في تعاملهم مع العرب، وأن قبول الزهراوي وغيره من أعيان العرب بالمناصب التي عينوا لها هو أكبر ضربة على الإصلاح الذي لم يكن نفذ منه شيء على الإطلاق[٦].

ومن جهة أخرى، تمكّن الاتحاديون، عن طريق واليهم الجديد في بيروت علي منيف بك[٧]، من إقناع أوسع الزعماء الإصلاحيين المسلمين في بيروت نفوذا، سليم أفندي علي سلام بترشيح نفسه لعضوية مجلس المبعوثان، وأعطوه وعداً بمساندته في الانتخاب، سعيا منهم إلى ضمان تعاونه معهم[٨]. ومع أن الزعيم البيروتي رفض في البداية العرض لرغبته للبقاء في بيروت، وحثّ الوالي على مساندة وترشيح سامي الصلح، ابن عم رضا بك الصلح، وهو زعيم إصلاحي آخر، فإنه، أي سلام، عاد وقبل بترشيح نفسه للمبعوثية (عضوية مجلس المبعوثان) بعد انفجار الخلاف بينه وأحمد مختار بيهم وأصدقائهما من جهة ورضا بك الصلح وأصدقائه من جهة أخرى، وذلك بسبب من التنافس بين الفريقين على الحصول من السلطات على تجفيف منطقة الحولة[٩].

وانجلت المعركة بين الفريقين الإصلاحيين على حصول الفريق الإصلاحي المؤلف من سليم أفندي علي سلام وأحمد مختار بيهم، وعمر أفندي بيهم، وميشال أفندي إبراهيم سرسق بـ ٨٠٪ من الامتياز، وبفوز سليم أفندي علي سلام وميشال أفندي إبراهيم سرسق وكامل بك الأسعد بالمبعوثين عن ولاية بيروت[١٠] أما فريق رضا بك الصلح المؤلف منه ومن عبد الغني العريسي، وسليم الطيارة، ومحمد الفاخوري، وميشال موسى سرسق، ومحمد سعيد البزي، فلم يفز بغير ٢٠٪ من امتياز التجفيف[١١].

---

(٦) أسعد داغر، المرجع السابق، ص ٦٧.

(٧) وكان قد جرى تعيينه بعد حصول الإتفاق بين الإصلاحيين والإتّحاديين إثر مؤتمر باريس.

(٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٥.

(٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٦.

(١٠،١١) مذكرات أبي علي سلام، ص ٣٦ ـ ٣٧.

غير أن الأمر بالنسبة إلى «الإتّحاديين» كان ينطلق من واقع العجز عن إجراء أي «إصلاح» جذري بسبب غرقهم «كحكّام» لامبراطورية مفكّكة في دوامة من الأزمات الداخلية والخارجية (الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعجز المالي المتعاظم، التدخّل الأوروبي الدائم، تهديدات روسيا..) فضلاً عن وطأة «الاتجاه الطوراني» الذي بدأ يؤثر تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية.

«لذلك لم يكن أمام «الإتّحاديين» حيال مأزقهم في مواجهة الحركة المطلبية العربية الا اللجوء إلى سياسة تتراوح بين محاولة «احتواء» القيادة، التهديد، وبذل الوعود الكلامية ومحاولة العودة إلى استخدام صيغة «الوحدة الإسلامية»[١٢] ويفسّر ذلك «عدد من الإجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، إلى اعتقال عزيز علي مصري (٩ شباط ١٩١٤)، إلى العودة إلى الوحدة الإسلامية «لإحراج المطالبين باللامركزية»[١٣].

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى «التزم الإصلاحيون العرب المسلمون من جهتهم، موقف الحذر. فحتى مسألة الإصلاح على قاعدة اللامركزية تراجعت إلى الوراء. في حين أن «تصفية الحسابات» مع المعارضة في شتّى أشكالها كانت دائماً محتملة من قبل الحكم العسكري التركي»[١٤].

ولكن حذر الإصلاحيين لم يغن عنهم إلا قليلاً. فبعد فشل هجوم جمال باشا على قناة السويس في حزيران ١٩١٥، بادر هذا الأخير إلى إتباع سياسة إرهابية تصفوية منظمة هدفت إلى إيجاد حل نهائي للمسألة العربية[١٥] والقضاء بصورة تامة على الحركات الإصلاحية العربية، بما فيها الحركة الإصلاحية البيروتية[١٦] فأصبح كل من له أدنى علاقة باللجان الإصلاحية القديمة أو بالقنصليات الأجنبية في بيروت ودمشق هو مشبوه وملاحق. وطالت إجراءات جمال باشا شخصيات عربية وبيروتية وسورية مختلفة في قائمة طويلة. فمن الذي أعدموا كان: عبد الكريم

(١٢، ١٣، ١٤) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(١٥) مذكرات أبي علي سلام، ص ٥٠.

(١٦) مذكرات أبي علي سلام، ص ٥٢.

الخليل، وعبد الحميد الزهراوي، والشيخ أحمد طبارة، وعبد الغني العريسي، وسليم الجزائري، وشكري العسلي وتوفيق البساط ورفيق رزق سلوم، وسعيد عقل، وعمر حمد، ومحمد ومحمود المحمصاني..[١٧]

ومن الذين اعتقلوا، ثم أفرج عنهم، سليم علي سلام[١٨].. ومن الذين تعرضوا للنفي رضا الصلح وابنه رياض[١٩]. حتى الأمير شكيب إرسلان الذي كان من أشد دعاة مبدأ «الجامعة الإسلامية» إخلاصاً، وجد نفسه مضطراً إلى مغادرة سوريا كلها، نجاة بحياته من نقمة جمال باشا عليه لمداخلاته وتوسّطه لديه لصالح الشخصيات العربية.

وهكذا يمكن القول إن الدعوة الإصلاحية العربية عامة سقطت نهائياً في ٦ أيار ١٩١٦ على أعواد المشانق في بيروت ودمشق وتأكّد هذا السقوط بإعلان الحسين بن علي، شريف مكة، في ١٠ حزيران ١٩١٦ «الثورة العربية الكبرى».

(١٧) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

(١٨) مذكرات أبي علي سلام، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(١٩) مذكرات أبي علي سلام، ص ٥٢.

الفهـرس

صفحة